خلق وتحويل التجارة في ظل منطقة التجارة الحرّة الأردنية – الأمريكية

إعــداد
غازي إبراهيم محمّد العسّاف

المشرف
الأستاذ الدكتور طالب محمّد عوض

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

كانون ثاني، 2006

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هـذه الرسـالـة (خلق وتحويل التجارة في ظل منطقة التجارة الحرّة الأردنية الأمريكية) وأجيزت بتاريـخ 2005/12/20

أعضاء لجنـة المناقشـة	التوقيـع
الدكتور طالب محمد عوض، مشرفاً أستاذ تجارة دولية-اقتصاد الأعمال	.....
الدكتور بشير خليفة الزعبي، عضواً أستاذ اقتصاد إداري-اقتصاد الأعمال	.....
الدكتورة بثينة محمد علي المحتسب، عضواً أستاذ مساعد تجارة دولية-اقتصاد الأعمال	.....
الدكتور محمد مسلم المجالي، عضواً دكتوراه اقتصاد-(المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا)	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهداء

الى من أضاء لي دربي بنوره وعلّمني كيف تكون الحياة ...
أبي العزيز

الى من أظلّتني بحنانها الدافء وكانت لي رمز التفاني ...
أمي الحنونة

الى سندي في الحياة ... أحوتي
والى أحن رفيقاتي... أحواتي

والى روح جدي الطاهرة التي رافقتني ...

أهدي هذا الجهد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

أتقدّم بالشكر الجزيل الى استاذي الفاضل الاستاذ الدكتور طالب عوض على ماقدّمه لي من عون ومساعدة في إشرافه على هذه الدراسة ، كما واتقدّم بالشكر الجزيل الى اعضاء لجنة المناقشة ممثلة بالاستاذ الدكتور بشير الزعبي والدكتورة بثينة المحتسب والدكتور محمد مسلم المجالي على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

قرار لجنة المناقشة ..... ب
الاهداء ..... ج
شكر وتقدير ..... د
فهرس المحتويات ..... ه
قائمة الجداول ..... ح
قائمة الأشكال ..... ط
قائمة الاختصارات ..... ي
ملخّص باللغة العربية ..... ك

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة 2
2-1 مشكلة الدراسة 3
3-1 أهمية الدراسة 4
4-1 أهداف الدراسة 4
5-1 فرضيات الدراسة 4
6-1 الدراسات السابقة 5
7-1 منهجية الدراسة 8

الفصل الثاني: تجارة الاردن الخارجية

2-1 تقديم 11
2-2 أهمية قطاع التجارة الخارجية 13
2-3 التركيب السلعي للصادرات والمستوردات 16
2-3 –1 التركيب السلعي للصادرات 16
2-3-2 التركيب السلعي للمستوردات 19
4-2 التوزيع الجغرافي للصادرات والمستوردات 22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4-1 التوزيع الجغرافي للصادرات 22
2-4-2 التوزيع الجغرافي للمستوردات 25
2-5 تطوّر التجارة الاردنية الامريكية 27

الفصل الثالث: أشكال التكامل الاقتصادي والاتفاقيات التجاريةالاردنية

3-1 تقديم 31
3-2 مفهوم التكامل الاقتصادي 33
3-3 أشكال وصور التكامل الاقتصادي 35
3-4 مفهوم منطقة التجارة الحرّة 38
3-5 الاتفاقيات التجارية الاردنية 42
3-6 اتفاقية منطقة التجارة الحرّة الاردنية –الامريكية 48

الفصل الرابع: مفهوم خلق وتحويل التجارة

4-1 تقديم 54
4-2 الاطار النظري لمفهوم خلق وتحويل التجارة 55
4-2-1 مفهوم خلق التجارة 55
4-2-2 مفهوم تحويل التجارة 57
4-3 التحليل البياني لأثري خلق وتحويل التجارة 58
4-3-1 التحليل البياني لأثر خلق التجارة 58
4-3-2 التحليل البياني لأثر تحويل التجارة 61
4-3-3 مثال افتراضي لتوضيح أثري خلق وتحويل التجارة 64
4-4 الآثار الديناميكية لاتفاقيات التكامل الاقتصادي 70

الفصل الخامس: التحليل القياسي لأثري خلق وتحويل التجارة

5-1 تقديم 72
5-2 منهجيّة وبيانات الدراسة 73
5-3 النموذج المستخدم 74

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-5 اختبار استقرارية البيانات 78
5-5 تقدير نموذج الدراسة 80
1-5-5 نموذج خلق التجارة 80
2-5-5 نموذج تحويل التجارة 83

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

1-6 النتائـــج 87
2-6 التوصيـــات 89

- المراجـــع والمصـــادر 90
- الملاحـــق 95
- ملخص باللغة الانجليزية 110

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الأهمية النسبية للصادرات والمستوردات	14
2	التركيب السلعي للصادرات الوطنية(1994-2003)	17
3	التركيب السلعي للمستوردات الاردنية(1994-2003)	20
4	التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية(1994-2003)	23
5	التوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية(1994-2003)	25
6	تطوّر التجارةالاردنية-الامريكية(1994-2003)	27
7	أبرز الاتفاقيات التجارية الاردنية	47
8	قيم المستوردات الاردنية من الولايات المتحدة الامريكية لبعض السلع (1999-2001)	64
9	نتائج اختبار ديكي- فولر للإستقرارية	79
10	قياس أثر خلق التجارة	80
11	قياس أثر تحويل التجارة	83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطوّر التجارة الخارجية الاردنية خلال الفترة(1994-2003)	15
2	تطوّر التجارة الخارجية الاردنية الامريكية خلال الفترة (1994-2003)	29
3	أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي	38
4	التحليل البياني لخلق التجارة	59
5	التحليل البياني لتحويل التجارة	61
6	مثال افتراضي لتوضيح خلق التجارة	65
7	مثال افتراضي لتوضيح تحويل التجارة	67

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــة الاختصارات

European Free Trade Area	**EFTA**	منطقة التجارة الحرة الأوروبية
European Union	**EU**	الاتحاد الاوروبي
Free Trade Area	**FTA**	منطقة تجارة حرّة
Greater Arab Free Trade Area	**GAFTA**	منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى
General System of Preferences	**GSP**	نظام الأفضليات العام
Jordan-European Association	**JEA**	الشراكة الأردنية الأوروبية
Jordan-United State Free Trade Area	**JO-USFTA**	منطقة التجارة الحرة الاردنية الامريكية
Latin American Free Trade Area	**LAFTA**	منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية
North American Free Trade Area	**NAFTA**	منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
Qualified Industrial Zones	**QIZs**	المناطق الصناعية المؤهّلة
World Trade Organization	**WTO**	منظمة التجارة العالمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلق وتحويل التجارة في ظل منطقة التجارة الحرّة الأردنية – الأمريكية

إعداد

غازي ابراهيم محمد العسّاف

المشرف

الأستاذ الدكتور طالب محمد عوض

الملخّص

هدفت هذه الدراسة الى تناول بعض الآثار الاقتصادية التي قد تنجم عن اتفاقيات التكامل الاقتصادي وبخاصّة اتفاقية منطقة التجارة الحرّة الاردنية – الامريكية، وقد حاولت هذه الدراسة تحليل وقياس الآثار الاقتصادية الساكنة متمثّلة بأثري خلق وتحويل التجارة التي قد تاتي كآثار إيجابية يعكسها أثر خلق التجارة والذي يعني استبدال الانتاج المحلي (الاقل كفاءة) بالمستوردات من الدولة العضو في الاتحاد (الأكثر كفاءة)، أو قد تكون آثار سلبية يمثّلها أثر تحويل التجارة والذي يحدث عندما تحل المستوردات من الدولة العضو في الاتحاد ذات التكلفة الأعلى محل المستوردات من دول أخرى خارج الاتحاد ذات التكلفة الأقل.

ولكي تتمكّن هذه الدراسة من قياس أثري خلق وتحويل التجارة فقد تمّ استخدام نموذج قياسي يحتوي على معادلتين تم تقديرهما بطريقة المربعات الصغرى العامّة (GLS) وقد تمّ اشتقاق هاتين المعادلتين من النموذج البسيط لمعادلتي الطلب على المستوردات وعرض الصادرات وصولاً الى المعادلة التي تقيس أثر خلق التجارة متمثّلة بالتغير النسبي في المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية كمتغيّر تابع ، وعلى الجانب الآخر جاءت المعادلة التي تقيس أثر تحويل التجارة لتقيس التغير النسبي في المستوردات من بقية دول العالم كمتغيّر تابع .

وقد أظهرت نتائج التقدير أنّ هناك آثاراً واضحة لخلق التجارة، فتخفيض التعرفة الجمركية على المستوردات الامريكية بنسبة 1% من المتوقع أن تؤدي الى زيادة هذه المستوردات بنسبة 0.40%، كما أن متغيّر حصّة المستوردات الامريكية أشار الى أن هذه المستوردات كانت منافسة، وفي المقابل فقد كانت مستويات الدلالة الاحصائية للمتغيرات المستخدمة في المعادلة الثانية متدنية الأمر الذي يعني أنه لا توجد آثار واضحة لتحويل التجارة، كما ان انخفاض الدلالة الاحصائية للمتغير التأشيري والذي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

استخدم لقياس اثر تطبيق الاتفاقية يعكس عدم ظهور آثار لتطبيقها نظرا لقصر فترة التطبيق ، وبالتالي فإن المحصّلة النهائية للآثار الاقتصادية الساكنة لهذه الاتفاقية ستكون باتجاه ايجابي نحو خلق التجارة.

وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة الاستفادة بشكل أكبر من مزايا هذه الاتفاقية وكذلك بذل المزيد من الجهود لتسويق المنتجات الاردنية في الأسواق الامريكية وتعريف المصدّرين المحليين بالمواصفات والمقاييس العالمية للإنتاج، كما وأوصت الدراسة أيضا بضرورة إجراء المزيد من الدراسات الأخرى والتي تقيس الآثار الاقتصادية الديناميكية لمعرفة المحصّلة النهائية للآثار الاقتصادية وتنويع الوسائل والأساليب المستخدمة في البحث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهيكل العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1 مقدّمـــــة:

في ظل الثورة العلمية التي يشهدها عالمنا الحالي من تطورات وابتكارات نهضت بحياتنا وانعكست على فكرنا و بحثنا ظهرت العديد من العلوم التي جاءت لتهتم بقضايا مستجدّة برزت على الصعيد العالمي ، فقد جاء علم التجارة الدولية كعلم حديث يُفسّر هذا الاتصال وهذه التبادلات التي أخذت بالتدفق عبر الحدود بين أغلب دول العالم إن لم يكن كلّها .

فقد بات الانفتاح على العالم الخارجي هو الهدف الأساسي لأغلب دول العالم للنهوض بإقتصاداتها الى أعلى درجات الرُّقي والازدهار، وكانت التجارة الدولية هي البوابة المُثلى للإنفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.

ومن هنا بدأت الحكومة الأردنية بالمُضيّ قدما في السعي للإنفتاح على العالم الخارجي من خلال العديد من الاجراءات والتدابير التي اتخذتها على الصّعيد الدولي. ومن بين هذه الاجراءات التوقيع على العديد من إتفاقيات التجارة التفضيلية الدولية ومن بينها اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرّة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكانت بذلك أول دولة عربية ورابع دولة على المستوى العالمي تدخل في مثل هذه الاتفاقيات ، وقد كان الهدف المرجو من هذه الاتفاقية تنشيط حركة السلع والخدمات بين البلدين وكذلك حفز المنتجين المحليين على الإستفادة من السوق الأمريكي الضخم كسوق مفتوح لمنتجاتهم .

إن هذه الصورة من صور التكامل الاقتصادي تعكس الكثير من الآثار الإقتصادية على الاقتصاد الأردني ولاسيما نتيجة صغر حجم هذا الاقتصاد، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتقيس درجة تأثير هذه الاتفاقية على الاقتصاد الاردني وقياس هذا الأثر من خلال ما يسمّى خلق وتحويل التجارة ، وهي من المفاهيم التي ظهرت حديثاً نسبياً في التجارة الدولية ، وبالتالي لم تنل نصيبها من الدراسات والابحاث فيما مضى ، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتتطرّق الى جانب مهم في قياس أثر مثل هذه الاتفاقيات الدولية على الاقتصاد الاردني وبالتحديد على ميزانه التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أثر خلق وتحويل التجارة .

وبناءاً على ذلك فقد جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على الآثار الاقتصادية الناتجة عن منطقة التجارة الحرة الأردنية-الأمريكية وذلك من خلال قياس أثر خلق التجارة والذي يمثل الأثر الايجابي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإتفاقية وكذلك أثر تحويل التجارة والذي يمثل الأثر السلبي للإتفاقية والتوصل من خلال النماذج القياسية المناسبة الى الأثر الصافي لهذه الاتفاقيّة.

وتأتي هذه الدراسة كموضوع جديد لم يتطرّق اليه الباحثون عند تناولهم لموضوع الاتفاقيات التجارية التي أبرمها الأردن مع عدد من دول العالم وخاصّة اتفاقية منطقة التجارة الحرّة التي نحن بصدد الحديث عنها في هذه الدراسة.

وقد بدأت هذه الدراسة بنظرة عامة على تجارة الأردن الخارجية ومن ثمّ التعريف بمفهوم التكامل الاقتصادي وأشكاله وما يترتب عليه من آثار إضافة الى أبرز الاتفاقيات التجارية التي أبرمها الاردن مع العالم الخارجي، وكذلك التطرق الى مفهوم منطقة التجارة الحرة ومدى اختلافها عن الأشكال الأخرى للتكامل الاقتصادي ،وكذلك أهم البنود والنقاط التي جاءت في إتفاقية تأسيس منطقة تجارة حرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية .

وبعد توضيح المفاهيم والموضوعات السابقة سوف يتم توضيح مفهوم خلق التجارة وكذلك مفهوم تحويل التجارة من خلال عدّة أساليب نظرية وكيفية كآثار ناتجة عن منطقة التجارة الحرّة .

كما وتحتوي هذه الدراسة على تحليل قياسي يوضّح أثر خلق التجارة وكذلك أثر تحويل التجارة الناتجة عن إتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة، وفي النهاية تصل هذه الدراسة إلى نتائج وتوصيات من خلال التحليل القياسي الذي سيتمّ عمله حول الصادرات والمستوردات وكذلك من خلال البيانات المرفقة حول حركة التجارة بين الأردن والولايات المتحدة.

وأخيرا أدعو الله العليّ القدير أن يوفقني في هذه الدراسة وأن يجعلها ثمرةً نافعة لجُهدٍ خيّر وأن يُجنّبني الخطأ والزلل فلا كامل غيره ، إنّه على كل شيءٍ قدير.

1-2 مشكلة الدراســـــة :

وتتمثل مشكلة الدراسة في توضيح وتقييم مدى الاستفادة التي يحققها الاقتصاد الأردني نتيجة إبرامه اتفاقيات التجارة التفضيلية وخاصة النتائج التي انعكست عليه نتيجة دخوله في اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمثل في ايجاد اجابات كافية و مقنعة للتساؤلات التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. ما هو مقدار الزيادة في حجم التجارة الأردنية-الأمريكية الناجم عن منطقة التجارة الحرة بينهما والذي يعود الى خلق تجارة جديدة بين البلدين وكذلك مقدار الزيادة الذي يعود الى أثر تحويل التجارة الى الولايات المتحدة الأمريكية ؟

2. ما تأثير منطقة التجارة الحرة الأردنية-الأمريكية على الرفاه الاقتصادي العام بالنسبة للأردن؟ أي ما هو الأثر الصافي لمحصلة أثر خلق وتحويل التجارة على الاقتصاد الاردني؟

1-3 أهميـــّـة الدراســة :

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، حيث تتناول موضوع تحرير التجارة الدولية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الأردني الصّغير، وكذلك مدى فعاليّة سياسة تخفيض القيود الجمركية على حجم الصادرات والمستوردات من خلال قياس أثر خلق وتحويل التجارة.

كما وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها من الدراسات القياسية الأولى والتي تقيس درجة تأثير إقامة منطقة تجارة حرة أردنية- أمريكية على الميزان التجاري للأردن وكذلك على مستوى الرفاه الذي تحققه هذه الاتفاقية من خلال أثر خلق وتحويل التجارة، الأمر الذي يساعد صانعي القرار في وضع وتخطيط السياسات الاقتصادية المتعلقة بالقيود الجمركية وغير الجمركية واختيار السياسات التي تحمي الاقتصاد الأردني من أيّة آثار سلبيّة قد تنتج عن مثل هذه الاتفاقيات الدولية.

1-4 أهداف الدراســة :

وتأتي هذه الدراسة لتحقق جملة من الأهداف الرئيسيّة تتمثّل فيما يلي :

1. تحليل مفهوم خلق وتحويل التجارة وكيفية قياسهما في حالة اتفاقية تجارة حرة بين بلدين .

2. تقدير آثار خلق وتحويل التجارة الناتجة عن منطقة التجارة الحرة بين الاردن والولايات المتحدة ، والمنافع المستحصلة من إبرام هذه الاتفاقية ومدى تأثيرها على تجارة الأردن الخارجية.

3. تحليل التغيرات في نمط التجارة الناتجة عن إنشاء منطقة التجارة الحرّة بين الاردن و الولايات المتحدة .

1-5 فرضيات الدراســـة :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءاً على الاهداف التي وُضعت لهذه الدراسة وكطريق للوصول الى حل للمشكلة التي قامت عليها هذه الدراسة فإنها سوف تستند الى افتراضين أساسيين هما :

1. هناك خلق للتجارة بالنسبة للإقتصاد الاردني نتيجة إقامة منطقة التجارة الحرة بين الاردن والولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في استبدال الانتاج المحلي الاردني الأقل كفاءة (ذو التكلفة الأعلى) بالمستوردات من الولايات المتحدة الأكثر كفاءة (والتي تنتج بتكلفة أقل).
2. هناك تحويل للتجارة بالنسبة للاقتصاد الاردني نتيجة إقامة منطقة التجارة الحرة بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية يتمثل في انتقال المستوردات من الدول الاخرى الأكثر كفاءة (والتي تنتج بتكلفة أقل) الى الولايات المتحدة الامريكية و التي تنتج هذه المستوردات بكفاءة أقل (تكلفة أعلى) .

1-6 الدراســـات الســـابقـــة :

وكما ذُكر سابقاً تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة والرائدة في تناولها لأثر خلق وتحويل التجارة كحالة تطبيقية على الاردن، وبالتالي لاتوجد دراسات سابقة تقيس هذه الآثار الاقتصادية لإتفاقيات التجارة التفضيلية على الاردن ، لكن هناك عدة دراسات تبحث في آثار عدد من التكتلات الاقتصادية الدولية ومنها :

1. دراسة (Aitken,N.D 1973) " **أثر الاتحاد الاقتصادي الاوروبي (EEC) ومنطقة التجارة الحرة الاوروبية(EFTA) على التجارة الاوروبية**" وهي دراسة قامت بتحليل تدفقات التجارة بين الدول الاوروبية المنضمّة الى هذه الاتحادات خلال الفترة (1959-1967)، حيث حاولت هذه الدراسة المقارنة بين التدفقات بين الدول الأوروبية في الفترة التي سبقت انشاء هذين الاتحادين وكذلك الفترة التي أعقبت تأسيسهما لملاحظة الأثر الذي أنتجته هذه الاتفاقيات التجارية بين الدول الأوروبية على حركة السلع والخدمات بينها ، وبحسب هذه الدراسة فإنها توصلت الى نتائج تتوافق مع نظرية الاتحادات الجمركية حيث ترى أن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ومنطقة التجارة الحرة الاوروبية أدت الى خلق كلي للتجارة خلال فترة التكامل الاقتصادي بين الدول الاوروبية ،كما أظهرت أن خلق التجارة الناتج عن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي كان بشكل أكبر من خلق التجارة الناتج عن منطقة التجارة الحرة الاوروبية، كما وبيّنت هذه الدراسة أن هناك تحويل للتجارة ظهر في الفترة (1961-1967) عند خمس من الدول الاعضاء في هذه الاتحادات وهي النمسا و الدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن يلاحظ ان هذه الدراسة لم تتطرق الى الأثر الصافي على كل دولة نتيجة هذه الاتحادات الاقتصادية فقد ركزت فقط على المقارنة بين الآثار المختلفة لكل من الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ومنطقة التجارة الحرة الاوروبية.

2. دراسة (Ramasamy,B.1995) " **تحويل التجارة في منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا** " وهي دراسة حاولت تحليل التدفقات التجارية الناتجة عن منطقة التجارة الحرة والتي أسست في عام 1992 بين عدد من دول جنوب شرق آسيا وهي (ماليزيا، تايلند، أندونيسيا، الفلبين، سنغافورا) ، وكان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التقدير القياسي للأثر السلبي الناتج عن هذه الاتفاقية والمتمثل بقياس أثر تحويل التجارة ، وقد استخدمت هذه الدراسة في تقديرها لهذا الاثر النموذج اللوغاريتمي والذي يقيس التغير في حجم الصادرات بين الدول بالإعتماد على المرونات وكذلك التغير في مستويات التعرفة الجمركية بين هذه الدول والناتجة عن هذه الاتفاقية.

وقد اظهرت نتائج التحليل في هذه الدراسة ان هناك زيادة في الصادرات ناتجة عن تحويل التجارة بين الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا حيث تصل هذه الزيادة الى 6.4% من اجمالي صادرات الدول الاعضاء ، وقد بيّنت هذه الدراسة ان الفلبين تواجه أعلى مستوى من التحويل للتجارة بينما أندونيسيا هي الأقل من حيث مستويات التحويل.

وفي القسم الآخر من الدراسة وبهدف الوصول الى الأثر الصافي قامت هذه الدراسة بتضمين أثر خلق التجارة و إضافته الى أثر التحويل الذي تم إحتسابه للوصول الى الأثر الصافي لكل دولة، وقد أشارت الدراسة الى أن أثر خلق التجارة كان أكبر من أثرتحويل التجارة في كل من اندونيسيا والفلبين وتايلند وبالتالي فإن الأثر الصافي لهذه الدول سيكون ايجابيا ، بينما النتيجة كانت عكسية في ماليزيا وسنغافورا.

ولكن أوصت هذه الدراسة في النهاية بضرورة الاستمرار في هذه الاتفاقية لأن هذه النتائج تعكس الآثار الساكنة لمنطقة التجارة الحرة ، بينما في الاجل الطويل قد تتحقق آثار ديناميكية تتمثل في زيادة التنافسية وتحققّ وفورات الحجم لجميع الدول الاعضاء وبالتالي الحصول على منافع صافية نتيجة منطقة التجارة الحرة بينها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. دراسة خالد محمد السواعي،(2003) " **آثار تحرير التجارة بين الأردن والولايات المتحدة على الصناعة الاردنية (1997-2002)** " وهدفت هذه الدراسة الى تحليل طبيعة التجارة البينية ضمن نفس الصناعة[1] (Intra-Industry Trade) بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية وذلك لمحاولة توضيح مدى تأثير التجارة الحرة بين البلدين على الصناعة الاردنية بشكل خاص.

وقد استخدمت هذه الدراسة مقياس الرقم القياسي للتجارة ضمن نفس الصناعة والمُقترح من قبل Grubel-Lloyd في عام 1975 والذي استُخدم لبيان أثر تحرير التجارة على الصناعة الاردنية ، وبحسب الدراسة فإن هذا المقياس يعتبر الافضل كمقياس لتصحيح التكاليف ، وقد أظهرت نتائجه انخفاض تجارة الصناعة الواحدة بين الاردن والولايات المتحدة، كما وقامت هذه الدراسة ايضا بإستخدام مقياس (Thom and Macdwell 1994) ، وأظهرت النتائج أن نمط التجارة بين البلدين ما هو الا نمط تجارة ضمن صناعات مختلفة.

وقد بيّنت هذه الدراسة أن هناك ميزة نسبية وقدرة على المنافسة يتمتع بها قطاع الألبسة وقطاع صناعة الأدوية في الأردن تمكنهما من الدخول والمنافسة في الاسواق الأمريكية فالأردن يعتبر مستورد للصناعات المختلفة فهو يستورد من الصناعات الأمريكية أكثر مما يصدّر من هذه الصناعات وبالتالي لا يستطيع الاردن تحسين مستوى تجارة الصناعة الواحدة والصناعات المختلفة باستثناء صناعة الألبسة والأدويـــة.

وقد توصّلت الدراسة الى عدّة توصيات أهمها ضرورة إيلاء قطاعي صناعة الألبسة وصناعة الأدوية الاهمية، لما لهما من دور في زيادة القدرة على النفاذ الى الاسواق الامريكية ، كما وأوصت بتوسيع القاعدة الصناعية من خلال التكامل الاقتصادي العربي تحت مظلّة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ومما سبق نلاحظ أن هذه الدراسة تناولت موضوع أثر منطقة التجارة الحرة الاردنية الامريكية من ناحية تأثيرها علىالصناعة الاردنية وكذلك التركيز على التجارة بإتجاه واحد (ضمن الصناعة الواحدة) والتجارة بإتجاهين مع الولايات المتحدة ، لكنّها لم تتطرق الى قضيّة خلق وتحويل التجارة كآثار اقتصادية تنتج عن مثل هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] وأحيانا تسمى التجارة بإتجاه واحد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-7 منهجيّــة الدراســة :

تبدأهذه الدراسة بالتحليل الوصفي ، حيث تبدأ بتوضيح هيكل تجارة الأردن الخارجية وما تقوم عليه هذه التجارة بالإضافة الى إبراز أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الاردني وبشكل خاص تجارة الاردن الخارجية مع الولايات المتحدة، وكذلك توضيح العديد من المفاهيم الضرورية واللا زمة في هذه الدراسة كمفهوم التكامل الاقتصادي وتوضيح أشكال هذا التكامل من اتفاقيات تجارية تُبرمها الدول فيما بينها والتركيز على مفهوم منطقة التجارة الحرة وكذلك ابراز أهم ملامح اتفاقية منطقة التجارة الحرة الاردنية-الامريكية، كما وتركّز هذه الدراسة في فصولها على الاطار النظري لمفهوم خلق وتحويل التجارة بالإضافة الى توضيح هذه المفاهيم من خلال الأسلوب البياني .

أما القسم الآخر من هذه الدراسة فسوف يهتم بالتحليل القياسي لأثر الاتفاقيات التجارية ولاسيما مناطق التجارة الحرة ، حيث سيتم استخدام العديد من البيانات المنشورة في التقارير السنوية وكذلك النشرات الشهرية للبنك المركزي الأردني بالإضافة الى تقارير ونشرات دائرة الجمارك العامة وكذلك تقارير عدد من الوزارات المعنية بالإضافة الى بيانات أخرى غير منشورة تحتوي على معلومات تفصيلية لحركة السلع والخدمات بين الأردن والولايات المتحدة.

وسيتم استخدام بيانات التجارة الخارجية للأردن بشكل تفصيلي على مستوى السلعة وخلافا لما قامت به بعض الدراسات السابقة والتي ركّزت على مستوى تدفقات التجارة الاجمالية ، وهذه البيانات تتضمن آثار تخفيض التعرفة الجمركية بشكل تدريجي على السلع المتاجر بها بين البلدين، حيث سيتم استخدام البيانات خلال الفترة (1998-2003) وذلك حتى نستطيع بناء نموذج خلال هذه الفترة ، حيث تغطي هذه الفترة السنوات التي سبقت اقامة منطقة التجارة الحرّة وكذلك السنوات التي تلتها[2].

وسوف يتم بناء نموذج قياسي باستخدام عدّة طرق منها طريقة المربعات الصغرى ويحتوي هذا النموذج على عدد من المتغيرات تحدّد مدى تأثير تخفيض التعرفةالجمركية على حجم المستوردات من الولايات الامريكية وكذلك حجم المستوردات من باقي دول العالم من خلال استخدام عدة معادلات توضّح الجزء من الزيادة في المستوردات الذي يعود الى أثر خلق التجارة والجزء الذي يعود الى أثر تحويل التجارة ، وسوف ينطلق النموذج من معادلتي الطلب والعرض معبرا عنها باللوغاريتم الخطي لدالتي الطلب والعرض لكل سلعة كما يلي :

$$Ln\,(Di) = \alpha + e\ \ Ln\,Pi + Z\ + Ui \qquad \text{(معادلة الطلب على المستوردات)}$$

[2] دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 2001/12/17م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$Ln\,(Si) = \gamma + \delta\, Ln\, Pi + Z + Ui$$ (معادلة عرض الصادرات)

حيث :

Pi, Pi : تمثّل الأسعار النسبيّة للصادرات والمستوردات.

Z : تمثّل العوامل الاخرى كسعر الصرف والدخل ...

Ui: تمثّل الخطأ العشوائي.

ومن ثم سوف يتم إدخال أثر التعرفة الجمركية إلى هذا النموذج وتطويره بإدخال متغيرات أخرى تساعد على حساب مقدار خلق وتحويل التجارة، وبعد الحصول على النتائج من خلال البرامج الإحصائيّة المناسبة سوف يتم تحليلها ومقارنتها بالفرضيّات التي افترضتها هذه الدراسة .

الفصـــل الثانـــي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجارة الاردن الخارجيــة

2– 1 تقديــم:

يعتبر الاقتصاد الاردني من الاقتصادات النامية، فالمسيرة التنموية للإقتصاد الاردني تشير الى أنّ البلاد مرّت بمراحل تنموية متعاقبة منذ استقرار الكيان السياسي والجغرافي للمملكة بدءاً من فترة الخمسينات والستينات والتي امتازت بشكل عام بحالة من الاضطرابات وعدم الاستقرار وصولاً الى مرحلة الازدهار والانتعاش والتي أعقبت النكبة الثانية (1967-1973) ، ومن ثم العودة مرّة أخرى الى مرحلة التراجع خلال النصف الثاني من الثمانينات الى أن دخل الاقتصاد الاردني في مرحلة التكيّف والتصحيح التي انطلقت في أواخر الثمانينات وما بعدها، ففي هذه المرحلة كانت أحداث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسية واقتصادية تلقي بظلالها على كاهل الاقتصاد الاردني ، فحروب الخليج المتعاقبة أحدثت تشوّهات واختلالات هيكلية لم تُفلح السياسات المُعلنة آنذاك في الخروج بالاقتصاد الاردني الى حالة الاستقرار إلا بعد فترة طويلة امتدّت الى أواخر التسعينات حيث بدأ الاقتصاد الاردني يتعافى مما اصابه في الفترات السابقة حيث تشير معدلات النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من التسعينات الى الارتفاع حيث وصل معدل النمو الاقتصادي الاسمي الى حوالي 7% عام 1995 (التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني)، ومن هنا كان الاقتصاد الاردني المرآة التي تعكس ما يحدث على الساحة السياسية والاقتصادية في العالم من حوله.

إنّ المتتبّع لحقيقة الاقتصاد الاردني بداية يجد أنّه اقتصاد صغير ، فالأردن دولة صغيرة في مساحتها وعدد سكانها ومواردها ، فالسمة الاساسية الاولى للإقتصاد الاردني والتي تعتبر من الثوابت التي لازمت هذا الاقتصاد طوال القرن الماضي هـــي صغر حجم الاقتصاد وشحّ الموارد الطبيعية والبشريّة ، فالأردن دولة ذات مساحة صغيرة تقدّر بحوالي 89.3 ألف كيلومتر مربّع، تُشكّل الاراضي الزراعية ما نسبته 7.8% من اجمالي المساحة الكلية للمملكة وبالتالي تعتبر هذه النسبة صغيرة مقارنة بالمساحة الجغرافية للأردن وهذا ينعكس سلبـــًا على حجم وقوّة الاقتصاد، كما أن عدد السكان يقدّر بحوالي 5.48 مليون نسمة عام 2003 والميزة الاساسية لهم هي ســـوء التوزيع بين محافظات المملكة (الكتاب الاحصائي السنوي لدائرة الاحصاءات العامة).

كما أنّ الاردن لا يملك الكميات الكبيرة والوافرة من النفط في أراضيه فهو يستورد النفط من الخارج وبكميات كبيرة الأمر الذي يؤثّر سلبـــًا على الميزان التجاري وميزانية الدولـــة، فالأردن لا يملك سوى أنواع محدودة من بعض الخامات الطبيعية كالفوسفات والبوتاس.

إنّ ما تقدّم هو بعض النقاط والاسباب التي تفسّر لنا صغر حجم الاقتصاد الاردني ، وحقيقة صغر حجم الاقتصاد الاردني تؤدي الى آثار خطيرة ومهمّة ، فالإقتصاد الصغير لا يستطيع التأثير بالمتغيرات الاقتصادية من حوله ، فهو اقتصاد متلقي للأسعار العالمية وغير مؤثّر فيها الامر الذي يجعله اقتصاداً متقلّباً يتأثّر ويرتبط بالعالم الخارجي، لكن تجدُر الإشارة الى أنه وبالرغم من صغر حجم الاردن جغرافيا و اقتصاديا الا انّه يتميّز بوجود عدد كبير من الاماكن السياحية الجاذبة للسيّاح والتي تشكّل مصدر هام للدخل القومي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

امّا السمة الاخرى التي لازمت الاقتصاد الاردني فهي أنّه اقتصاد حـــر منفتح على العالم الخارجي ، ويمكن القول أن اتّسام الاقتصاد الاردني بالاقتصاد الصغير ادّى الى ضرورة اعتماده على الانفتاح على الاسواق الخارجية الاخرى لتغطية العجز الذي يعاني منه في بعض السلع والخدمات، فهناك العديد من القطاعات الاقتصادية في الاردن تعتمد وبشكل رئيسي على استيراد سلع وسيطة او انتاجية من الاسواق الخارجية كما أن هناك بعض القطاعات تعتمد على تصدير منتجاتها الى الاسواق الخارجية لتتخطّى عقبة صغر حجم السوق الاردني.

من هـــنا كانت مسألة الانفتاح على العالم الخارجي من المسائل الضرورية للاقتصاد الاردني حتى يستطيع السير في ركب العولمة والتكامل الاقتصادي التي ينادي بها العالم الآن ، وقد بدأ الاردن بالانخراط في إقامة العديد من اتفاقيات التعاون الدولي والاقليمي في مجالات التجارة الخارجية وتخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات العابرة للحدود بينها وبين عدد من الدول والتي من أبرزها الدول العربية من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي بُدأ بتنفيذها بشكل كامل هذا العام ، بالإضافة الى تنشيط حركة التجارة مع الولايات المتحدة من خلال اتفاقية التجارة الحرة بالاضافة الى العديد من الاتفاقيات الاخرى ، ومن هنا تبرز الحاجة الى الاهتمام بقطاع التجارة الخارجية الذي أصبح من أهم القطاعات الداعمة للإقتصاد الاردني.

2– 2 أهمية قطاع التجارة الخارجية:

اثبتت العديد من الدراسات حول عمليات التنمية الاقتصادية أنّ قطاع التجارة الخارجية له الأثر الكبير والواضح في تحريك عجلة التنميةالاقتصادية في أي اقتصاد (السواعي،2003)، فقطاع التجارة الخارجية يعتبر الداعم الاساسي للإقتصاد في أي دولة في هذا العالم ، فزيادة الانفتاح على العالم الخارجي هو من الاهداف الرئيسية التي تضعها الدول في خططها التنموية لما لهذا الانفتاح من أثر واضح ودور بارز في تغذية الاقتصاد بما يلزم من السلع والخدمات التي تسد النقص في الموارد الاقتصادية في تلك الدول .

وبمـــا أن الاردن دولة نادرة بالموارد الاقتصادية فإنّ ذلك دفعها الى الاعتماد الكبير والمتزايد على التجارة الخارجية لسدّ العجز لديها ، فالمتتبّع لحركة السلع والخدمات التي يستوردها الاردن من العالم الخارجي يجد أن العديد من القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي والتجاري هي المستفيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاكبر من حركة الاستيراد هذه ، فالتجارة الخارجية توفر للقطاع الصناعي على سبيل المثال نسبة كبيرة من السلع الرأسمالية والانتاجية اللازمة لزيادة وتطوير الانتاج في هذا القطاع الحيوي ، وبالتالي يعتبر قطاع التجارة الخارجية الباب الأسهل للحصول على سلع وخدمات يحتاجها الاقتصاد الاردني لا يمكن توفيرها ذاتيا، الأمر الذي زاد هذا القطاع أهمية وخاصّة في هذه الفترة .

وقد ازدادت أهمية قطاع التجارة الخارجية بعد بدء الحكومة الاردنية تبنّي عدد من السياسات والاجراءات التي سمحت بفتح الاسواق الخارجية أمام المنتجات الوطنية من خلال الدخول في اتفاقيات تجارية دولية تهدف بالدرجة الاولى الى السماح للسلع والمنتجات الوطنية بالدخول الى الاسواق الخارجية بدون قيود أو بقيود بسيطة الأمر الذي يؤدي الى سعي المنشآت الوطنية الى رفع وتحسين انتاجيتها لتتمكّن من مواكبة التطور الحاصل في الاسواق العالمية .

إنّ هذه السياسات والاجراءات نقلت الاقتصاد من مرحلة سابقة اتّسمت بالدعم الحكومي والحماية والاعتماد على الميزة النسبية الى مرحلة جديدة تعتمد على التحرُّر الاقتصادي ورفع التنافسية والانتاجية للتغلب على عقبة ضيق السوق المحلية ، فيمُكن أن تبرز أهمية التجارة الخارجية من خلال توسيع الاسواق امام الانتاج الوطني الأمر الذي ينعكس ايجابا على الايرادات التي تحققها المؤسسّات الوطنية مما يدفعها الى السعي قُدماً لاستغلال التوسّع في السوق أمام منتجاتهم نتيجة فتح الاسواق الاخرى من خلال هذه السياسات والاجراءات الرامية الى تحرير التجارة ورفع القيود الجمركية وغير الجمركية بين الاردن والعديد من دول العالم الأخرى .

إنّ كل الظروف السابقة وكما يُلاحَظ تعني أن قطاع التجارة الخارجية يلعب دورًا حيويًا في الاقتصاد الوطني حيث يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الجمالي ، وبلـُغــة الأرقام يمكن أن يُلاحظ مدى أهمية ودور التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني من خلال حساب درجة مساهمة الصادرات الوطنية والواردات في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية) خلال الفترة 1994-2003 والتي تظهر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1) : الأهمية النسبية للصادرات والمستوردات السلعية

السنة	GDP	الصادرات	نسبة الصادرات الى GDP	المستوردات	نسبة المستوردات الى GDP
1994	4,358,300	793919	18.2 %	2362583	54.2 %

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

54.9 %	2590250	21.3 %	1004534	4,714,700	1995
61.9 %	3043556	22.1 %	1039801	4,912,200	1996
56.6 %	2908085	20.8 %	1067164	5,137,500	1997
48.4%	2714374	18.7 %	1046382	5,609,800	1998
45.7 %	2635207	18.2 %	1051353	5,767,300	1999
54.4 %	3259404	18 %	1080817	5,989,100	2000
54.5 %	3453729	21.3 %	1352371	6,339,000	2001
53.7 %	3599160	23.2 %	1556748	6,698,800	2002
57.7 %	4072008	23.7 %	1675075	7,056,200	2003

المصدر : **البنك المركزي الاردني – عدد خاص 2004**.

وبالنظر الى الأرقام في الجدول السابق يمكن أن يُلاحظ بداية أن قيم الصادرات والمستوردات في ازدياد مستمر من سنة الى أخرى ، وقد تراوحت نسبة الصادرات السلعية بين (18%-23%) من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1994-2003) ، وهي نسبة كبيرة مقارنة بحجم الناتج المحلي الاجمالي للأقتصاد الاردني الأمر الذي يؤكّد على درجة عالية من مساهمة الصادرات السلعية في الاقتصاد الاردني وكذلك اعتماد العديد من المنتجين المحليين على التصدير للأسواق الخارجية ، ومن جهة أخرى كانت النسبة الكبرى للمستوردات حيث تراوحت نسبة المستوردات بين (45% - 61%) من الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يعكس ما تمّ الإشـــارة اليه سابقا في أن الاقتصاد الاردني يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية فهو يوفر أغلب السلع الاساسية واحتياجات السوق من خلال الاستيراد من الاسواق الخارجية وهـــو ما يفسّر النسب المرتفعة للمستوردات من الناتج المحلي الاجمالي ، وأخيراً يمكن مُلاحظة أن الميزان التجاري الاردني (الصادرات – المستوردات) يعاني من حالة عجز دائم شملت كل السنوات (1994 – 2003) والرسم البياني التالي يلخّص تطوّر التجارة الخارجية الاردنية وحجم العجز التجاري خلال الفترة (1994-2003) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

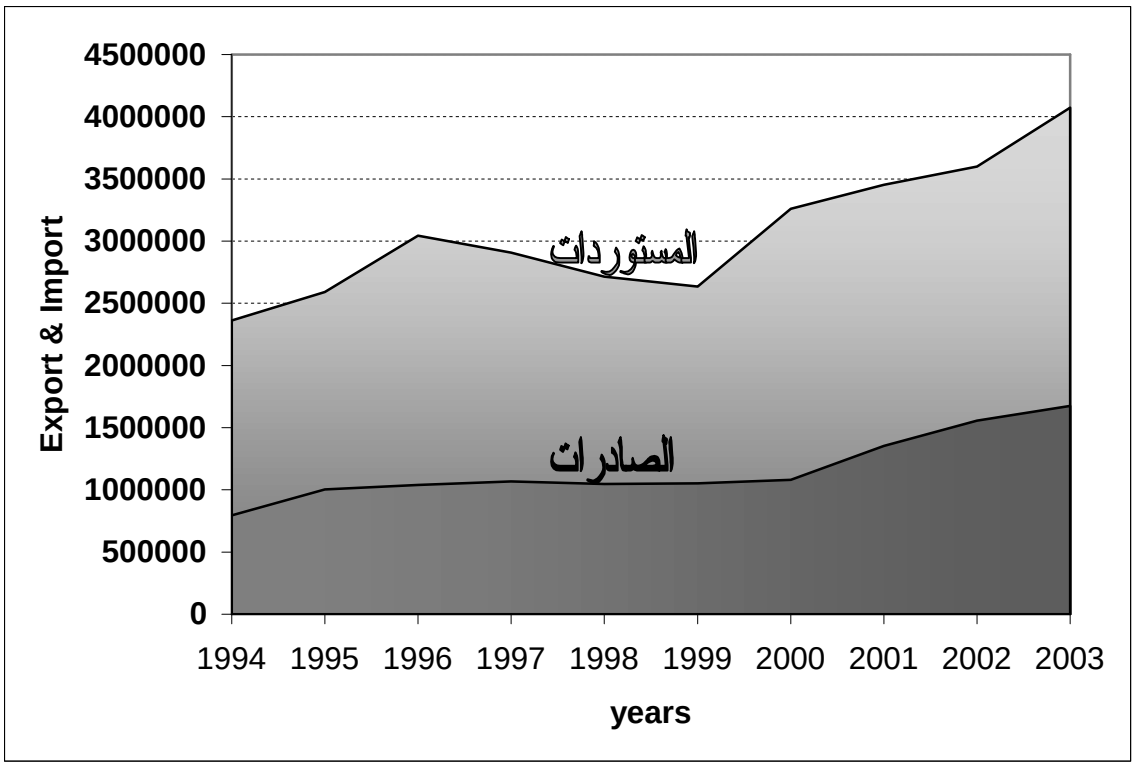

الشكل رقم (1) : تطوّر التجارة الخارجية الاردنية خلال الفترة (1994-2003)

2 – 3 التركيب السلعي للصادرات والمستوردات :

وكما يمكن أن يُلاحظ فيما سبق وبإلقاء نظرة عامّة على الميزان التجاري الاردني يتبيّن أنّ الاردن يعاني باستمرار من عجز في هذا الميزان ، فقيم المستوردات تفوق قيم الصادرات في كل سنة مما يعكس العجز الدائم في الميزان التجاري ، ومن هنا يمكن تحليل التركيب السلعي للصادرات والمستوردات من خلال عدد من التصنيفات المتّبعة والتي من أهمّها تصنيف الصادرات والمستوردات حسب التصنيف الدولي (SITC) ،وكذلك التصنيف حسب الاغراض الاقتصادية [3] ، وسوف يُقتصر

[3] وبحسب هذا التصنيف تقسّم السلع الى: (سلع استهلاكية، ومواد خام وسلع وسيطة، وسلع رأسمالية، وسلع أخرى).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذه الدراسة على تحليل التركيب السلعي للصادرات والمستوردات حسب التصنيف الدولي والذي يُصنّف السلع الى عشرة أصناف رئيسية سوف يتم تناولها بالتفصيل فيما بعد .

2 – 3 – 1 التركيب السلعي للصادرات :

هناك عدد من التصنيفات والتقسيمات المختلفة المستخدمة في تصنيف الصادرات السلعية وأبرز هذه التصنيفات هو التصنيف الدولي (SITC) والذي يقسّم السلع الى عشرة أصناف رئيسيّة هـــي: - المواد الغذائية والحيوانات الحية - المشروبات والتبغ - المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات – الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة – الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية - المواد الكيماوية - بضائع مصنوعة مصنّفة حسب المادة - آلات ومعدات النقل - مصنوعات متنوعة - أصناف أخرى . وبغرض تحليل هذا التصنيف سوف يتم احتساب نِسَب مساهمة كل مجموعة من السلع وفقاً للتصنيف السابق من إجمالي الصادرات الوطنية لتحليل تطوّر الكميات المصدّرة من كل مجموعة سلعية في التصنيف الدولي للصادرات السلعية.

والجدول التالي يظهرالتركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الدولي (SITC) خلال الفترة (1994 – 2003) :

الجدول رقم (2) : التركيب السلعي للصادرات الوطنية (1994-2003) **(بالألف دينار)**

التصنيف	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المواد الغذائية والحيوانات الحية	91200	99509	160112	181333	165037	127379	116422	135530	141316	156641
المشروبات والتبغ	4070	5232	4103	3638	5951	3033	8596	22773	30293	44771
المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات	207686	259822	285421	258532	268631	264937	249306	250165	252324	258607
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة	71	21	26	38	34	38	99	149	99	4613
الزيوت والشحوم الحيوانية	62698	147009	64381	86733	59660	49105	44731	42735	67819	41775

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنباتية										
المواد الكيماوية	262361	302119	331124	335106	323290	352528	347161	345135	391855	389664
بضائع مصنوعة مصنّفة حسب المادة	85921	96672	118780	110018	100137	108650	113619	168795	159721	132218
آلات ومعدات النقل	39443	45891	24485	34710	45345	68025	69253	122826	101175	77083
مصنوعات متنوعة	40469	48258	51147	57006	78297	77569	131497	264262	412111	567514
أصناف أخرى	0	0	222	50	0	89	133	1	35	2189
المجموع	**793919**	**1004534**	**1039801**	**1067164**	**1046382**	**1051353**	**1080817**	**1352371**	**1556748**	**1675075**

المصدر : البنك المركزي الاردني – عدد خاص 2004 .

شهدت الصادرات الاردنية نموًا مضطردًا خلال الفترة (1994-2003) حيث تضاعفت قيمة الصادرات السلعية الاردنية بين عامي 1994 و2003 لتصل الى حوالي (1.6) بليون دينار عام 2003، وبمعدل نمو قدره 7% خلال نفس الفترة . والمتتّبع لقيم الصادرات السلعية يجد أن جزءاً كبيراً من الزيادة في حجم الصادرات كان نتيجة الزيادة في تصدير المواد الخام والسلع الوسيطة سواء كانت فوسفات أو بوتاس أو مواد كيماوية الأمر الذي يؤكّد على اعتماد الاقتصاد الاردني على تصدير السلع والمواد الاولية وهـــي النقطة التي لازمت أغلب الدول النامية في تعاملها مع العالم الخارجي . المواد الخام بالإضافة الى المواد الكيماوية شكّلت حوالي 60% من إجمالي الصادرات الاردنية عام 1994 لكنّها انخفضت الى 39% في عام 2003، مقارنة مع نسبة تتراوح بين (4%-7%) للآلات والمعدّات والسلع الصناعية وهو مؤشّر على ضَعف القاعدة الصناعية للإقتصاد الاردني.

بالنظر الى الملحق رقم (1) في الملاحق والذي يمثل نسب الصادرات السلعية الى إجمالي الصادرات حسب التصنيف الدولي نجد أن نسبة المواد الغذائية والحيوانات الحية كانت تتراوح بين (9%-17%) ، فقد وصلت هذه النسبة الى 17% عام 1997 ثمّ انخفضت الى حوالي 9.4% عام 2003 وتشمل هذه السلع منتجات الألبان والبيض والحبوب والخضراوات والفواكه والمكسّرات والأعلاف ، وتشكّل هذه المجموعة أهمية بالنسبة لقطاع التصدير فالأردن هو من أبرز الدول المصدّرة للعديد من المواد الغذائية المعتمدة على القطاع الزراعي بشكل خاص ، لكن من الملاحظ تذبذب نسبة الصادرات من المواد الغذائية من سنة لأخرى نظرا لتذبذب أسعارها وكمياتها في الاسواق العالمية الأمر الذي يؤثّر سلبـــًا على الاقتصاد الاردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا المشروبات والتبغ فقد شكّلت ما نسبته 1% بالمتوسط خلال الفترة (1994-2003) ، فقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا حيث وصلت الى 2.7% عام 2003.

وكما ذكرنا شكّلت المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات والتي من أهمّها الفوسفات والبوتاس ما نسبته 26% من إجمالي الصادرات عام 1994 ثمّ انخفضت الى 25% عام 1999 ثمّ الى 15.4% عام 2003 نظراً لتناقص سعرها العالمي وبالرغم من زيادة حجم الصادرات الا انّها تشكّل نسبة كبيرة من الصادرات الاردنية الى الاسواق الخارجية نظراً لتمتُّع الاردن بوفرة الفوسفات والبوتاس في أراضيه.

أمّـــا الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة فقِيم الصادرات منها قليلة جدّا ونسبتها لا تكاد تُذكـــر.

امّا الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والتي تشمل السمنة النباتية المصنوعة من زيت النخيل فقد شكّلت ما نسبته 7.9% من اجمالي الصادرات عام 1994 ثم انخفضت الى 4.6% عام 1999 ثم واصلت انخفاضها الى 2.5% عام 2003 وهذا يعكس تناقص المساهمة النسبية لهذه المجموعة في اجمالي الصادرات.

وشكّلت المواد الكيماوية النسبة الاكبر بين المجموعات السلعية حيث تراوحت نسبتها بين (23%-33%) من اجمالي الصادرات وكانت المنتجات الدوائية والصيدلية من أهم السلع التي سجّلت أعلى أرقام السلع المصدّرة الى الاسواق الخارجية نظراً للميزة النسبية التي يتمتّع بها الاقتصاد الاردني في صناعة الادوية ، وقد شكلت هذه المجموعة أيضًا أملاح الفلور المتراكمة وحامض الكبريتيك والكربونات وحامض الفوسفوريك ومواد الصباغة والتلوين ومستحضرات التنظيف والعطور والتزيين واللدائن والاسمدة.

أمّـــا مجموعة البضائع المصنوعة والمصنّفة حسب المادة والتي شملت الورق والكرتون وخيوط النسيج والاسمنت وأحجار النصب والبناء فقد شكّلت نسبتها 10.3% في المتوسّط من اجمالي الصادرات خلال الفترة (1994-2003).

وكانت نسبة الآلات ومعدّات النقل والتي من أهمّها الباصات متفاوتة من سنة الى أخرى فقد كانت 5% عام 1994 ثمّ ارتفعت الى 6.5%عام 1999 لكنّها انخفضت الى4.6% في عام2003.

أمّا مجموعة المصنوعات المتنوعة والتي ضمّت الملابس و الاحذية والمطبوعات والمصنوعات البلاستيكية فقد شهدت تطوراً ملحوظاً في الآونة الاخيرة نظراً لتطوّر صناعة الملابس في الاردن ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد ارتفعت نسبة المصنوعات هذه من 5% عام 1994 الى 12% عام 2000 ثمّ الى 20% عام 2002 ثمّ وصلت الى 34% عام 2003 مسجّلة أعلى نسبة لها خلال الفترة السابقة وتعد الملابس السلعة الرئيسية وراء الزيادة الكبيرة في هذه المصنوعات الأمر الذي يُبرز أهمية هذه المصنوعات في دعم وتقوية القاعدة الصناعية الاردنية وكذلك زيادة حجم الصادرات الاردنية للتخفيف من مقدار العجز في الميزان التجاري.

أما الاصناف الاخرى فقيمتها كانت صغيرة جدّا مقارنة بالأصناف السابقة.

وبالتالي شكّلت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والمنتجات الدوائية والصيدلة والخضراوات أهم أربع سلع مصدّرة خلال الفترة الأخيرة (2000-2003).

2 – 3 – 2 التركيب السلعي للمستوردات :

اتّصفت التجارة الخارجية الاردنية بعجز مزمن في الميزان التجاري ، فالفرق بين الصادرات والمستوردات يزداد من سنة الى أخرى نتيجة الزيادة السريعة في قيمة المستوردات والتي لاتواكبها زيادة مماثلة في قيمة الصادرات، فالأردن دولة تفتقر للعديد من السلع سواء كانت سلعاً استهلاكية او انتاجية ، فعناك ضعف في قدرته الانتاجية بحيث يعجز عن تلبية الطلب في الاقتصاد الاردني مما يدفعه ذلك الى الاستيراد من الخارج لسدّ النقص الحاصل في الطلب .

كما أنّ المستوردات كان لها الدور البارز في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتسريع النمو ، فالإستيراد يوفّر نسبة كبيرة من المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية للصناعات المحلية وبالتالي يمكن ان يُلاحظ من خلال الجدول التالي مدى تطوّر حركة الاستيراد في الاقتصاد الاردني خلال الفترة (1994-2003) متضمنة التصنيف الدولي للمستوردات وكما تم تناولها في الصادرات من حيث تقسيم السلع المستوردة الى عشرة أصناف رئيسيّة موضحّة كما يلـــي :

الجدول رقم (3) : التركيب السلعي للمستوردات الاردنية (1994-2003) **(بالألف دينار)**

التصنيف	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المواد الغذائية والحيوانات الحية	409673	419232	685917	539547	532183	484133	529895	524323	530179	630338
المشروبات والتبغ	13878	9930	12036	16466	23056	26979	33016	32981	43593	59137
المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات	71580	91124	92684	83911	88596	84384	103790	106101	106311	98770
الوقود المعدني ومواد التشحيم	300657	336360	372501	383907	251850	319046	508811	495376	540290	661421

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمواد المشابهة										
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	82501	94697	73647	96816	57629	44635	39898	39098	58520	72360
المواد الكيماوية	279917	317697	329053	338327	346172	334216	349603	379414	402384	445237
بضائع مصنوعة مصنّفة حسب المادة	432165	503992	512506	443216	435763	391234	493722	666575	689814	802698
آلات ومعدات النقل	600334	634710	789855	814142	776835	724876	931114	938668	890610	920445
مصنوعات متنوعة	151637	147150	156122	148359	175031	180649	180806	204985	247197	247459
أصناف أخرى	20241	35358	19235	43394	27259	45055	88749	66208	90262	134143
المجموع	**2362583**	**2590250**	**3043556**	**2908085**	**2714374**	**2635207**	**3259404**	**3453729**	**3599160**	**4072008**

المصدر : البنك المركزي الاردني – عدد خاص 2004.

بالنظر الى المجموع العام للمستوردات في الجدول السابق يُلاحظ أن هناك زيادة ملحوظة في قيمة المستوردات من سنة الى أخرى ، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من (2362583) دينار عام 1994 الى حوالي (4072008) دينار عام 2003 وبنسبة نمو بلغت 5% خلال هذه الفترة.

وتأتي المستوردات من الآلات ومعدّات النقل في المرتبة الاولى حيث تشكّل في المتوسط ما نسبته 26% من إجمالي المستوردات ، وتشمل هذه المجموعة من المستوردات آلات لتوليد الطاقة وآلات ومعدّات تستخدم في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء بالإضافة الى آلات مكتبية لتجهيز البيانات وكذلك آلات وأجهزة اتصالات وأجهزة كهربائية ، وتعود الحصّة الكبرى من هذه المستوردات الى وسائط النقل وقطعها فإستيراد هذه الوسائط يشكّل حوالي 50% من إجمالي المستوردات من الآلات والمعدات بشكل عام.

كما ويشكّل استيراد المواد الغذائية والحيوانات الحية ما نسبته 17.3% من إجمالي المستوردات عام 1994 ثمّ ارتفعت هذه النسبة الى 19.6% عام 1998 ثمّ انخفضت الى 15.4% عام 2003 ، وأبرز المستوردات من هذه المجموعة هي اللحوم والاسماك والحنطة ودقيقها والفواكه والمكسّرات بالإضافة الى الأرز والسكّر.

امّا السلع المصنوعة والمصنّفة أساسًا حسب المادّة فقد تراوحت نسبتها بين (15%- 19%) خلال الفترة (1994-2003) حيث شكّل استيراد خيوط النسيج والنسج ومنتجاتها النسبة الكبرى في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المجموعة وهذا يعود بدوره الى ترتيبات المناطق الصناعية المؤهلة، تليها الحديد والصلب بالإضافة الى الورق والكرتون والمصنوعات المطاطيــّة.

فيما يُشكّل استيراد الوقود المعدني بما فيه النفط الخام والمشتقات النفطية مانسبته 12.7% عام 1994 لكن ارتفعت هذه النسبة الى حوالي 16% عام 2003 معبّرًا عن الطلب المتزايد على النفط في الآونة الأخيرة.

أمّا المواد الكيماوية فقد شكّلت ما نسبته 11.9% عام 1994 ثمّ ارتفعت هذه النسبة الى 12.7% عام 1999 إلا انها انخفضت الى 10.9% عام 2003 ، وقد شملت المستوردات من هذه المجموعة المنتجات الدوائية والعطور والنشادر واللدائن وغيرهــا.

وشكّلت المواد الخام غير الصالحة للأكل كالأخشاب والفلّين والجذور والثمار الزيتية والمعادن الخام مــانسبته 3% في المتوسّط خلال الفترة (1994-2003) ، أمّا الزيوت والشحوم والمصنوعات الاخرى من ملابس وأحذية وكذلك المشروبات والتبغ والاصناف الأخرى فقد تراوحــت نسبها بين(1%-5%) من إجمالي المستوردات خلال الفترة (1994-2003) .

إنّ الملحق رقم (2) يعكس تطوّر حركــة المستوردات خلال الفترة (1994-2003) فهو يُظهر اتجاه واضح نحو استيراد الآلات والمعدّات والسلع الوسيطة والاستهلاكية بشكل عام (التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني،أعداد مختلفة) ، فالنسبة الكبرى من إجمالي المستوردات هي سلع رأسمالية وسلع وسيطة تعكس التوسّع الصناعي الذي يتّجه اليــه الاقتصاد الاردني في الآونــة الأخيرة الأمر الذي يُشجّع متخذي القرار على المُضيّ قدمــًا نحو تسهيل وتشجيع حركــة الاستيراد هذه لتعزيز دور القطاعات المختلفــة من خلال فتح الباب أمامــها لاستيراد كل ما يلزمهــا من آلات وسلع رأسماليّــة تساعدها على التطوّر في إنتاجها.

2 – 4 التوزيــع الجغرافي للصادرات والمستوردات :

إنّ حركة التبادل التجاري بين الاردن وسائر دول العالم تُظهر استحواذ ســت مناطق جغرافية على معظم التبادل التجاري للأردن ، فالتعامل مع العالم الخارجي سواء بالاستيراد او التصدير يزداد من سنة الى أخرى ، فهناك عدد كبير من الاسواق الخارجية تستقبل السلع والبضائع الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافـــة الى استيراد يفوق حركة التصدير هذه من الاسواق الخارجية أيضاً ، وســـوف تتناول هذه الدراســـة بإختصار تطوّر حركة التبادل التجاري مع هذه المناطق .

2 – 4 – 1 التوزيـــع الجغرافـــي للصادرات :

إن التوزيع الجغرافي للصادرات بداية يعكس درجة المخاطرة التي تهدّد الصادرات الاردنية ، فكلّما تنوّعت الاسواق الخارجية قلّت درجة المخاطرة التي قد تصيب هذه الصادرات (الرّباعي،1998)، وقد استطاعت الصادرات الاردنيـــة خلال الفترة (1994-2003) النفاذ الى عدد كبير من دول العالم. وقد تمّ تجميع هذه الدول في ســـت مناطق رئيسيّة وهـــي : - الدول العربيـــة - دول الاتحاد الاوروبي - الدول الاوروبية الاخرى - دول أمريكا الشمالية والجنوبية -الدول الآسيويّـــة غير العربية -دول العالم الأخرى .

والجدول التالي يلخّص التغيّرات التي حصلت من سنة لأخرى في قيم الصادرات الى كل منطقة من المناطق السابقـــة :

الجدول رقم (4) : التوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية (1994-2003) **(بالألف دينار)**

المنطقة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الدول العربية	336975	451375	485345	554284	466422	426700	431287	680863	740794	691867
دول الاتحاد الاوروبي	40824	63011	86247	77752	69032	60921	35475	49816	44869	57059
الدول الاوروبية الاخرى	13546	19177	18751	12815	9684	7573	5450	11719	11681	22217
دول أمريكا الشمالية والجنوبية	15775	18900	19279	9568	7165	10133	48688	168862	307603	472340
الدول الآسيوية غير العربية	217822	289277	275806	261184	259122	355302	375110	357420	381714	356161

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول الاخرى	168976	164293	154374	151561	234953	190684	184807	83690	70087	75431
المجموع	**793919**	**1004534**	**1039801**	**1067164**	**1046382**	**1051353**	**1080817**	**1352371**	**1556748**	**1675075**

المصدر : البنك المركزي الاردني – عدد خاص .

إنّ الجدول السابق يُظهر أن الحصّة الكبرى من الصادرات الوطنيّة كانت تتّجه الى الدول العربيـــة والتي من أهمّهـــا العراق والسعودية و الامارات ولبنان والكويت حيث ارتفعت قيمة الصادرات اليها من (336975) دينار عام 1994 الى (691867) دينار عام 2003 حيث شكّلت ما نسبته 45% في المتوسّط من إجمالي الصادرات الاردنيـــة خلال الفترة (1994-2003) ، وقد كانت هذه النسبة متفاوتة من سنة الى أخرى ، ففي عام 1994 كانت حوالي 42% من اجمالي الصادرات الوطنية تتجه الى الدول العربية ثمّ وصلت هذه النسبة الى حوالي 52% عام 1997 إلا أنها انخفضت الى 41% عام 2003 (الملحق رقم (3)). والسبب الرئيس لهذا الانخفاض هو تراجع الصادرات الوطنية الى السوق العراقية نتيجة الحرب التي شهدتها العراق ، والسوق العراقية تعتبر من أكبر الاسواق المستوردة للسلع والبضائع الاردنية الامر الذي يؤثّر على حجم الصادرات الاردنية نتيجة أيّ تغيّر في اوضاع السوق العراقية من فترة الى أخرى .

وتأتـــي حصّة الدول الآسيوية غير العربية والتي من أبرزها الهند والصين الشعبية واليابان وإسرائيل في المرتبة الثانية ، حيث شكّلت نسبة الصادرات الوطنية الى هذه الدول ما نسبته 27% عام 1994 ثمّ ارتفعت هذه النسبة الى حوالي 34.7% عام 2000 ، لكنّها انخفضت عام 2002 الى 24.5% والى 21% عام 2003 .

كما واستقبلت اسواق دول أمريكا الشمالية والجنوبية ما نسبته 7% في المتوسّط خلال الفترة (1994-2003) من اجمالي الصادرات الاردنية ، فمن خلال الملحق رقم (3) يلاحظ أنّ هناك تطوّراً ملحوظاً لحركة الصادرات الوطنيّة الى هذه المنطقة وخاصّة بعد عام 2000 . ففي عام 1994 كانت نسبة الصادرات الى دول امريكا الشمالية والجنوبية حوالي 2% من اجمالي الصادرات إلا انها ارتفعت الى 4.5% عام 2000 ثمّ ارتفعت بشكل ملحوظ الى 12.5% عام 2001 ثـــمّ الى 28% عـــام 2003 . ويعود هذا الارتفاع الملحوظ في قيمة الصادرات المتوجّهة الى هذه المنطقة الى زيادة حركـــة التبادل التجاري بشكل عام والتصدير الاردني بشكل خاص الى الولايات المتحدة الامريكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناجم عن اتفاقية التجارة الحرّة بين البلدين والتي بدأ العمل بها في العام 2001 بالاضافة الى تأثير المناطق الصناعية المؤهلة، وسوف تتناول هذه الدراســة تحليل تطوّر التبادل التجاري مع الولايات المتحدة بشكل خاص في بند لاحق.

أمــّا الصادرات الاردنية الى دول الاتحاد الاوروبــي فقد انخفضت قيمتها من(40824) دينار عام 1994 الى(35475) دينار عام 2000 إلا أنها عاودت الارتفاع الى (57059) دينار عام 2003 لكنّ الأهميــة النسبيّة للصادرات انخفضت من 5.1% عام 1994 الى حوالي 3.4 % عام 2003 ، أما بالنسبة لبقية الدول الأوروبية كروسيا ورومانيا وبلغاريا فقد بلغت الاهميّة النسبية للصادرات الوطنية إليها 1.2% في المتوسّط من اجمالي الصادرات الوطنية خلال الفترة (1994-2003) .

أمّا بالنسبة للدول الاخرى والتي من أهمّها استراليا ونيوزلندا فقد انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الوطنيّة الى هذه الدول بشكل كبير حيث بلغت 21.3% عام 1994 وانخفضت الى 4.5% عــام 2003 .

إنّ المتتبّع لإتجاه الصادرات الاردنية يجد أن حوالي نصف هذه الصادرات تتّجــه الى الدول العربية وخاصّة العراق والسعوديّــة فهي السوق الأكبر للسلع الاردنية المصدّرة، وكذلك فإنّ حوالــي رُبع الصادرات الاردنية تتجــه الى الدول الآسيوية غير العربية وخاصّة الهند وهذا يعني أن أغلب الصادرات الاردنية متركّزة في مناطق مُحددّة ، كمــا أنّ أبرز هذه الصادرات هــي من الملابس والبوتاس والفوسفات الخام إضافة الى الخضراوات.

2 – 4 – 2 التوزيــع الجغرافــي للمستوردات :

ويستورد الاردن ما يحتاجه من السلع التي لايستطيع توفيرها من مختلف دول العالم، وكــما ان الصادرات الاردنية استطاعــت النفاذ الى العديد من مناطق العالم والتي تمّ تقسيمها الى ست مناطق فقد استطاعت هذه المناطق أيضاً إدخال سلعها الى السوق الاردني لسدّ النقص الحاصل في العديد من السلع ، وبغرض التحليل السابق ذاته فسوف يتم تحليل التوزيع الجغرافي للمستوردات من خلال الجدول التالي والذي يُظهر قيمة المستوردات من السلع والخدمات التي يستوردها الاردن من مناطق العالم المختلفة المقسّمــة الى ست مناطق خلال الفترة (1994-2003) وكمــا يلــي :

الجدول رقم (5) : التوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية (1994-2003) **(بالألف دينار)**

المنطقة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول العربية	530510	608545	761819	683040	521589	569335	773740	823157	907847	1121810
دول الاتحاد الاوروبي	838152	859261	963627	946995	887829	834939	1074188	1089482	1030612	1023224
الدول الاوروبية الاخرى	162139	165489	183081	195116	194833	173233	173957	192151	188838	248928
دول أمريكا الشمالية والجنوبية	285129	323744	377020	388754	365748	340223	432033	398327	388167	409258
الدول الآسيوية غير العربية	502871	570834	644457	636235	690449	638600	718857	839659	967602	1151157
الدول الاخرى	43782	62377	113552	57945	53926	78877	86629	110953	116094	117631
المجموع	**2362583**	**2590250**	**3043556**	**2908085**	**2714374**	**2635207**	**3259404**	**3453729**	**3599160**	**4072008**

المصدر : البنك المركزي الاردني – عدد خاص2004 .

بالاعتماد على قيم المستوردات في الجدول السابق تمّ احتساب الاهمية النسبيّة للمستورات من كل منطقة من المناطق السابقة (الملحق رقم (4)) ، وبالنظر الى هذه النسب يمكن ملاحظة أن المستوردات من دول الاتحاد الاوروبـــي شكّلت أعلى نسبة من المستوردات الاردنية حيث شكّلت ما نسبته 31.6% في المتوسّط من إجمالي المستوردات خلال الفترة (1994-2003) ، حيث سجّلت أعلى نسبة لها عـــام 1994 وكانت 35.5% من إجمالي المستوردات إلا أنّها تراجعت الى حوالـــي 25% عـــام 2003 ، بينـــما شكّلت المستوردات الاردنية من الدول الاوروبية الاخرى (روسيا وسويسرا ورومانيا) ما نسبته 6% في المتوسّط خلال نفس الفترة .

وتأتـــي المستوردات من الدول العربيـــة وكذلك المستوردات من الدول الآسيويّـــة الأخرى وخاصّـــة دول جنوب شرق آسيا بأهميّة نسبية متقاربـــة حيث شكّلت المستوردات من الدول العربية ما نسبته 23.5% في المتوسّط من إجمالي المستوردات مقارنة بـــ 23.7% بالنسبة للمستوردات من الدول الآسيويّة غير العربية ، وهذا يعني أن حوالي نصف المستوردات الاردنية تأتـــي من الدول العربية و الآسيوية . ففي عام 1994 كانت نسبة المستوردات من الدول العربية حوالي 22.4% ثمّ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ارتفعت هذه النسبة الى ان وصلت الى 27.5% عام 2003 ، وقد كانت أغلب المستوردات هـــي من السعودية والعراق ، إن هذه الارقام والنّسب تظهر مدى أهمية وقوّة العلاقات التجارية بين الدول العربية الأمر الذي يدعو كافة اقتصادات الدول العربية الى السعي قدماً لتحقيق التكامل والتكافل الاقتصادي لدعم وتنشيط هذه العلاقات التجارية بين الدول العربية.

أمّـــا المستوردات الاردنية من دول أمريكا الشمالية والجنوبية فقد تراوحت أهميتها النسبية بين (10%-13%) خلال الفترة (1994-2003) وقد كانت أغلب المستوردات الاردنية من أسواق الولايات المتحدة وكندا والبرازيل والارجنتين .

أما الدول الاخرى والتي من بينها استراليا ونيوزلندا فقد جاءت نسبة المستوردات الاردنية منها قليلة جداً حيث شكّلت حوالي 2.7% في المتوسّط خلال الفترة (1994-2003) .

إذن يُلاحظ أنّ أكثر من ثلثي المستوردات الاردنية تأتـــي من دول الاتحاد الاوروبـــي والدول العربيـــة وخاصّة السعودية والعراق وكذلك دول جنوب شرق آســيا. وقد كـــانت أغلب المستوردات هـــي من النفط الخام ومشتقاته وكذلك وسائل النقل وقطعها بالاضافة الى الآلات وأجهزة الإتصالات .

2 – 5 تطوّر التجارة الاردنيّـــة الأمريكيّـــة :

وبما أنّ هذه الدراســـة تهدف الى تحليل بعض الآثار الاقتصادية لإتفاقيّة التجارة الحرّة الاردنية الامريكية لابدّ بداية من تحليل تطوّر التبادل التجاري بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية وخاصّـــة خلال الفترة (1994-2003). وقد شهدت هذه الفترة تطوّرات ملحوظـــة في حجم التجارة مع الولايات المتحدة وخاصّـــة بعد تفعيل اتفاقية التجارة الحرّة بين البلدين ، حيث تعتبر هذه الاتفاقية نقطـــة تحوّل في حركـــة التجارة الاردنية الامريكية فقد فتحت الباب واسعـــًا أمام تدفق كميات كبيرة من الصادرات الاردنية الى الاسواق الامريكية وخاصّة في الآونـــة الأخيرة . وللوقوف على التطوّر الذي شهدته هذه التجارة وكذلك تطوّر الاهمية النسبية للصادرات والمستوردات الاردنية من وإلى الولايات المتحدة يُمكن أخذ القيم الإجمالية للصادرات الاردنية وكذلك المستوردات من الاسواق الامريكية من خلال الجدول التالي والذي يُظهر الميزان التجاري بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة (1994-2003) بالاضافة الى الاهمية النسبية للصادرات الاردنية الى الاسواق الامريكية وكذلك الاهمية النسبية للمستوردات من الاسواق الامريكية :

الجدول رقم (6) : تطوّر التجارة الاردنية – الأمريكية (1994-2003)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري	الاهمية النسبية للصادرات%	الاهمية النسبية للمستوردات%
1994	8920	232545	-223625	1.12	9.8
1995	14676	240512	-225836	1.5	9.3
1996	13774	294904	-281130	1.3	9.7
1997	4911	274980	-270069	0.5	9.5
1998	5598	258072	-252474	0.54	9.5
1999	9319	259655	-250336	1.0	9.9
2000	44848	321982	-277134	4.2	9.9
2001	164552	280722	-116170	12.2	8.1
2002	304393	278608	25785	19.6	7.7
2003	468564	276223	192341	28.0	6.8

المصدر : البنك المركزي الاردني – عدد خاص 2004 ، أما الاهمية النسبية فقد تم احتسابها من قبل الباحث.

شَـــهد التبادل التجاري بين البلدين نمواً ملحوظـــاً في جانب الصادرات ، فمن الجدول السابق يظهر التطوّر الملحوظ في حركـــة الصادرات الاردنيـــة الى الأسواق الامريكيـــة حيث ارتفعت قيمة الصادرات الاردنية الى الاسواق الامريكية من (8920) ألف دينار عام 1994 الى (468564) ألف دينار عام 2003 وبمعدّل نمو مرتفع بلغ حوالي 59% خلال الفترة (1994-2003) فقد شهدت قيمة الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً بعد عام 2001 نتيجة اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين إضافة الى تأثير المناطق الصناعية المؤهلة، كما وارتفعت نسبة الصادرات الاردنية الى الاسواق الامريكية من 1.12% عام 1994 الى حوالي 28% عام 2003 من إجمالـــي الصادرات الاردنية لتصبح بذلك السوق الاولى للصادرات الاردنية عام 2003 ، وكانت الملابس هـــي من أهم السلع المصدّرة الى الولايات المتحدة الامريكية.

أمّا بالنسبة للمستوردات الاردنية الى الاسواق الامريكية فقد شهدت نمواً بطيئـــاً مقارنة بنمو الصادرات ، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من الاسواق الامريكية من (232545) ألف دينار عام 1994 الى (276223) ألف دينار عام 2003 وبمعدّل نمو سنوي قدره 1.7% خلال نفس الفترة ، بينما انخفضت الاهمية النسبية للمستوردات الاردنية من الاسواق الامريكية من 9.8% عـــام 1994 الى حوالـــي 6.8% عـــام 2003 الأمر الذي يعني انخفاض الأهمية النسبية للمستوردات من هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاسواق ، وقد كانت أهم المستوردات من الاسواق الامريكية هـــي من الآلات ومعدّات النقل بالإضافة الى المواد الغذائية والمواد الكيماوية والمصنوعـــات المختلفة .

ومن الجدول السابق أيضا يظهر أن الميزان التجاري للأردن مع الولايات المتحدة كان يعاني من عجز دائـــم خلال السنوات(1994-2001) إلا انّه بدأ يحقق فائضاً خلال السنوات (2002-2003) الأمر الذي يعكس الزيادة الكبيرة في حجم الصادرات الاردنية المتوجّه الى السوق الأمريكي مما يعني تحقيق نفع أكبر خلال السنتين الأخيرتين.

والرسم البيانـــي التالـــي يبيّن تطوّر حركـــة التجارة بين الاردن والولايات المتحدة خلال الفترة (1994-2003) ، (حيث يظهر وجود فائض في الميزان التجاري بعد عام 2001) :

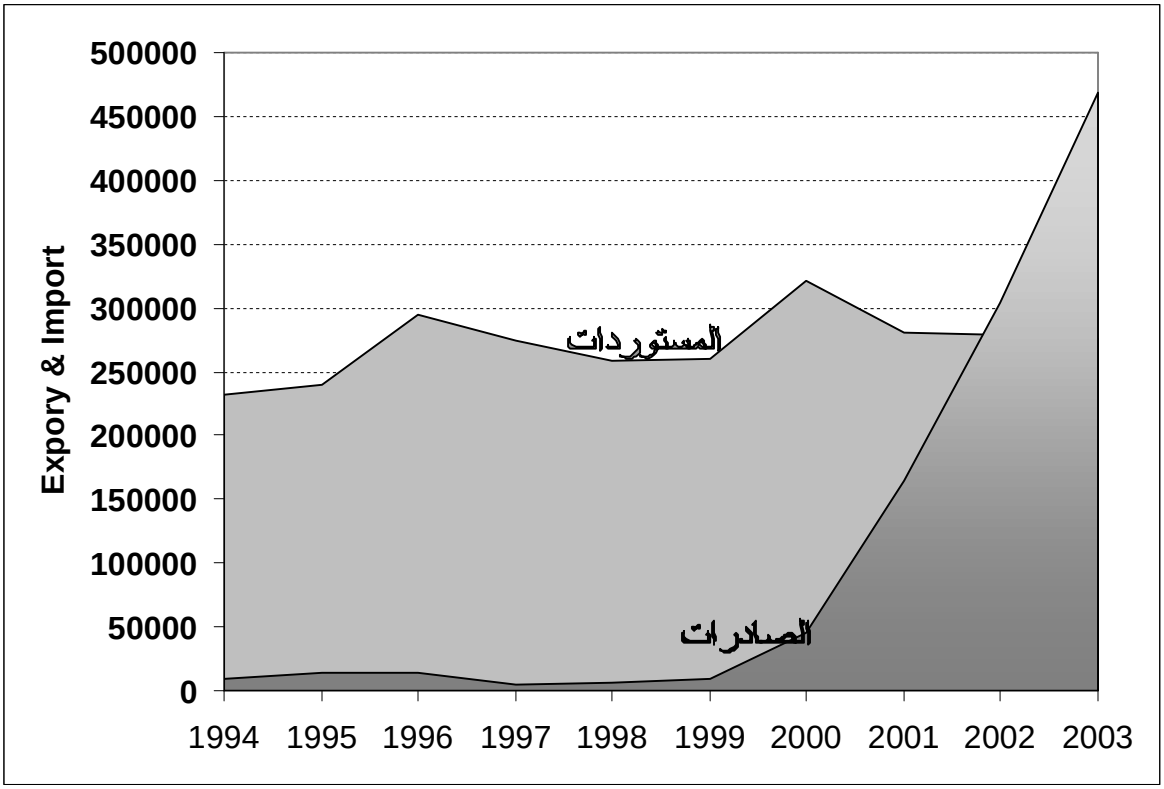

الشكل رقم (2) : تطوّر التجارة الخارجية الاردنية الأمريكية خلال الفترة (1994-2003)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الثالـــث

أشكال التكامل الاقتصادي والاتفاقيات التجارية الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1 تقديـــم :

إن زيادة الأعباء والمشاكل الاقتصادية وما يعقبها من مشاكل اجتماعية وسياسية على الكثير من الدول وبخاصّة الدول النامية كالأردن وغيره إضافة الى تزايد القيود على التبادل التجاري الدولي دفعت هذه الدول الى التفكير بحلول جذرية للخلاص مما اصابها من عجز في موازينها التجارية وانخفاض في مستويات انتاجيتها، ومن هنا جاء التفكير في البدء بإزالة أو تخفيف العديد من القيود على التبادل التجاري بينها وبين العديد من الدول وبخاصّة الدول التي تتمتع بأسواق كبيرة وطلب متزايد.

وكما تبين في الفصل السابق من هذه الدراسة فإن تجارة الأردن الخارجية اتّسمت على الدوام باعتمادها على تصدير سلع ومواد أولية تنخفض أسعارها من سنة إلى أخرى وكذلك استيرادها للسلع الصناعية والتي عادةً ترتفع أسعارها، الأمر الذي يعكس عجز مُزمن في ميزانه التجاري وبالتالي جاءت السياسات التجارية الأردنية لتحاول التخفيض من هذا العجز من خلال إبرام العديد من الإتفاقيات التجارية مع عدد من الدول لتسير في ركب العالم الذي بدأ ينادي بالإندماج والتكامل الإقتصادي كحل للدول النامية للخروج من هذه الأزمة.

إنّ فكرة التكامل الإقتصادي بدأت بالظهور بعد الحرب العالمية الثانية مع ظهور بعض التكتلات الإقتصادية في القارة الأوروبية (Balassa,1966) بالإضافة إلى أن العديد من الدول النامية في أمريكا اللاتينية بدأت تسعى لاقامة أشكال مماثلة للتكامل الإقتصادي في الستينيات[4]، فقد سعت هذه الدول في بداية نشأتها إلى تحقيق مصلحتها الوطنية من خلال فرض العديد من القيود على تجارتها الخارجية لكن مع تطور النظريات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الدولية ونجاح علم الإقتصاد في إثبات الفوائد التي يمكن للدولة أن تجنيها من خلال إنخراطها في التجارة مع الدول الأخرى بدأت بعض هذه الدول تلجأ إلى فرض قيود على تجارتها ولكن بدرجة متفاوتة بين مختلف شركائها في التجارة وذلك أيضاً بدافع المصلحة الوطنية، أو قد تلجأ إلى إزالة القيود التجارية كشكل من أشكال التكامل الإقتصادي(عابد ،1999).

[4] حيث اتفقت الارجنتين والبرازيل وتشيلي والبرجواي وكولومبيا وبيرو و الاروجواي والمكسيك على اقامة منطقة تجارة حرّة عرفت بـــ(LAFTA) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم تكن الدوافع إلى قيام الأشكال المختلفة من التكامل واحده في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، فهناك من يميّز بين هذه الدوافع (العرموطي،1975) فالدول المتقدمة تعتبر أنّ اقامة الاتحادات الجمركية أمر مرغوب فيه للتغلب على التقلبات الدورية والتي تتحقق من خلال العلاقات التجارية الخارجية(عبد الفتاح،1961).

أمّا دوافع التكامل الإقتصادي في الدول النامية فمن أهمّها محاولة رفع متوسط دخل الفرد المنخفض في هذه الدول بالإضافة إلى التغلّب على صغر حجم السوق الأمر الذي يعني أنّ التكامل الإقتصادي يمكن أن يساعد على إقامة مشاريع اقتصادية كبيرة تسعى الى الإستفادة من الاسواق الاخرى التي اصبحت مفتوحة أمام منتجاتها نتيجة هذا التكامل، كما أن هناك من يرى أن الأهداف الأساسية لأي شكل من أشكال التكامل هـــي أهداف ودوافع سياسية (حلمي،1973) سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، فيأتي التكامل الاقتصادي لتحقيق الوحدة السياسية وللتغلب على الضغف والتفتت السياسي في مواجهة المصالح الاجنبية إضافة الى العديد من الاهداف والدوافع الاخرى والتي جعلت التكامل الاقتصادي هو المحرّك الأساسي في تطوير المصالح المتبادلة بين المجموعات الساعية للتكامل (دمشقية،2000) .

ومن هنا تبرز أهمية هذه الثورة في عالم التجارة الدولية ، الثورة التي نقلت دول العالم الى مفهوم جديد للتبادل التجاري فيما بينها، تلك الثورة التي أدّت الى تقارب الاسواق في مختلف أنحاء المعمورة ، تلك الثورة التي أصبحت تعرف بثورة التكامل الاقتصادي وحريّة السوق، وبالتالي وبهدف توضيح جميع المفاهيم المتعلقة بهذه الدراسة كان لابدّ من التطرّق في هذا الفصل الى مفهوم التكامل الاقتصادي كما عرّفه العديد من الاقتصاديين وكذلك توضيح أشكال وصور هذا التكامل بالإضافة الى التركيز على مفهوم منطقة التجارة الحرّة كشكل من أشكال التكامل الاقتصادي مرورا على الاتفاقيات التجارية الاردنية والتي من بينها اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة الامريكية والتي جاءت هذه الدراســـة لتوضيح بعض آثارهـــا الاقتصادية على الاقتصاد الاردنـــي.

2-3 مفهوم التكامل الاقتصادي :(Economic Integration)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنّ مفهوم التكامل (Integration) يُشير الى عملية الربط بين الأجزاء المنفصلة وتجميعها لتصبح جزءاً واحداً متكاملاً، وهــناك من يرى أنّ مفهوم التكامل يُشير الى تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها البعض لتؤدي وظيفة معينة (عبد الحميد،2002).

وقد ارتبط موضوع التكامل الاقتصادي بالعديد من العلوم الاجتماعية والانسانية كأحد الظواهر الاجتماعية والاقتصادية البارزة ، إلا أنّ علم الاقتصاد كان يُركّز على دراسة موضوع التكامل من زاوية العلاقات الاقتصادية الدولية والاتحادات الاقليمية بين الدول.

وقد تعددّت التعريفات لمفهوم التكامل الاقتصادي عند الاقتصاديين نظراً لاختلاف وجهات النظر بينهم، فالاقتصادي (Balassa,Bela) يرى في كتابه (The Theory of Economic Integration) أنّ التكامل الاقتصادي هو (عملية وحالة) ، فهو عملية وذلك لأنه يتضمّن التدابير والاجراءات التي تُستخدم في إنجاز العملية التكاملية كإلغاء الحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية المنتمية الى مجموعة من الدول ، وكذلك فإن التكامل الاقتصادي هو حالة وذلك لأنه يعمل على إلغاء صور ومظاهر التفرقة بين اقتصاديات الدول الاطراف وبالتالي ينقلها من حالة تفرقة الى حالة وحدة وانسجام (Balassa,1966).

ويعرّف (J.Tinbergen,1954) التكامل الاقتصادي على أنه خلق أفضل بُنية هيكلية للاقتصاد العالمي تسمح بإزالة العوائق المصطنعة في وجه الاستثمار الأمثل للموارد و ادخال كل العناصر المرغوبة لتحقيق التكامل و الوحدة الاقتصادية ، كما ويرى (Tinbergen) أن التكامل الاقتصادي يحتوي على جانبين أحدهما إيجابي و الآخر سلبي، الجانب الإيجابي للتكامل الاقتصادي هو في الاجراءات التي تهدف الى إلغاء الرسوم والضرائب بين الدول الراغبة في التكامل بالإضافة الى وضع البرامج اللازمة لعلاج مشاكل التحوّل والانتقال الى الوضع الجديد بعد عملية التكامل بين الدول، أمّا الجانب السلبي ففيه إلغاء و استبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية كالقيود التي تُفرض على التجارة الخارجية (عبابنة،1992)، أي باختصار يمكن تلخيص رؤية الاقتصادي (Tinbergen) للتكامل الاقتصادي بأنه خلق المستوى الأمثل لهيكل الاقتصاد الدولي بإزالة كافة الحواجز المصطنعة وادخال عناصر التنسيق بصورة تدريجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بحث (G.Myrdal,1964) أيضًا في هذا المضمون فقد عرّف التكامل الاقتصادي بأنّه عبارة عن عملية اقتصادية واجتماعية بناءاً عليها تُزال الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القومي والدولي امام عناصر الانتاج ، ويلاحظ هنا ان (Myrdal) قد اتّجه الى توسيع مفهوم التكامل الاقتصادي كعملية اقتصادية واجتماعية.

وكذلك عرّف بعض الباحثين التكامل الاقتصادي بأنه عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الانظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة (يموت،1983).

وقد عبّر (شقير،1986) عن مفهوم التكامل الاقتصادي بصورة عامّة على انه النشاط الذي يرتبط بتحقيق تغييرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني للأقطار الاطراف في عملية التكامل .

بالإضافة الى العديد من التعريفات الأخرى لمفهوم التكامل الاقتصادي يمكن أن يُلاحظ أنّها جميعًا تدور حول فكرة رفع القيود والاجراءات الجمركية بين مجموعة من الدول ترغب في توطيد علاقات التبادل التجاري فيما بينها وتسهيل حركة انتقال عناصر الانتاج فيما بينها وصولاً الى إذابة جميع اقتصادات الدول الاعضاء في اقتصاد واحد و ايجاد نوع من تقسيم العمل بينها بهدف تحقيق مجموعـــة من الأهداف التي تخدم المصلحة الاقتصادية المشتركة لجميع الدول الاعضاء.

كما ويتضمّن مفهوم التكامل الاقتصادي تنسيق السياسات الاقتصادية ، فهناك من ركّز عند حديثه عن التكامل الاقتصادي على قضيّة تنسيق السياسات الاقتصادية، فالتكامل الاقتصادي يقوم على تنسيق سياسات الدول المتكاملة في النواحي المالية والضريبية والنقدية والانتاجية وغيرهـــا وذلك منعاً لحدوث آثار مضادّة لسياسة تتّبعها دولـــة ما على سياسة تتبعها دولة أخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة (داود،2002).

وقد اهتمّ العديد من الاقتصاديين أمثال(Balssa) بالتمييز بين مفهومـــي التكامل الاقتصادي (Economic Integration) والتعاون الاقتصادي (Economic Cooperation) ، فبينما يُشير مفهوم التكامل الاقتصادي الى تقدّم أكبر في العلاقات الاقتصادية بين الدول بحيث تكمّل الوحدات الاقتصادية التي تنتمي الى دول مختلفة بعضها بعضاً بدرجة اكبر من التعاون الاقتصادي (العرموطي،1975) فإنّ مفهوم التعاون الاقتصادي يتضمّن مجرّد التخفيف من التفاوت والتباين بين الوحدات الاقتصادية للدول المختلفة، فالتكامل الاقتصادي يذهب الى أبعد من مجرّد التخفيف من القيود والاجراءات والعقبات في العلاقات الاقتصادية الدوليـــة فهو يتضمّن إزالـــة هذه العقبات الامر الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤدي الى إلغاء كل أو بعض صور التمييز . ويعطي (Balssa) مثالاً يوضّح فيه الفرق بين التعاون والتكامل في أنّ الاتفاقيات التجاريّة الدولية تُعتبر صوراً للتعاون الاقتصادي الدولي بينما إلغاء الحواجز التجارية هـــي عمل من أعمال التكامل الاقتصادي وهـــي خطوة نحو التكامل الاقتصادي، وبهذا يمكن أن يُلاحظ ان مفهوم التكامل الاقتصادي هو أشمل من مفهوم التعاون الاقتصادي الذي يتضمّن فقط الافعال التي تهدف الى التقليل من التمييز بين الدول .

ومن هنا تظهر أهمية التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية فهو يشكّل عملية حضارية مستمرّة وطويلة الاجل نحو بناء علاقات اندماجية متكافئة لتعزيز المصالح الاقتصادية المتبادلة، فالتكامل الاقتصادي يُشكّل الأسلوب الامثل لمعالجة المشكلة المركزية التي تواجه الدول النامية والمتمثلة بالتخلّف والتبعية وصولاً الى تعزيز تنمية هذه الدول وبلوغ درجة من الاندماج بينها يصل في صورته المثلى الى الوحدة الاقتصادية.

3-3 أشكال وصور التكامل الاقتصادي:

هناك عدّة تقسيمات لأشكال التكامل الاقتصادي تبعاً لما يشمله كل شكل من أسس تكاملية وما ينتج عنه من حرية انتقال للسلع والخدمات وعناصر الانتاج وصولاً الى توحيد السياسات المالية والنقدية، حيث تتنوّع أشكال وصور التكامل الاقتصادي كما حددّها المحللون الاقتصاديون اعتماداً على عدّة درجات لسلّم التكامل الاقتصادي، فعادةً يتم تقسيم أشكال التكامل الاقتصادي الى درجات تتراوح بين التخفيف في بعض القيود المفروضة على التدفقات التجارية بين البلدان المتكاملة الى الإلغاء الكامل لهذه القيود وصولاً الى أعلى مستوى من مستويات التكامل(Salvatore,1998) ، ومن هنا يمكن تقسيم أشكال التكامل الاقتصادي الى المراحل التاليـــة:

1- نظام التجارة التفضيلية: (The Preferential Trade System)

وهو من أبسط أشكال التكامل الاقتصادي حيث يتم الاتفاق بين دولتين أو أكثر على تقديم تسهيلات ومزايا جمركية تفضيلية للسلع والخدمات الواردة بين الدول المتعاقدة ولا تستفيد منها الدول الأخرى ، ففي هذا الشكل يكون العمل مقتصراً على التقليل أو التخفيف من القيود التي تعيق حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع بقاء بعض الرسوم والقيود الجمركية دون إلغائها إلغاءاً نهائياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين هذه الدول بحسب هذا الشكل، ومن أبرز الامثلة التطبيقية على نطام التجارة التفضيلية دول الكومنولث (The Commonwealth Preference System) .

2- منطقة التجارة الحرة : (Free Trade Area)

وهـــي الدرجة الثانية من درجات التكامل الاقتصادي وفيها تقوم الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة بإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على حركة السلع والخدمات فيما بينها، وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة بتعرفتها الجمركية وقيودها الخاصة بها تجاه دول العالم الأخرى غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرّة، وأبرز الامثلة عليها منطقة التجارة الأوروبية عام 1960 (EFTA) الذي ضمت عدد من دول القارّة الأوروبية ، وكذلك منطقة التجارة الحرّة الاردنية الامريكية (JO-USFTA) والتي جاءت هذه الدراســة للوقوف على بعض آثارها الاقتصادية ،وســوف يتم تناول مفهوم منطقة التجارة الحرّة بشيءٍ من التفصيل في بنود لاحقــة.

3- الإتحــاد الجمــركــي : (Custom Union)

وهذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يشبه منطقة التجارة الحرة في إلغاء كاقة القيود الجمركية وأشكال الحماية الأخرى بين الدول الاعضاء إلا أنّه وبحسب الاتحاد الجمركي يتم فرض تعرفة جمركية خارجية موحّدة، أي أن الدول الاعضاء تلتزم بنفس الضرائب والقيود على مستورداتها من الدول غير الاعضاء (عوض،1995) ،وفــي هذه الحالــة فإن الدول غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي لا تستطيع التحايل للتصدير الى دول الاتحاد من خلال الاتفاق مع أقل الدول الاعضاء من حيث التعرفة الجمركية كما هو الحال في منطقة التجارة الحرة ، ومن أبرز الأمثلة على الاتحادات الجمركية هــو الإتحاد الاوروبــي European Union (EU) .

4- الســوق المشتركــة : (Common Market)

في منطقة التجارة الحرّة و الاتحاد الجمركي كان الاتفاق بين الدول الاعضاء على رفع القيود التي تتعلّق بحركــة السلع والخدمات، أمّــا في السوق المشتركــة والتي تمثّل مرحلة متقدّمــة في التكامل الاقتصادي فبالإضافة الى الاتحاد الجمركي بين الدول يُضاف أيضاً رفع القيود التي تتعلّق بحركــة عناصر الانتاج أي أن السوق المشتركة بالاضافة الى ماسبق من أشكال التكامل تسمح بإنتقال العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورأس المال بشكل حر بين الدول الاعضاء ، ومن أمثلتها السوق الاوروبية المشتركـــة والتي تحققت للإتحاد الاوروبي في عـــام 1993.

5- **الإتحـــاد الاقتصادي**[1] : (Economic Union)

وهـــو من أعلى أشكال التكامل الاقتصادي، فهو يضمّ نفس الخصائص السابقة للسوق المشتركـــة في إلغاء القيود على حركة السلع والخدمات وعناصر الانتاج، لكنّ يتميّز الاتحاد الاقتصادي بتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بهدف إزالـــة التمييز والتفاوت بين الدول والذي يرجع الى اختلاف السياسات بينها، وفـــي بعض الأحيان يتم إيجاد سلطة مركزية بين الدول الاعضاء هدفها توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية وكذلك ايجاد عُملة موحّدة تجري في التداول عبر الدول المتكاملة ، ومن الامثلة البارزة على هذا الشكل للتكامل الاقتصادي الولايات المتحدة الأمريكية.

إذن يمكن ملاحظة أن أشكال التكامل الاقتصادي السابقة يمكن اعتبارها مراحل متعاقبة يتم الانتقال من شكل الى آخر وفق درجة التحرر الاقتصادي بين الدول بدءاً من مرحلة نظام التجارة التفضيلية وصولاً الى أعلى درجة للتكامل الاقتصادي وهي الاتحاد الاقتصادي، والرسم التالي يلخّص أشكال التكامل الاقتصادي بشكل متدرّج كما يلـــــي:

[1] وهناك من يقسّم هذه المرحلة الى مرحلتين الاولى: هي الاتحاد الاقتصادي والذي يقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية، والثانية: هي الاندماج الاقتصادي والذي يقوم على توحيد السياسات الاقتصادية و ايجاد سلطة مركزية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

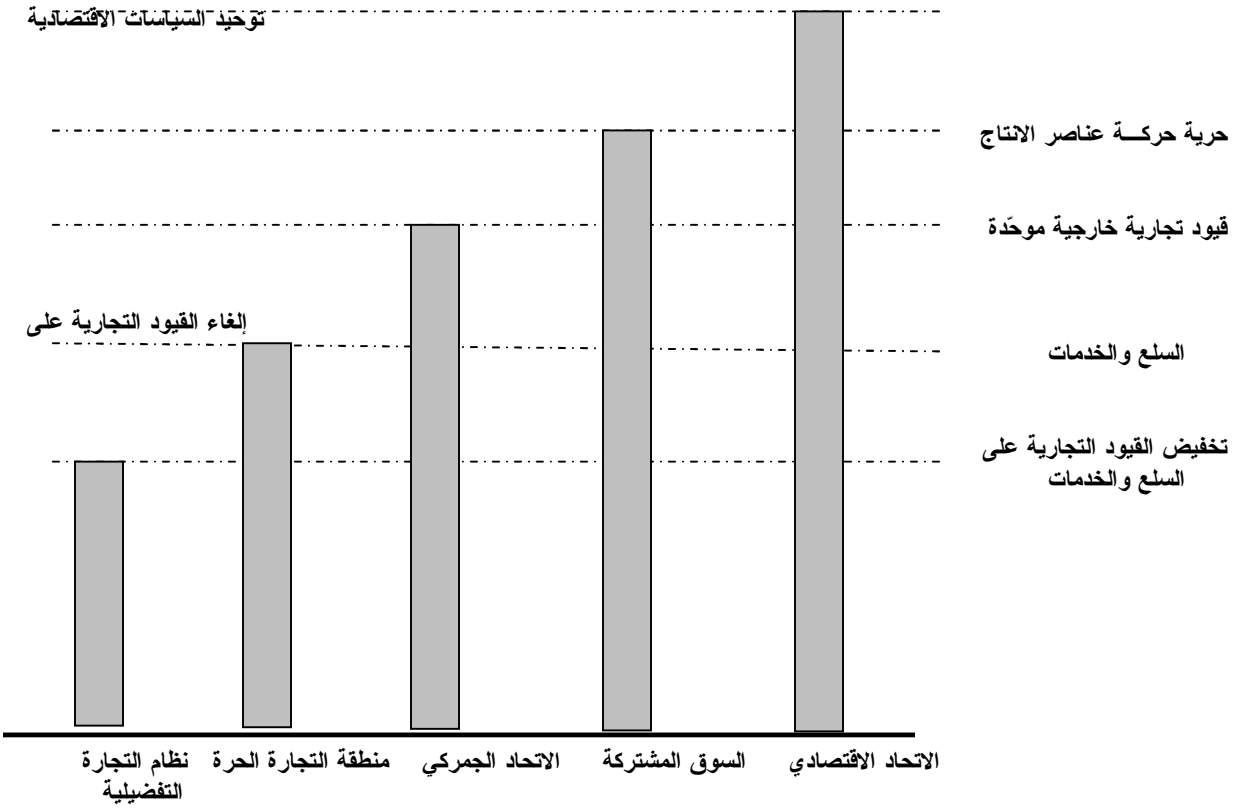

الشكل (3) : أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي

3-4 مفهوم منطقة التجارة الحرّة :(Free Trade Area)

إنّ مفهوم التكامل الاقتصادي بداية يدلّ على قيام درجة من الارتباط والاعتماد المتبادل بين مجموعة من الدول تربطها عناصر تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية، وقد جاء التكامل الاقتصادي على عدّة أشكال وبدرجات مختلفة تمّ تفسيرها فيما سبق، ومنطقة التجارة الحرة هـــي أحد أشكال وصور التكامل الاقتصادي بين الدول فهي الدرجة الثانية من درجات التكامل الاقتصادي رغم أن البعض يعتبرها المرحلة الاولى لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول.

ويأتي مفهوم منطقة التجارة الحرّة ليدلّ على قيام درجة من الاتفاق بين دولتين أو اكثر بحيث يتم من خلال هذا الاتفاق إلغاء كاقة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية في السلع والخدمات بين الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرّة ولكن يُترك للدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرّة الحريّة الكاملة في فرض السياسات والقيود التجارية على باقي دول العالم غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرّة وبالتالي وبحسب منطقة التجارة الحرّة فإنّ لكل دولة عضو تعرفة جمركية مختلفة تجاه العالم الخارجي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ظهر مفهوم منطقة التجارة الحرّة بعد الحرب العالمية الثانية (عفيفي،1994) وقد شاع قيام مناطق التجارة الحرة آنذاك نظراً لبساطتها من ناحية ولحريّة الدول الاعضاء في تشكيل سياستها التجارية تجاه العالم الخارجي من ناحية أخرى ، فقد جاء فهم العديد من الدول آنذاك لمنطقة التجارة الحرة على أنها اتفاق على تحرير التجارة مع دولة أخرى بحيث أن هذا الاتفاق لا يمكن أن ينتقص من السيادة الوطنية فيما يتعلّق بعلاقاتها التجارية مع العالم الخارجي وهو الأمر الذي كان وراء انتشار استخدام هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي.

من أشهر مناطق التجارة الحرّة نذكر منطقة التجارة الحرة الاوروبية والتي تُعرف بـــ(EFTA) European Free Trade Association والتي كانت تضم كلاً من إنجلترا والنمسا وفنلندا وآيسلندا والنرويج والسويد وسويسرا عام 1960 وقد كان الهدف الأساسي لمنطقة التجارةالحرة الاوروبية آنذاك هو تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية تمهيداً لإلغائها فيما بينها عام 1970. ومن الامثلة الأخرى أيضاً منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية(LAFTA) Latin American Free Trade Area والتي أنشئت عام 1960 وكانت تتكون في البداية من البرازيل وتشيلي والبيرو والارجواي والارجنتين والمكسيك والبارجواي ثمّ انضمّت اليها فيما بعد كولومبيا و الاكوادور عام 1961 ثم فنزويلا وبوليفيا عام 1968 وقد كانت منطقة التجارة الحرة هذه بسيطة وذات أهداف محدودة كونها تضم دول نامية.

ومن الأشكال الاخرى والحديثة لمنطقة التجارة الحرة أيضا منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والتي تُعرف بـــ North American Free Trade Area(NAFTA) والتي ضمّت ثلاث دول هـــي الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك، وقد بدأ الاتفاق على تكوين منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا عام 1988 وفي عام 1993 تمّ الاتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك على اقامة منطقة تجارة حرة لأمريكا الشمالية والتي بدأت في عام 1994 وقد هدف الاتفاق بين هذه الدول بشكل اساسي على تحرير التجارة في السلع والخدمات معاً.

أمّا على الصعيد العربي فقد جاءت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) كأحد أبرز الأمثلة على مناطق التجارة الحرة على المستوى العربي والتي انطلقت في عام 1998، بالاضافة الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية عام 2000، وأخيراً منطقة التجارة الحرّة بين الاردن وسنغافورة التي تمّ الاتفاق عليها مؤخّراً.

تجدُر الاشارة الى أنّ هناك انتقادات عدّة وُجّهت الى منطقة التجارة الحرة. كان أبرزها في أن اختلاف التعرفة الجمركية المطبّقة في البلدان الأطراف تجاه البلدان غير الأطراف يؤدي الى ظهور مشاكل وانحرافات في هياكل الانتاج والاستثمار والتجارة للدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة. هذه الانحرافات تنتج من جراء عمليات إعادة التصدير التي قد تنتج من تفاوت التعرفة الجمركية التي تفرضها الدول الاعضاء على مستورداتها من العالم الخارجي، فقضية اختلاف التعرفة الجمركية ستؤدي الى سعي الدول الخارجية الى ادخال منتجاتها الى الاسواق التي تريدها من خلال البحث عن الدولة العضو في منطقة التجارة الحرة والتي تفرض أقل رسوم جمركية على مستورداتها وبالتالي الدخول الى الاسواق الاخرى للدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة، او قد تقوم الدول التي تتمتّع بمستوى حماية أقل مقارنة بالاعضاء الآخرين باستيراد السلع ثمّ إعادة شحنها الى الدول الاعضاء التي تفرض معدّلات حماية أعلى نسبيا(عوض،1995) ، فعلى سبيل المثال نجد أنّه في ظل انشاء منطقة التجارة الحرة الاوروبية فإن المصانع اليابانية قد غزت أوروبا عن طريق الدنمارك والسويد نظراً لإنخفاض معدّلات الرسوم الجمركية فيها .

ولعلاج هذه المشاكل التي قد تظهر جرّاء منطقة التجارة الحرة فقد تلجأ الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة الى عدد من القواعد المنظّمة للتبادل التجاري نذكر منها:

- قاعدة النسبة المئوية: وهـــي تشترط وجود نسبة معينة من مدخلات الانتاج الوطنية لتعد سلعة ما على أنها منتجاً وطنياً يُعفى من الرسوم الجمركية .
- قاعدة التحويل: وتشير هذه القاعدة الى أن مصدَر (منشَأ) السلعة هو البلد الذي تمّت فيه عمليات التحويل الأخيرة (الباز،1994) وتشترط هذه القاعدة عادة شهادة إثبات المنشأ للتأكد من أن السلع التي تنتقل بين الدول الاعضاء تمّ انتاجها في هذه الدول .

وبالرغم من هذه المشاكل التي قد تظهر نتيجة اقامة منطقة للتجارة الحرة إلا أن منطقة التجارة الحرة تعتبر نقطة البداية لتحريك المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي الذي يرتكز على سوق كبير من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجل الاستفادة من المزايا المباشرة وغير المباشرة للتكتل الاقتصادي وبالتالي تزايد فرص الاستثمار مع تحقق الوفورات الاقتصادية المرتبطة بحجم الانتاج الكبير وتعظيم الكفاءة الاقتصادية والانتاجية وتعميق التخصص .

وقد توصّلت بعض الدراسات الى أنّ مناطق التجارة الحرة باعتبارها شكلاً من التكامل الاقتصادي يترتّب عليها زيادة ملموســـة في انتاجية عناصر الانتاج وزيادة حجم الاستثمار والتجارة البينية وتنويع النشاط الاقتصادي وزيادة التراكم الرأسمالي بالاضافة الى زيادة معدّلات النمو الاقتصادي(Agraer,1989.).

3-5 الإتفاقيـــات التجاريـــة الأردنيـــة :

تزايدت الأهمية النسبية للتجارة الدولية من سنة الى اخرى وخاصّة خلال القرن الماضي حيث ظهرت العديد من النظريات الاقصادية الجديدة في مجال التجارة الدولية، وخاصّة بعد الثورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعية حيث بدأ التنافس الدولي على اكتساب الثروات من خلال التحوّل الى التصنيع وكانت آنذاك عدد محدود وقليل من الدول التي استطاعت أن تنمو وتتطور من خلال التصنيع وبقيت دول أخرى على حالها وبالتالي اصبحت هناك فجوة بين تلك الدول وبالتالي ظهرت العديد من الدعوات لحماية الصناعة في الدول الناشئة والمبتدئة بالصناعة حيث بدات الدول التي تنشأ فيها صناعات وليدة بفرض وتشديد القيود على حركة التجارة الدولية، ومع تطوّر الزمان بدأ يظهر مفهوم جديد يرتبط بالتجارة الدولية وهو مفهوم الاتفاقيات التجارية التي بدأ العالم بأســـره يسعى الى إبرام العديد من هذه الاتفاقيات والتي تسهّل التبادل التجاري فيما بينه، ومن هنا سعت الدول النامية الى الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية التي قد تساعدها على رفع سويّتها في هذا العالم، وكانت الاردن نموذجاً في إبرام العديد من هذه الاتفاقيات .

ويقصد بداية بالاتفاقيات التجارية أي اتفاق بين دولتين أو أكثر على إتخاذ اجراءات محددة لتشجيع التبادل التجاري فيما بينها (النعيمات وآخرون ،1999) . وهذه الاجراءات اما ان نكون معمّمة على كاقة السلع والمنتجات أو مقتصرة على مجموعة محدّدة ، وهدف الاتفاقيات التجارية هو إزالة أو تخفيف العوائق المفروضة على تبادل السلع بين الدول، وهذه العوائق قد تكون على شكل عوائق كمية كتحديد الحصص أو على شكل فرض رسوم جمركية على المستوردات أو غيرها من العوائق .

إنّ المتتبّع لتاريخ الاردن الاقتصادي يجد أنّ الاقتصاد الاردني كان يسعى دائما الى توثيق علاقاته الاقتصادية والتجارية مع العديد من دول العالم فقد أتاح عدد من الاتفاقيات والبرامج التفضيلية الفرصة لعدد كبير من المنتجات الاردنية الصناعية والزراعية وغيرها للدخول الى العديد من الاسواق الكبرى كالأسواق العربية و الأوروبية والأمريكية وغيرها، فقد عقد الاردن منذ تأسيسه عدّة اتفاقيات تجارية منها ما هو مع الدول العربية ومنها ما هو مع دول أوروبية وأخرى مع دول يرتبط الاردن معها بعلاقات تجارية كالولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة .

وقد جاءت هذه الاتفاقيات لتنظيم حركة التجارة الخارجية بين الاردن والدول المعنية علاوةً على سعيها الى محاولـــة تنشيطها، فقد حاولت هذه الاتفاقيات أن تحدّ من العوائق التجارية المباشرة وغير المباشرة أمام حركة التجارة الخارجية للأردن مع تلك الدول، كما وتعمل هذه الاتفاقيات أيضا على تطوير العلاقات الاقتصادية الاردنية مع عدد من دول العالم الاخرى كإتفاقية تأسيس منطقة للتجارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرّة مع الولايات المتحدة الامريكية والتي هـــي محور هذه الدراســـة والتي جاءت لتتوّج العلاقات التجارية بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية.

لكن لابدّ بداية من الوقوف على أهم الاتفاقيات التجارية التي أبرمها الاردن مع الدول العربية والاجنبية ومن بين هذه الاتفاقيات كانت اتفاقية التعاون المشترك بين الاردن والاتحاد الاوروبي في عام 1977 والتي نصّت على إعفاء السلع الصناعية الاردنية من الرسوم الجمركية في دول الاتحاد الاوروبي وقد جاءت هذه الاتفاقية بعد عجز مزمن واجهه الميزان التجاري مع دول الاتحاد الاوروبي آنذاك .

وفي عام 1983 تم التوقيع على بروتوكول تجاري مع جمهورية مصر العربية بالاضافة الى العديد من البروتوكولات الاخرى مع العديد من الدول، وكذلك على اتفاقيات تعاون اقتصادية وتجارية مع كل من إيطاليا وتركيا والصين، ولم يقتصر اهتمام هذه الاتفاقيات على فتح قنوات جديدة للتصدير بل اشتملت أيضا في بعض الحالات على إخضاع سياسة الاستيراد للمصالح التصديرية وخاصة للسلع الرئيسية في الأردن والتي تقوم بتصديرها كالفوسفات والأسمدة.

كما وقام الأردن أيضا في عام 1989 بإبرام اتفاق مع دولة العراق تم بموجبه تحديد حجم التبادل التجاري بين البلدين بمبلغ (800) مليون دولار أمريكي خلال عام 1990 وكذلك لاستخدام ميناء العقبة في تصدير واستيراد البضائع العراقية وإعطائها الأولوية على الموانئ الأخرى ، كما وتم خلال عام 1992 الاتفاق على تشجيع التبادل الحر بين الأردن وتونس الخاضع لكامل الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى، وكذلك الاتفاق على زيادة حجم السلع المعروضة في كل من المركز التجاري الأردني في تونس والمركز التجاري التونسي في عمان ليصل إلى ما قيمته 10 مليون دولار أمريكي.

وجاءت ترتيبات المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs) كأحد أول اشكال الاتفاقيات التجارية الاردنية مع الولايات المتحدة الامريكية، ففي تشرين الثاني من العام 1996 أعلن الرئيس الامريكي عن مبادرته باعتماد بعض المناطق الصناعية الاردنية كمناطق صناعية مؤهّلة وإعفاء الصادرات منها من كافة القيود الجمركية والكمية عند الدخول الى السوق الامريكي بشرط ان تحقق قيمة مضافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبتها 35% من قيمة الصادرات (التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني،2002) على ان لا تقل قيمة المواد الاولية الاردنية الداخلة في انتاج هذه الصادرات عن 11.7% وأن تشكّل المواد الاولية الاسرائيلية ما لا يقل عن 8% (او 7% بالنسبة للسلع عالية التقنية)، كما ويمكن الاستعانة بمواد أولية اضافية من مصادر اردنية او اسرائيلية او فلسطسنية او امريكية لاستكمال النسبة المتبقية والتي هي (15.3%-16.3%) ، وقد ساهمت المناطق الصناعية المؤهّلة في استقطاب العديد من الاستثمارات الاجنبية وتوفير المزيد من فرص العمل وتنمية الصادرات الصناعية وتحسّن انتاجيتها .

امّـــا فيما يتعلّق باتفاقيات التعاون العربي فقد كان الاردن أحد الدول المؤسسّة لمنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى(GAFTA) ، حيث اتّفق عدد من الدول العربية على انشاء منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى والتي دخلت حيّز التنفيذ في مطلع عام 1998 بحوالي 19 دولة عربية وقد جاءت الاتفاقية تماشياً مع النظام العالمي الجديد بضرورة محاولةالاستفادةمن إقامة تكتلات اقتصادية كبيرة خاصّة بعد نشاط حركة التجارة البينية بين بعض الدول العربية، وبموجب هذه الاتفاقية قام الاردن بإلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على المستوردات من الدول العربية خلال فترة انتقالية مدّتها 10 سنوات تنتهي بحلول العام 2008 .

كما وعزّز انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية (WTO) عام 2000 الجهود الرامية الى استقطاب الاستثمارات الاجنبية وترويج الاردن كمركز اقليمي متقدّم للاستثمار والصناعة الامر الذي ينعكس ايجابًا على الارتقاء بالصناعة الاردنية، إلا ان البعض يرى أن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية يشكّل اكبر التحديات امام الاقتصاد والصناعة الاردنية حيث تصبح الصناعة الاردنية امام منافسات دولية كبيرة ناتجة عن ازالة تدريجية للحواجز الجمركية وغير الجمركية امام الانتاج الاجنبي في وقت لم تستعد فيه الصناعات الاردنية لمثل هذه المنافسة (عابدين،2001) هذا وقد نصّت اتفاقية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO) على ضرورة التخفيض التدريجي في مستويات التعرفة الجمركية على مدى 10 سنوات لتنتهي عند نسبة 20%.

في عام 2000 كذلك تم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحره مع الولايات المتحدة والتي دخلت حيّز التنفيذ في نهاية العام 2001 لتصبح الأردن بذلك رابع دولة على المستوى العالمي وأول دولة عربية تدخل في مثل هذه الإتفاقيات لتساهم في زيادة انفتاح الأردن على العالم الخارجي خاصّة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن مسيرة التعاون بين البلدين امتدت لسنوات عديدة من خلال تقديم أمريكا المساعدات والدعم الإقتصادي للأردن، وهدفت هذه الإتفاقية لإزالة الرسوم الجمركية على التجارة بين الطرفين بشكل تدريجي على مدى 10 سنوات تنتهي في العام 2010، وسوف يتم الحديث عن هذه الاتفاقية بشيء من التفصيل في البند اللاحق.

وتأتي إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية (The Jordanian-European Association) (JEA) والتي دخلت حيّز التنفيذ عام 2002 تأكيداً للعلاقات الإقتصادية التاريخية والقويّة المميزة بين دول الإتحاد الأوروبي والأردن، وقد وقع الأردن إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عام 1997 لتحلّ بذلك محل إتفاقية التعاون المشترك الموقعة مع الإتحاد الأوروبي عام 1977 ، وقد هدفت هذه الإتفاقية إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات الصناعية من الإتحاد الأوروبي خلال مرحلة إنتقالية تمتد إلى 12 عاماً أي بحلول عام 2014 سوف تتمتع هذه المستوردات بإعفاء كامل، بينما تتمتّع الصادرات الصناعية الأردنية إلى الإتحاد الأوروبي بإعفاء كامل من الرسوم الجمركية أوأية عوائق أخرى عند دخول الإتفاقية حيز التنفيذ أي منذ عام 2002

إن كثرة وغزارة االإتفاقيات التجارية التي أبرمها الأردن تدلّ على رغبة المسؤلين الأردنيين الشديدة في جعل الاقتصاد الاردني منفتحاً على العالم الخارجي، وقد جاءت هذه الإتفاقيات في مجملها محرّكاً هامّاً لعجلة التنمية من خلال جذبها للإستثمارات الأجنبية وتوفير بيئة خصبة للشركات الكبرى للإستثمار في العديد من القطاعات التي أصبحت تتميز بإعفاءات جمركية عديدة في أسواق ضخمة نتيجة لهذه الإتفاقيات. إنّ السمة المشتركة لهذه الإتفاقيات تتمثّل في سعيها لتخفيض الرسوم الجمركية وصولاً بها إلى أقل حد لها وقد جاءت هذه الإتفاقيات أيضاً لتركز على تحرير قطاع الخدمات وحركة رؤوس الأموال وحماية الملكية الفكرية والحفاظ على البيئة وحقوق العمال (التقرير السنوي للبنك المركزي،2002).

وبالرغم من أنّ سلسلة الإتفاقيات الإقليمية والدولية والثنائية ومتعددة الأطراف التي أبرمها الأردن تزيد من الأعباء أمام المنتج الأردني الذي أصبح يواجه تطورات تحتّم عليه زيادة قدرته التنافسية وتحقيق وفورات الحجم التي تخفّض تكاليفه وتحسّن جودة إنتاجه إلا أن هذه الإتفاقيات مكّنته من الدخول والنفاذ إلى الأسواق الدولية الأمر الذي يمكن أن يحقق للمنتج الأردني المزيد من الأرباح،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذا يتّضح أن دخول الأردن إلى مثل هذه الإتفاقيات الدولية يوفر له العديد من الاختيارات التي يمكن أن تزيد من كفاءته في الإنتاج وبالتالي توفير فرص عمل أكثر الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الرفاه الإقتصادي العام رغم وجود عدد من السلبيات والتي يمكن تخطيها.

وبهدف إلقاء الضوء على أبرز الإتفاقيات التجارية الحديثة والتي أبرمها الأردن مع العالم الخارجي فالجدول التالي يلخّص أبرز الاتفاقيات التجارية الاردنية وكمـــا يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٧) :أبرز الإتفاقيات التجاريــة الأردنيــة

الاتفاقيـة	طبيعة الإتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ التنفيذ	المزايا التي تحققها الاتفاقية		
المناطق الصناعية المؤهلة	ثنائية	1997/11/16	1997/11/16	الحصول على إعفاء كامل وفوري مقابل إعفاء تدريجي بموجب اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا	النشاط الصناعي ضمن مناطق محددة	تجارة حرة فورية مع الولايات المتحدة ضمن مناطق صناعية مؤهلة
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	إقليمية	1997/2/19	1998/1/1	تعزيز التجارة العربية البينية،ومحاولة الاستفادة من العلاقات التكاملية بين الدول العربية	القطاعين الصناعي والزراعي	تجارة حرة مع الدول العربية خلال فترة انتقالية تبلغ 10 أعوام من تاريخ التنفيذ (يكتمل تطبيقها عام2008).
منظمة التجارة العالمية	متعددة الأطراف	1999/12/17	2000/4/11	التمتع بالمزايا التي تمنحها الدول الأعضاء في مجال حركة التجارة	النشاط السلعي والخدمي	يسمح بالاحتفاظ برسم جمركي بحد أقصى 20%، خلال فترة انتقالية تبلغ 10 أعوام (يكتمل تطبيقها عام2010).
منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية	ثنائية	2000/10/23	2001/12/17	الدخول الى سوق ضخم ذو طلب متزايد	النشاط السلعي والخدمي	تجارة حرة مع الولايات المتحدة خلال فترة انتقالية تبلغ 10 أعوام (يكتمل تطبيقها عام2010).
الشراكة الأردنية الأوروبية	ثنائية	1997/11/24	2002/5/1	إلغاء جميع الرسوم على المستوردات الصناعية من الأردن بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، مقابل تحرير تدريجي يلتزم به الأردن	النشاط السلعي والخدمي	تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية تبلغ 12 عاماً من تاريخ التنفيذ (يكتمل تطبيقها عام 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-6 اتفاقيـــّة منطقة التجارة الحرّة الأردنية-الأمريكية :

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تشكّل أهمية نسبيّة كبرى في تبادلها التجاري مع الأردن، حيث بدأت معدلات التجارة البينية بين البلدين بالارتفاع في الأونة الأخيرة، الأمر الذي يعكس درجة الإنفتاح الإقتصادي بين البلدين الصديقين، إضافة إلى تزايد الجهود الأمريكية في تقديم المساعدات ودعم الجهود التصحيحية للأردن، ومن هنا جاءت الحاجة إلى توسيع قاعدة التعاون هذه بين البلدين وقد كان ذلك من خلال السعي إلى عقد عدد من الإتفاقيات التجارية بين البلدين والتي من أبرزها إتفاقية لإقامة منطقة تجارية حرة تمّ التوقيع عليها في 2000/10/23 والتي وضعت قواعد واضحة لتنظيم وتطوير التجارة بين البلدين وبما يخدم مصالحهما المتبادلة، وبعد المصادقة عليها من قبل الكونغرس الأمريكي والبرلمان الأردني واستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لدى الطرفين دخلت هذه الإتفاقية حيّز التنفيذ في 2001/12/17 وبذلك أصبحت الأردن من أوائل الدول التي دخلت في مثل هذه الإتفاقيات مع دولة متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، فقد سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن وقعت إتفاقية تجارة حره مع كلّ من كندا والمكسيك وإسرائيل (التقرير السنوي للبنك المركزي،2001) وجاءت الأردن لتشكل الدولة الرابعة على المستوى العالمي مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وتقع هذه الإتفاقية في تسعة عشرة مادة (الجريدة الرسمية،2001) تتناول مجالات تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الإلكترونية وهي من المجالات التي إنفردت بها هذه الإتفاقية عن غيرها من الإتفاقيات التجارية السابقة، وقد إحتوت هذه الإتفاقيات أيضاً على ملاحق خاصة بالتعرفة الجمركية وقواعد المنشأ[2] وتجارة الخدمات وبرامج الدعم الفني في مجال البيئة، ويمكن تلخيص أبرز القيود والنقاط التي تضمنتها هذه الإتفاقية كما يلي وبحسب المجالات التاليـــة :

[2] وينطبق مصطلح قواعد المنشأ فقط على السلع(أي المنتجات الصناعية والزراعية والزراعية المصنعة)ولا ينطبق على الخدمات، وقواعد المنشأ هـــي الانظمة التي تحدد نسبة المكوّنات (المدخلات) والتي يتم استخدامها في صناعة او انتاج السلعة المصدّرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مجال السلع: تضمنت الاتفاقية النقاط التالية:

1. تغطي الاتفاقية كافة بنود النظام المنسّق، أي الفصول (1-97) باستثناء الفصل 24(والذي يشمل التبغ ومنتجاتها) حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية على هذه السلع المتبادلة بين البلدين خلال فترة انتقالية مدّتها 10 سنوات موزّعة على أربع مراحل وكما يلـــي:

المرحلة الأولى وتتم خلال سنتين والتعرفة تنخفض خلالها إلى حوالي 5%، ثم تأتي المرحلة الثانية والتي تستمر إلى أربع سنوات ويتم تخفيض ألتعرفة الجمركية بنسبة (5%-10%) ، ثم المرحلة الثالثة وتمتد إلى خمس سنوات تنخفض فيها ألتعرفة بنسبة (11%-20%) ،والمرحلة الأخيرة ويتم تخفيض أكثر من 20% من معدل التعرفة الجمركية الحالي وتستمر هذه المرحلة إلى حوالي عشر سنوات (التقرير السنوي للبنك المركزي،2001)، أي أن مرحلة تطبيق هذه الاتفاقية والوصول إلى إلغاء كامل للرسوم على أغلب السلع يحتاج إلى عشرين سنة تقريبا.

2. وضعت الحكومة الأمريكية شروطا حتى تتمكن السلع الأردنية من الدخول إلى السوق الأمريكي، ومن هذه الشروط أنه على هذه السلع أن تحقق متطلب قواعد المحتوى المحلي والذي يقتضي أن تشكل التكلفة المباشرة للمواد المحلية الداخلة في المنتج الأردني ما نسبته 35.5% (مع ملاحظة أن الاتفاقية أشارت إلى إمكانية اعتبار أن المواد الخام ذات المنشأ الأمريكي ضمن المحتوى المحلي على أن لا يتجاوز الـــ 15%)

في مجال الخدمات: وقد تضمّنت الاتفاقية في هذا المجال النقاط التالية:

1. تسمح اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية للشركات الأردنية بالوصول إلى سوق الخدمات الأمريكية وكذلك تسمح للشركات الأمريكية بالوصول إلى سوق الخدمات الأردنية وقد تم الاتفاق على مجموعة من الشروط في عدد من القطاعات الرئيسية كقطاع توزيع الطاقة وقطاع الطباعة والنشر والبريد وقطاع الخدمات البيئية والمالية وخدمات السياحة والنقل وغيرها، وهذه الشروط تتعلق بانتقال الأشخاص من الأردن إلى أمريكا أو بالعكس وشروط الوصول إلى الأسواق المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. أما الشروط المتعلقة بالخدمات المصرفية فقد جاءت مطابقة إلى حد كبير للشروط والالتزامات التي قدمها كل من الأردن والولايات المتحدة الأمريكية تجاه منظمة التجارة العالمية(WTO) .

في مجال حقوق الملكية الفكرية: فقد ركزت هذه الاتفاقية على هذا المجال وأولـــته اهتماماً كبيراً وقد ركزت على النقاط التالية:

1. ألزمت الاتفاقية الطرفين بتفعيل مختلف مواد اتفاقات منظمة حقوق الملكية الفكرية العالمية، وتنص الاتفاقية على توفير الحماية للعلامات التجارية وحقوق الطبع والاختراعات وكذلك على حماية البرمجيات والأدوية.

2. أعطت الاتفاقية فتره سماح لتطبيق بعض حقوق الملكية الفكرية بفترة أقصاها ثلاث سنوات، كما قام الطرفان بالتوقيع على مذكرة تفاهم يلتزم الأردن بموجبها بزيادة العقوبات على انتهاك حقوق الملكية الفكرية إلى ما يعادل 6 آلاف دينار

ـ في مجالات أخرى : وقد ركزت الاتفاقية أيضًا على عدد آخر من المجالات كان أبرزهـــا:

1. تشجيع التجارة الإلكترونية، وحماية معايير العمالة الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية عام 1998م والمتعلقة بالحقوق والمبادئ الأساسية للعمال، وكذلك ركزت الاتفاقية على تجنب التساهل بقوانين البيئة بحجة تشجيع التجارة، مع إعطاء الحق للطرفين في تحديد مستويات الحماية المحلية والسياسات والأولويات المتعلقة بها.

2. السماح باتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية التي تضمن عدم حدوث ضرر كبير أو تهديد للصناعة الوطنية نتيجة لتطبيق الاتفاقية حيث يمكن للدولة المتضررة تأجيل إجراء التخفيضات الجمركية على البضائع المتأثرة لفترة مؤقتة لا تتجاوز أربع سنوات ويسمح بإتخاذ هذه الإجراءات خلال فترة انتقالية مدتها 15عاما على أن تعود الدولة بعد أربع سنوات إلى إزالة الرسوم الجمركية بشكل نهائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويظهر جلياً بأن هذه الإتفاقية يمكن أن تؤدي إلى آثار إقتصادية إيجابية تتمثل في إزالة كافة العوائق الفنية والكمية بما يكفل تشجيع نمو النشاط الإقتصادي والعمل على زيادة فرص الإستثمار والتنمية ويحقق رفع مستوى المعيشة الناتج عن الإستخدام الأمثل لموارد كلا البلدين، كل ذلك إلى جانب الهدف الرئيسي منها في تحرير التجارة.

إنّ ما يميّز هذه الإتفاقية أيضاً إهتمامها بالجانب البيئي فهي أول إتفاقية تجارة حرّة يوقعها الاردن تشتمل على بنود خاصة بقضايا البيئة، حيث تأتي هذه الاتفاقية كأول اتفاقية تجارة حرّة توقعها الولايات المتحدة الامريكية بعد صدور مرسوم أميركي خاص بضرورة دراسة الابعاد البيئية لإتفاقيات التجارة الحرّة، كما وتأتي هذه الاتفاقية كثاني إتفاقية تجارة حرّة عالميّة تتضمّن وجود بنود خاصّة بالبيئة في النص الرئيسي للإتفاقية.

ويأتي وضع البنود الخاصّـــة بقضايا البيئة ضمن نصوص وبنود اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية استجابة لتوجّه عالمي نحو التكامل ما بين التجارة الحرّة وحماية البيئة ، ويأتي هذا التوجّه كمساهمة في التخفيف من الانتقادات الموجّهه لاتفاقيات التجارة الحرّة الأمر الذي يعطي مثل هذه الاتفاقية مصداقية أكبر كونها جاءت متوافقة مع الأصوات الداعية الى حماية البيئة في العالم.

ويجدر الذكر ايضاً أن اتفاقية التجارة الحرة حافظت على المزايا التي تكتسبها المصانع والسلع المصنّعة في المناطق الصناعية المؤهّلة(QIZs) حيث أنها لا تؤثر على أو تلغي أي من الشروط للنفاذ الى السوق الأمريكي بدون قيود جمركية أو كمية والتي مُنحت للمناطق الصناعية المؤهلة وهو ما يؤكّد عدم وجود التعارض بين الإتفاقيتين اللتين تنظمان التبادل التجاري بين الاردن والولايات المتحدة الأمريكية في نفس الوقت .

ومن هنا أصبح بإمكان الأردن التصدير للولايات المتحدة الأمريكية بموجب ثلاث إتفاقيات وبرامج مختلفة تسمح بالإعفاء الكامل أوالتخفيضات الجمركية بشكل تدريجي وقد جاء تدفق السلع الأردنية المصدّرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأحد الأشكال التاليـــة:

- نظام الأفضليات العام (GSP) ويتضمن إعفاءاً كاملاً.
- إتفاقية التجارة الحرة (FTA) ويتضمن إعفاءاً تدريجياً حتى عام 2010.
-إتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) وتتضمن إعفاءاً كاملاً لسلع منتجة في مناطق محددّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحتى تستفيد المنتجات الأردنية من هذه البرامج فإنّ عليها أن تحقق بعض الشروط الخاصّة كمتطلّب للنفاذ إلى الأسواق الأمريكية، إلا أنّ هذه البرامج بمُجملها ساعدت العديد من الصناعات الأردنية كصناعة الملابس والأدوية على تسهيل دخول منتجاتها بشكل أسرع إلى الأسواق الأمريكية، بالاضافة الى العديد من الآثار الاقتصادية الأخرى التي بدأت تنعكس على تدفق السلع والخدمات الى الاردن والتي من ضمنها الاثر الإيجابي في خلق التجارة مع الولايات المتحدة الامريكية إضافة الى الأثر السلبي والمُتمثّل في تحويل التجارة والتي سوف يتم توضيحها في بنود لاحقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الرابع

مفهـوم خـلـق وتحـويـل التجـارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-4 تقديم :

في الفصل السابق من هذه الدراسة تمّ الحديث عن مفهوم وأشكال التكامل الاقتصادي حيث تتدرّج هذه الاشكال تبعاً لدرجة التحرّر في انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج في كل منها، وقد سعت العديد من دول العالم الى محاولة الاستفادة من المزايا التي قد يحققّها التكامل الاقتصادي مع الدول الاخرى مُعتبرةً أنّ فكرة التكامل الاقتصادي تأتي كخطوة نحو تحقيق آثار إيجابية ترفع من سويّة الرفاه الاقتصادي في تلك الدول.

ومن هنا بدأ العديد من الاقتصاديين البحث في الآثار الاقتصادية الناتجة عن انخراط الدول في أشكال التكامل الاقتصادي المختلفة محاولةً منهم للخروج بنظريات تُفسّر ظاهرة التكامل الاقتصادي التي شاعت في الآونة الاخيرة في العالم، وقد جاءت هذه الدراسة محاولة للتركيز على بعض الآثار الاقتصادية التي قد تنتج عن التكامل الاقتصادي من خلال تحليل حصص التجارة قبل وبعد نشوء اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية بهدف التعرف على آثار تلك الاتفاقية على أنماط التجارة وعلى الرفاه الاقتصادي العام في الاردن نتيجة دخوله في مثل هذه الاتفاقيات مع العالم الخارجي.

إنّ الملاحظات التي توصّل اليها العديد من الاقتصاديين أمثال Viner(1950), Balassa (1961) Kruger, (1999) وآخرين أظهرت أنّ الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي يمكن تقسيمها الى قسمين رئيسيّين : **الآثار الساكنة** (Static effects) أو الآثار على الكفاءة الاقتصادية ، و**الآثار الديناميكية** (Dynamic effects) او الآثار على وفورات الحجم الاقتصادية (عوض،1995)، وبالتالي يأتي هذا التحليل ليُظهر أنه ليس بالضرورة أن يكون دخول الدول في اتفاقيات التكامل الاقتصادي ذو آثار إيجابية فقد تكون المحصّلة النهائية للآثار السابقة ذات اتجاه سلبي مما يعني أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي قد تؤدي الى تدهور الرفاه الاقتصادي العام وهو ما يناقض الاعتقاد السائد لدى دول العالم في أنّ كل اتفاق تكاملي له آثار ايجابية على الدول بغض النظر عن شكل التكامل والدول الأطراف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأتي هذه الدراسة لتركّز على القسم الاول من الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي وهي الآثار الساكنة والتي كانت موضع اهتمام العديد من الاقتصاديين. ويُعد الاقتصادي جاكوب فينر (J.Viner) 1950 أوّل من طوّر نظرية التكامل الاقتصادي والاتحادات الجمركية من خلال تحليله للآثار المترتّبة على إقامة اتحاد جمركي وقد ركّز فينر في تحليله لهذه الآثار على جانب الانتاج، وبيّن فينر في كتابه (The Customs Union Issue) أنّه ليس بالضرورة أن تؤدي الاتحادات الجمركية الى تحسين الرفاه بسبب تخفيض التعرفة الجمركية بين الدول الأطراف في الاتحاد، وقد بيّن أيضاً أنّ الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي بين الدول يمكن تفسيرها من خلال أثرين : الأول أثر خلق التجارة والذي أعتبره الأثر الإيجابي، والثاني هو أثر تحويل التجارة والذي يعكس الأثر السلبي للإتحاد الجمركي والتكامل الاقتصادي بشكل عام.

ويأتي هذا القسم من الدراسة لتوضيح مفهومي خلق وتحويل التجارة كآثار ساكنة قد تنتج عن اتفاقيات التكامل الاقتصادي ولاسيّما اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرّة بين الاردن والولايات المتحدة الأمريكية، وسوف يتم تحليل هذين الأثرين وفق الإطار النظري الذي جاء به العديد من الاقتصاديين بالاضافة الى التحليل البياني والذي يوضّح كيف يمكن أن تنتج هذه الآثار جرّاء تخفيض التعرفة الجمركية، كما وسيتم توضيح مفهومي خلق وتحويل التجارة من خلال مثال عددي افتراضي يُسهّل للقارئ فهم هذين الأثرين واللذان يمثلان الفكرة الأساسية التي جاءت هذه الدراسة لتوضيحها، بالإضافة الى الوقوف عند بعض الآثار الديناميكية والتي قد تنجم عن اتفاقيات التكامل الاقتصادي.

4-2 الإطار النظري لمفهوم خلق وتحويل التجارة:

4-2-1 مفهوم خلق التجارة: Trade Creation

إنّ أثر خلق التجارة بداية هو الأثر الايجابي الذي قد ينجم عن اتفاقيات التكامل الاقتصادي، حيث يتضمّن هذا الأثر خلق تجارة جديدة بين الدول الأطراف ويظهر هذا الأثر عندما يتم استبدال بعض الانتاج المحلي في الدول المنضمّة لإتفاقيات التكامل الاقتصادي بالمستوردات الأقل تكلفة من إحدى الدول الأعضاء في الاتفاقية (Salvatore,1998) .

فقد عرّف الاقتصادي فينر أثر خلق التجارة على أنه الاثر الذي ينتج عن التكامل الاقتصادي إذا تسبب في نقل الانتاج المحلي من المنتجين الأقل كفاءة (أصحاب التكلفة المرتفعة) الى المنتجين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأكثر كفاءة(أصحاب التكلفة المنخفضة) من خلال التحوّل الى الاستيراد من الدول الأعضاء داخل الاتحاد الجمركي أو أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي، وبافتراض أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية قبل وبعد اتفاقيات التكامل الاقتصادي فإنّ هذا الأثر سيزيد من الرفاه للدول الأعضاء في الاتفاقية وذلك لأنه سوف يقود الى زيادة التخصّص في الانتاج المبني على الميزة النسبية من خلال انتقال العناصر الانتاجية التي كانت تعمل في انتاج السلع التي تمّ التحوّل الى استيرادها من الدول الاعضاء والتي تنتجها بكفاءة أكبر (تكلفة أقل) الى العمل في انتاج السلع التي تتمتّع الدولة فيها بميّزة نسبية الأمر الذي يزيد من قدرتها من الاستفادة من زيادة التخصّص .

كما أنّ لأثر خلق التجارة دور بارز في زيادة الرفاه الاقتصادي للبلدان غير الأعضاء في الاتحاد لأنّ بعض الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة عن زيادة التخصّص في الانتاج يذهب في صورة زيادة المستوردات من بقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد.

ومن هنا يمكن ملاحظة الأثر الايجابي الذي يمكن أن يحققه أثر خلق التجارة الناجم عن اتفاقيات التكامل الاقتصادي، فعلى فرض ان العالم يتكوّن من ثلاث دول هي A وB و C وكان البلد A ينتج سلعة القمصان بتكلفة مقدارها 18 ديناراً للقميص الواحد وكان البلد B ينتجها بتكلفة مقدارها 12 ديناراً والبلد C ينتجها بـــ 15 ديناراً، وعلى فرض أنّ البلد A يفرض ضريبة استيراد بمقدار 100% على كل قميص ، إنّ هذا الإجراء سوف يجعل سعر القميص المستورد من البلد B يساوي 24 ديناراً ومن البلد C يساوي 30 ديناراً ، وفي هذه الحالة سيضطر المستهلكون في البلد A الى شراء سلعة القمصان المنتجة محلياً في البلد A بالرغم من أن البلد A تنتجها بكفاءة أقل (تكلفة أعلى) نظراً لأن سعر القميص سيساوي 18 ديناراً في ظل وجود ضريبة استيراد على القمصان المستوردة، بالرغم من أن البلد B هو البلد الذي يتمتّع بميزة نسبيّة في انتاج القمصان فهو ينتج سلعة القمصان بكفاءة أعلى (تكلفة أقل) إلا أنّ ضريبة الاستيراد المفروضة من قبل البلد A حالت دون دخولها الى أسواق البلد A ولو احتاجت البلد A سلعة القمصان ولم تستطيع تلبية الطلب المحلي على القمصان فإنها سوف تستوردها من البلد B ذات السعر المنخفض ولن تستوردها من البلد C ذات السعر المرتفع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى فرض أنّ اتحاداً جمركياً قام بين البلدين A وB عندها فإن ضريبة الاستيراد للبلد A المفروضة على السلع المستوردة من البلد B والتي من ضمنها سلعة القمصان سوف تبدأ بالتلاشي والانخفاض التدريجي بحسب الاتفاق بين البلدين، إنّ هذا الاجراء سوف يؤدي الى أن يُصبح سعر سلعة القمصان المستوردة من البلد B الى البلد A هو 12 ديناراً للقميص الواحد وفي هذه الحالة سوف يبدأ المستهلكون في البلد A بالتحوّل الى شراء القمصان المستوردة من البلد B والتي تنتج بتكلفة مقدارها 12 ديناراً بدلاً من القمصان المنتجة محلياً في البلد A والتي تنتج بتكلفة مقدارها 18 ديناراً وبالتالي انخفاض الطلب على القمصان المصنّعة محلياً في البلد A مما سيدفع بالمنتجين المحليين في البلد A الى تخفيض انتاجهم والاعتماد على استيراد القمصان من البلد B ذات الانتاج الكفؤ ، وبالنتيجة سيؤدي ذلك الى خلق تجارة جديدة تتمثّل في زيادة استيراد القمصان بين البلدين A وB المنضميّن الى الاتفاقية الأمر الذي سيزيد من الرفاه الاقتصادي في كلا البلدين بالإضافة الى تخصّص المنتجين في البلد A في انتاج سلعة أخرى غير سلعة القمصان تتمتّع فيها بميزة نسبيّة.

4-2-2 مفهوم تحويل التجارة: Trade Diversion

وهو الجانب الآخر السلبي للآثار الساكنة الناتجة عن الاتفاقيات التجارية، فتحويل التجارة هو ذو أثر سلبي على الرفاه الاقتصادي، ويحدث أثر تحويل التجارة عندما يتسبّب إنشاء أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي في انتقال المستوردات من الدولة غير العضو والتي تتمتّع بدرجة عالية من الكفاءة في الانتاج لهذه المستوردات (ذات التكلفة المنخفضة) الى دولة عضو غير كفوءة في انتاج هذه المستوردات (ذات التكلفة المرتفعة)، أو هو تحوّل الطلب على الواردات من مراكز الانتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبياً خارج التكتّل الى المنتجين الأعلى تكلفة داخله وهو أثر سلبي على الرفاه الاقتصادي حيث يعمل على الحد من هذا الرفاه بشكل عام وهذا الأثر يحدث نتيجة انتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتّل ذي التكلفة الأقل الى منتج عضو في التكتّل ذي التكلفة المرتفعة وهذا الانتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء(عبد الحميد،2002) .

إنّ هذا الانتقال في المستوردات يمثّل ابتعاداً عن التوزيع الأمثل للموارد وبالتالي فهو أثر سلبي يتسبّب في انخفاض مستوى الرفاهية للبلد العضو في اتفاقيات التكامل الاقتصادي على عكس ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يسبّبه أثر خلق التجارة من زيادة في الرفاه الاقتصادي للبلد، فهذا الأثر يؤدّي الى تغيير أنماط التجارة بشكل تاخذ فيه إحدى الدول الأعضاء الصادرات التي كانت لدولة اخرى غير عضو (عوض،1995)، فعلى فرض في المثال التوضيحي السابق لأثر خلق التجارة أن البلد A ينتج سلعة القمصان بتكلفة مقدارها 22 ديناراً للقميص الواحد وانّ البلد B يكلّفه انتاج القميص الواحد 15 ديناراً والبلد C ينتج القميص بتكلفة مقدارها 10 دنانير، إنّ هذا الوضع يعني أن البلد C يتمتّع بميزة نسبيّة في انتاج القمصان حيث ينتج سلعة القمصان بكفاءة أعلى من غيره من البلدان الاخرى ، وعلى فرض أنّ البلد A فرض تعرفة جمركية (ضريبة استيراد) على القمصان المستوردة من العالم الخارجي بنسبة 100% وبالتالي فإنّ البلد A في هذه الحالة سيستورد القمصان من البلد C ذات التكلفة المنخفضة في انتاج القمصان والتي تبيع بسعر منخفض (20 دنانير للقميص الواحد) متضمّناً ضريبة الاستيراد، إذا قامت البلد A بعقد اتفاق للتجارة الحرّة مع الدولة B فقط عندها فإنّ سعر القمصان المستوردة من الدولة B سيصبح 15 ديناراً وهنا سوف تبدأ الدولة A بتحويل مستورداتها من سلعة القمصان من الدولة C الى الدولة B أي أنّ المستوردات تحوّلت من الدولة C غير العضو والتي تنتج القمصان بكفاءة أكبر الى الدولة B العضو في اتفاقية التجارة الحرّة والتي تنتج القمصان بكفاءة أقل وهذا بدوره سيؤدي الى خسارة الدولة C لسوق الدولة A ، وبالتالي سيكون لهذا الأثر نتائج سلبية على الرفاه الاقتصادي في البلد A وفي بلدان العالم الأخرى .

وقد بين فينر (Viner) أن الأثر النهائي للإتحاد الجمركي ما هو إلا محصّلة الأثرين المتعارضين لخلق وتحويل التجارة، فصافي أثر خلق التجارة واثر تحويل التجارة يعتبر غير واضح وغير محدّد ، فقد يكون صافي الأثر سالباً أو موجباً بالاعتماد على مقدار الأثر الايجابي ومقدار الأثر السلبي لإتفاقيات التكامل الاقتصادي، ويمكن توضيح هذين الأثرين من خلال المساحات التي تظهر في الرسم البياني ومن هنا لابدّ من تحليل هذين الأثرين اعتماداً على الرسوم البيانية والتي تلخّص هذين الأثرين نتيجة التخفيض في التعرفة الجمركية الناتج عن اتفاقيات التجارة التفضيلية.

3-4 التحليل البياني لأثري خلق وتحويل التجارة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-3-1 التحليل البياني لأثر خلق التجارة :

ويمكن توضيح أثر خلق وتحويل التجارة من خلال استخدام الرسوم البيانية فهي تمثيل مبسّط لفكرة أثري الخلق والتحويل حيث ينطلق هذا التحليل من نموذج التوازن الجزئي لدالتي الطلب والعرض لسلعة معيّنة(Brown, 1994) وتوضيح مدى تأثير التعرفة الجمركية على أسعار هذه السلعة وبالتالي الأثر الذي يلعبه تخفيض التعرفة الجمركية على الإنتاج المحلي والإستهلاك المحلي والمستوردات بالإضافة الى إثره على الإيرادات الحكومية المتحصلة من التعرفة الجمركية والضرائب على المستوردات.

والشكل رقم (4) يُظهر منحنى الطلب المحلي D للسلعة X ومنحنى العرض المحلي S للسلعة X في الدولة A بإفتراض وجود ثلاثة دول هـــي A وB وC والتحليل سيكون بالنسبة للدولة A وللسلعةX :

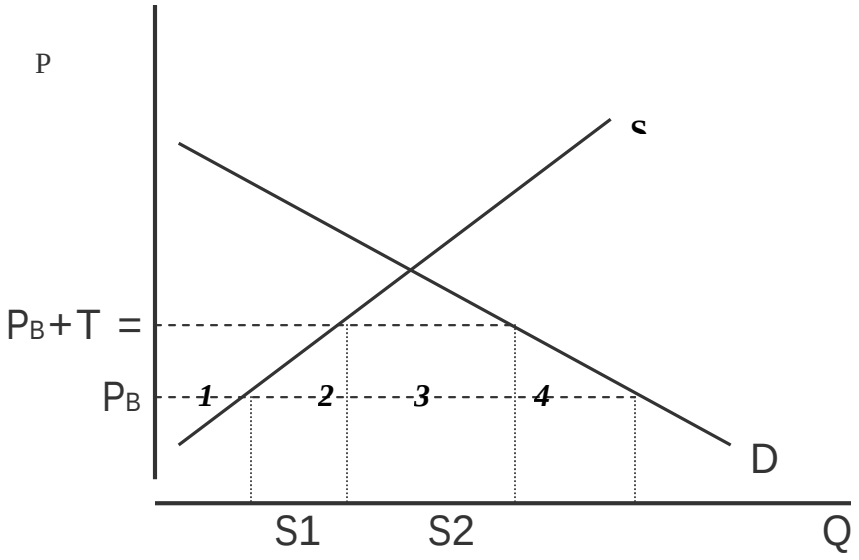

الشكل رقم (4) : التحليل البياني لخلق التجارة

بتقاطع دالتي الطلب والعرض يتحدّد السعر التوازني والكميات التوازنية للسلعة X على فرض أن الدولة B تنتج السلعة X بسعر P_B وأن الدولة C تنتج السلعة X بسعر أعلى وهو P_C وبإفتراض أن الدولة A تفرض ضريبة إستيراد على كل وحدة من السلعة X بمقدارT عندها سيرتفع كل من سعر الدولة B إلى P_B+T وسعر الدولة C إلى P_C+T (بنفس المقدار) وهو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعلى من السعر P_B+T ، وعندها سوف يستورد البلد A السلعة X من الدولة الأكفأ في إنتاج السلعة والتي تبيع بسعر أقل أي أنها سوف تستورد المقدار S2D2 عند السعر P_B+T وعندها سيكون الإنتاج المحلي من السلعة X يساوي S2 والإستهلاك المحلي هو المقدار D2 بينما تزداد الإيرادات الحكومية المُتأتية من ضريبة الإستيراد المفروضة بمقدار T مضروبة بعدد الوحدات المستوردة من X (S2D2)، وتمثل مساحة المستطيل (3) في الشكل السابق مقدار الزيادة في الإيرادات الحكومية، كما ويلاحظ أن P_B+T هو منحنى العرض الإستيرادي من البلد B بالنسبة للبلد A (وهو لانهائي المرونة) .

وعلى فرض أن البلد A أقام إتفاقية للتجارة الحرة مع البلد B فقط نتج عنها إزالة التعرفة الجمركية على المستوردات بين البلدين ، هنا سوف يؤدي ذلك آثار عديدة ، فالأثر الأول المباشر هو تخفيض سعر السلعة X إلى P_B وبالتالي هذا سيكون له أثر على كل من الإستهلاك المحلي والإنتاج المحلي والمستوردات وإيرادات الحكومة .

وكما يلاحظ من الرسم البياني السابق فإن قيام التجارة الحرة بين البلدين A و B وإنخفاض سعر السلعة X بالنسبة للدولة A سيؤدي إلى زيادة الإستهلاك المحلي إلى D1 بالإضافة إلى أن إنخفاض السعر سيجعل المنتجين المحليين للسلعة X يخفّضون من إنتاجهم الى S1 ، وبالتالي ستزداد الفجوة بين الطلب والعرض الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة كمية المستوردات من السلعة X من S2D2 إلى S1D1، واخيراً فإنّ الأثر الأخير المترتب هنا سيكون فقدان الحكومة لإيراداتها من ضريبة الإستيراد والتي تمثلت بمساحة المستطيل (3) .

إن الإنخفاض في الإنتاج المحلي من السلعة X وازدياد الإستهلاك منها أدى الى تحسّن الرفاه الإقتصادي العام حيث أدّى هذا الأثر الى تحسّن الكفاءتين الإستهلاكية والإنتاجية ويظهر ذلك من خلال تحليل التغيرات التي حصلت جرّاء إزالة التعرفة الجمركية بين البلدين وكما يلـــي:

إنّ التغيّر الكلي الناتج عن إزالة التعرفة الجمركية يتمثّل بالمساحة الكلية (1+2+3+4) وهي تمثل الزيادة في فائض المستهلك(Consumer Surplus) وهي المنافع المتحققة للمستهلكين في الدولة A بسبب إتفاقية التجارة الحرة مع البلد B.

إنّ جزءاً من هذه الزيادة في فائض المستهلكين ترجع إلى النقصان في فائض المنتج (Producer Surplus) وهي المساحة المتمثّلة بالشكل (1)،كما أنّ مساحة المستطيل (3) يمثّل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خسارة في الإيرادات الحكومية وبطرح الخسائر الكلية للمجتمع من المكاسب الكلية المتحققة للمجتمع (فائض المستهلك) يمكن ملاحظة أن المكاسب الصافية للمجتمع الناجمة عن أثر خلق التجارة هي مساحة المثلثين (2و4) ويشير هذين المثلثين إلى المكاسب المتعلقة بالكفاءة الإستهلاكية بالنسبة للمثلث (4) والذي يعني تحسّن الكفاءة الإستهلاكية نتيجة زيادة حجم الإستهلاك من D2 الى D1 جرّاء تخفيض السعر الناجم عن تخفيض التعرفة الجمركية على السلعة X.

أما مساحة المثلث (2) فهي تمثل مكسب خلق التجارة المتعلق بالإنتاج وتحسّن الكفاءة الإنتاجية وذلك نتيجة تخفيض الإنتاج المحلي بمقدار S2 الى S1 ونقله إلى مستوردات من الدولة B الأكفأ في إنتاج السلعة X .

إذن إنّ المحصّلة النهائية التي يمكن ملاحظتها هي أنّ أثر خلق التجارة أدّى الى عدة آثار توزعت بين المستهلكين والمنتجين والحكومة نتج عنها زيادة في الرفاه الإقتصادي نتيجة التحسّن في الكفاءتين الإنتاجية والإستهلاكية والمتمثلة بمساحة المثلثات 2 و4 في الشكل البياني السابق، ويمكن حساب هذا الأثر الإيجابي لخلق التجارة بصورة كمية من خلال حساب المساحات الموضّحة في الرسم السابق.

4-3-2 التحليل البياني لأثر تحويل التجارة :

إن تحويل التجارة بداية هو إستبدال المستوردات الأقل تكلفة من دولة خارج إتفاقية التكامل الإقتصادي بمستوردات أعلى تكلفة من دولة أخرى عضو في إتفاقية التكامل الإقتصادي، وبنفس الطريقة السابقة في تحليل أثر خلق التجارة يمكن إستخدام التحليل الجزئي لدالتي الطلب والعرض لتوضيح الأثر الثاني السلبي لإتفاقيات التجارة الدولية والمتمثل بتحويل التجارة، وبإفتراض وجود ثلاث بلدان هـــي A وB وC وبنفس الإفتراضات السابقة يمكن الإنطلاق من دالتي الطلب والعرض للسلعة X في الدولة A ، وكما يظهر في الشكل رقم (5) التالـــي:

P

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

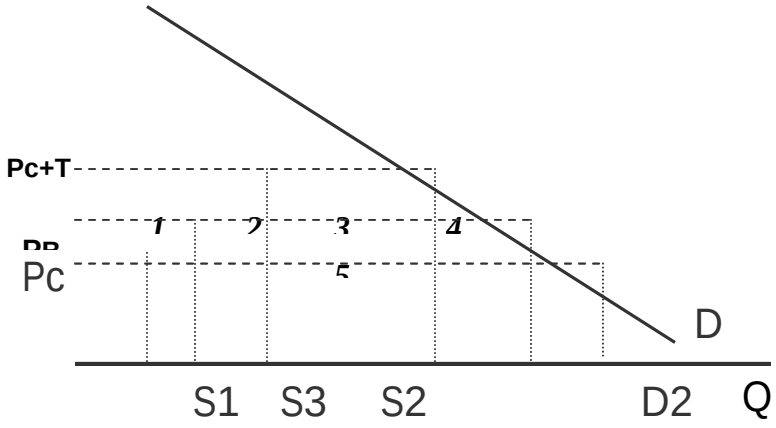

الشكل رقم (5) : التحليل البياني لتحويل التجارة

وكما يُلاحظ من الرسم السابق فالدولة C تنتج وتبيع السلعة X بسعر أقل مما هو عليه في الدولة B وبالتالي فهي الأكفأ في الإنتاج، وعلى فرض إن الدولة A فرضت رسوماً جمركية موحدة بمقدار T على كل وحدة من السلعة X عندها سيرتفع سعر P_C الى P_C +T وسعر البيع في الدولة B الى P_B +T وهو أعلى من P_C +T ، وبحسب هذا الوضع فإنّ الدولة A ستجد أنه من الأفضل لها أن تستورد السلعة X من الدولة C، فعند السعر P_C +T (بعد فرض الرسوم الجمركية) سيكون الإستهلاك المحلي عند D2 بينما الإنتاج المحلي سيكون عند S2 ومقدار الفرق بينهما (S2-D2) سيكون كمية المستوردات من السلعة X الآتية من البلد C بالإضافة إلى ذلك ستكون الإيرادات الحكومية متمثّلة بمقدار الضريبة مضروباً في الكمية المستوردة وهي مساحة الشكل (3و5) في الرسم السابق.

وبإفتراض أن البلد A قرّرت إقامة منطقة تجارة حرة مع البلد B (والذي ينتج السلعة X بتكلفة أعلى) فقط، يترتّب عليها تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية بين البلدين عندها فإن الأثر المباشر سيكون إنخفاض سعر السلعة X المستوردة من الدولة B إلى P_B وهنا سوف تقوم الدولةA بتحويل إستيراد السلعةX من الدولة C إلى الدولة B والتي أصبح سعر بيعها أقل بعد تحرير التجارة بين البلدين بالرغم من أنّ تكلفة إنتاج السلعة X في البلد B أكبر منها في البلد C، وقد أدّى ذلك إلى أن أصبح الإستهلاك المحلي عند D3 والإنتاج المحلي عند S3 وبالتالي ارتفعت كمية المستوردات إلىS3D3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبنفس الطريقة السابقة يمكن ملاحظة أنّ الإنخفاض في سعر السلعة X الناتج عن الإستيراد من الدولة B العضو في إتفاقية التجارة الحرة قد حقق مكاسب للمستهلكين تتمثل هذه المكاسب بالزيادة في فائض المستهلك بالمساحة الكلية (1+2+3+4)، إلا أنّ هذه المكاسب جزء منها جاء نتيجة تضحية الحكومة بالإيرادات التي كانت تحققها من الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع المستوردة والمتمثل بالمساحتين (3 و5)، جزء من هذه المساحة يمثل جزء من الزيادة في فائض المستهلك وهي المساحة (3)، أمّا الجزء المتبقي وهي المساحة (5) فتمثل خسارة للرفاه الإقتصادي ناتجة عن تحويل التجارة فالمساحة (5) تمثل الفرق بين تكلفة إنتاج X في الدولة C الأكثر كفاءة وتكلفة انتاج X في الدولة B الأقل كفاءة، وبالتالي تمثل مساحة المستطيل (5) في الرسم السابق تكلفة التحوّل من منتِج كفؤ ليس عضو في الإتفاقية إلى منتِج غير كفؤ عضو في إتفاقية التجارة الحرة.

أما مساحة المثلثين (2 و4) فيمثلان المكسب الصافي في الرفاه الإقتصادي الناجم عن أثر خلق التجارة فقط والذي تم توضيحه في البند السابق.

إذن وبعد التوضيح البياني لأثري خلق وتحويل التجارة يتبيّن أن الأثر النهائي الصافي يظهر من خلال المقارنة بين أثر خلق التجارة الإيجابي (مساحة المثلثين 2 و4) وأثر تحويل التجارة السلبي (مساحة المستطيل 5) فإذا كان الفرق بينهما سالباً فإن هذا يدلّ على أنّ إتفاقيّة التكامل الإقتصادي أدّت إلى تحوّل التجارة وبالتالي تقليل الرفاه الإقتصادي، أمّا إذا كان الفرق بينهما موجباً (أثر الخلق أكبر من أثر التحويل) فإن هذا يعني أن هناك تحسّن في الرفاه الإقتصادي.

إن المتتبّع لحقيقة هذين الأثرين يجد أنّ مساحة المستطيل (5) والذي يمثل أثر تحويل التجارة يميل إلى التزايد كلما زاد الفرق بين أسعار السلعة في الدولتين BوC وبالتالي زيادة خسائر تحويل التجارة والعكس صحيح.

كما أنّ زيادة الرسوم الجمركية قبل الدخول في إتفاقيات التكامل الإقتصادي يؤدّي إلى زيادة أثر خلق التجارة من خلال زيادة مساحة المثلثين 2 و4 وبالتالي زيادة الأثر الإيجابي لإتفاقيات التكامل الإقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فإن تزايد مرونة كل من الطلب والعرض (ميل منحنيات الطلب والعرض) أي زيادة درجة إستجابة الكميات المنتجة والمطلوبة للتغيرات في سعر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلعة X كل ذلك يؤدي إلى زيادة الآثار الإيجابية والمتمثلة بخلق التجارة الناجمة عن إتفاقيات التجارة الحره (درويش،1982).

إنّ حقيقة الأمر تُشير الى أنّ الزيادة في التجارة مع الدول الاعضاء في اتفاقيات التجارة التفضيلية تدلّ على أثر خلق التجارة ، وعلى العكس من ذلك فإنّ انخفاض التجارة مع الدول غير الأعضاء تدلّ على إثار لتحويل التجارة نتيجة اتفاقيات التجارة التفضيلية.

ومن الأمثلة الشائعة على حدوث تحويل التجارة ما حدث في أمريكا الجنوبية جرّاء إنشاء منطقة التجارة الحرة عام 1991 بين أربع دول في تلك القارة ، حيث إتفقت الأرجنتين والبرازيل والاروغواي والبرغواي على إقامة منطقة تجارة حره بينها أصبحت تعرف بـــ (MERCOSUR) وقد ازدادت تدفقات التجارة بين هذه الدول بشكل ملحوظ الا أنه في عام 1996 أعدّ البنك الدولي دراسة بيّن فيها أنه وبالرغم من نجاح هذه الإتفاقية في زيادة حجم التجارة البينيّة بين الدول إلا أن هناك بعض الآثار الصافية السالبة على بعض الدول في هذه الإتفاقية، فقد أظهرت هذه الدراسة أن صناعة البرازيل ذات التكلفة العالية (غير الكفوءة) حصلت على حصة سوقية جيدة في الأرجنتين أدّت إلى طرد المستوردات من البلدان الأخرى وهو الأثر التحويلي الناتج عن هذه الإتفاقية (Krugman,2002).

4-3-3 مثال إفتراضي لتوضيح أثري خلق وتحويل التجارة :

ويمكن توضيح أثري خلق وتحويل التجارة وكيفية حسابهما بيانياً من خلال الاستعانة بمثال افتراضي تطبيقي على اتفاقية التجارة الحرة التي أبرمتها الاردن مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي بُدِأ العمل بها في العام 2001، وبأخذ عيّنة من الارقام الواقعية لقيم المستوردات الأمريكية من بعض المجموعات السلعية الداخلة الى الاردن خلال الاعوام 1999-2001 يمكن ملاحظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التطوّر في استيراد بعض السلع خاصّة خلال العام 2001 (بعد دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ) في الجدول رقم(8) اللاحق، أي أنّه سوف يتم المقارنة بين أرقام قيم المستوردات المتوفرة في الجدول للخروج بمثال افتراضي لتوضيح مفهوم خلق التجارة الناجم عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية .

بالنظر إلى جدول التركيب السلعي للمستوردات، يمكن ملاحظة أن سلعة أجهزة الاتصالات قد شهدت تطوّرا ملحوظا في قيمتها المستوردة بين العامين 2000 و2001 وكما يلي:

الجدول رقم (8) قيم المستوردات الاردنية من بعض السلع (بالألف دينار)

السلعة	1999	2000	2001
اللحوم	48,665	53,589	52,686
الأخشاب	14,305	16,923	22,169
العطور	22,467	24,142	25,558
أجهزة الاتصالات	53,636	94,000	162,000
الملابس	52,858	52,266	54,596

المصدر: النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي الاردني، كانون أول 2003.

بداية يمثل الجدول السابق تركيب سلعي للمستوردات من بعض السلع خلال السنوات 1999-2001، أي قيم المستوردات التي يستوردها الأردن من هذه السلع خلال هذه السنوات.

إذن سوف يتم بداية مناقشة وتوضيح أثر خلق التجارة من خلال استيراد أجهزة الاتصالات، وعلى فرض أنّ الأردن يقوم باستيراد أجهزة الاتصالات في عام 2000 بقيمة 94,000 دينار وبافتراض أنها تقوم باستيراد 400 جهاز بسعر 200 دينار للجهاز الواحد من أمريكا وتقوم الأردن بفرض تعرفة جمركية بنسبة 17,5% على كل جهاز، وهذا هو وضع الأردن قبل اتفاقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منطقة التجارة الحرة وفي هذا الوضع سيكون سعر كل جهاز بعد فرض التعرفة هو 235 دينار وعند هذا السعر سيكون الإنتاج المحلي في الأردن من الأجهزة هو 200 جهاز والكمية المطلوبة من هذه الأجهزة ستكون 600 جهاز والفرق بين الكميتين والذي هو 400 جهاز هو كمية المستوردات من الأجهزة في عام 2000 وكما يظهر في الرسم التالي:

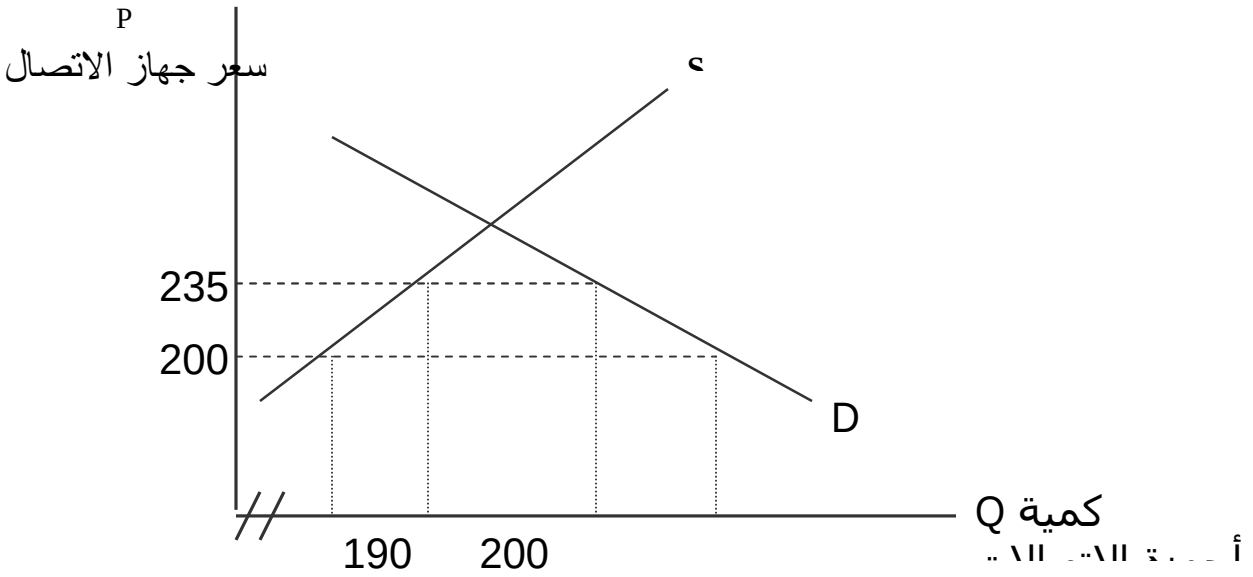

الشكل رقم (6) : مثال افتراضي لتوضيح خلق التجارة

في عام 2001 دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية حيز التنفيذ وبالتالي فإن التعرفة الجمركية (17,5%) التي كانت تفرضها الأردن على أجهزة الاتصال المستوردة من أمريكا تزول وبالتالي سيصبح سعر الجهاز هو 200 دينار وعند هذا السعر ستزداد الكمية المطلوبة وتصبح 1000 جهاز وسوف تنخفض الكمية المعروضة في الأردن من الأجهزة إلى 190 جهاز أي سينخفض إنتاج الأجهزة في الأردن بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وعندها فإن كمية المستوردات سوف تزداد وتصبح 810 جهاز أي أن قيمة المستوردات ستصبح 810 ×200 = 162000 دينار وهو الرقم الذي يعبر عن المستوردات من أجهزة الاتصالات في عام 2001 في الجدول السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن زيادة كمية الأجهزة المستوردة من 400 جهاز إلى 810 جهاز يعبّر عن أثر خلق التجارة حيث تم تحويل 10 أجهزة من المنتجين المحليين الأقل كفاءة في الأردن إلى منتجين أكثر كفاءة في أمريكا أي أن منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية أدت إلى انتقال إنتاج عشرة أجهزة للاتصالات في الأردن والتي يكون إنتاج أجهزة الاتصال منها ذو كفاءة قليلة (تكلفة عالية) إلى الولايات المتحدة التي يكون إنتاج أجهزة الاتصالات فيها ذو كفاءة عالية (تكلفة اقل).

بالإضافة إلى هذا التحوّل فإنّ رفاهية المستهلكين قد زادت بسبب استهلاك كميات أكبر من أجهزة الاتصالات حيث أصبحوا يحصلون على فائض أكبر نتيجة انخفاض سعر أجهزة الاتصالات بعد الدخول في اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية.

وبصورة كميّة يمكن حساب هذا الأثر الإيجابي لخلق التجارة نتيجة منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية من خلال الرجوع إلى الرسم البياني وحساب المساحات التالية:

الزيادة الإجمالية في فائض المستهلك والتي تعبر عن زيادة رفاه هي المساحة الكلية ABCD، وهذه المساحة يمكن تجزئتها كما يلي:

الشكل AJFD يمثل العبء الذي تحمله المنتجون المحليون في الأردن وهو مقدار الانخفاض في فائضهم نتيجة انخفاض سعر أجهزة الاتصالات عام 2001 بعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

أما الشكل GHCF فهو يمثل العبء الذي تحملته الحكومة والذي يمثل الرسوم الجمركية التي تخلت عنها الحكومة بعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة.

أما الأشكال JGF و HBC وهي المثلثات التي بقيت فهي تمثل المكسب الصافي من اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية ويمكن حساب هذا المكسب من خلال مساحة كل مثلث وجمعها مع بعضها البعض كما يلي:

0.5 (400 × 35) +0.5 (10 × 35) = 7175 دينار وهو أثر موجب صافي لخلق التجارة نتيجة منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتوضيح الأثر الآخر المحتمل لهذه الاتفاقية لنفرض أن الأردن قبل عقده لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة أي في بداية عام 2000 كان يستورد أجهزة الاتصالات من اليابان، وكان يفرض رسوماً جمركية على كل جهاز للاتصالات مستورد بنسبة 17,5% أي أنه يفرض هذه النسبة على كل جهاز مستورد سواء من اليابان أو الولايات المتحدة، وعلى فرض أن سعر الجهاز في اليابان كان 200 دينار وسعر الجهاز في أمريكا كان 220 دينار هذا يعني أن سعر جهاز الاتصالات في الأردن سيكون (بعد فرض الضريبة) 235 لكل جهاز مستورد من اليابان و 238,5 لكل جهاز مستورد من الولايات المتحدة، وبالتالي وبما أن اليابان تنتج أجهزة الاتصالات بكفاءة أكبر وبالتالي بسعر أقل فإنه من الأفضل للأردن أن تقوم باستيراد أجهزة الاتصالات من اليابان وليس من أمريكا.

إذن من خلال الرسم التالي أيضا يمكن أن تظهر حجم المستوردات من أجهزة الاتصالات من اليابان عندما يكون سعر كل جهاز 235 حيث ستكون قيمة المستوردات في عام 2000 وقبل اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة حوالي 94000 دينار أي باستيراد حوالي 400 جهاز للاتصال من اليابان لاحظ الرسم التالي:

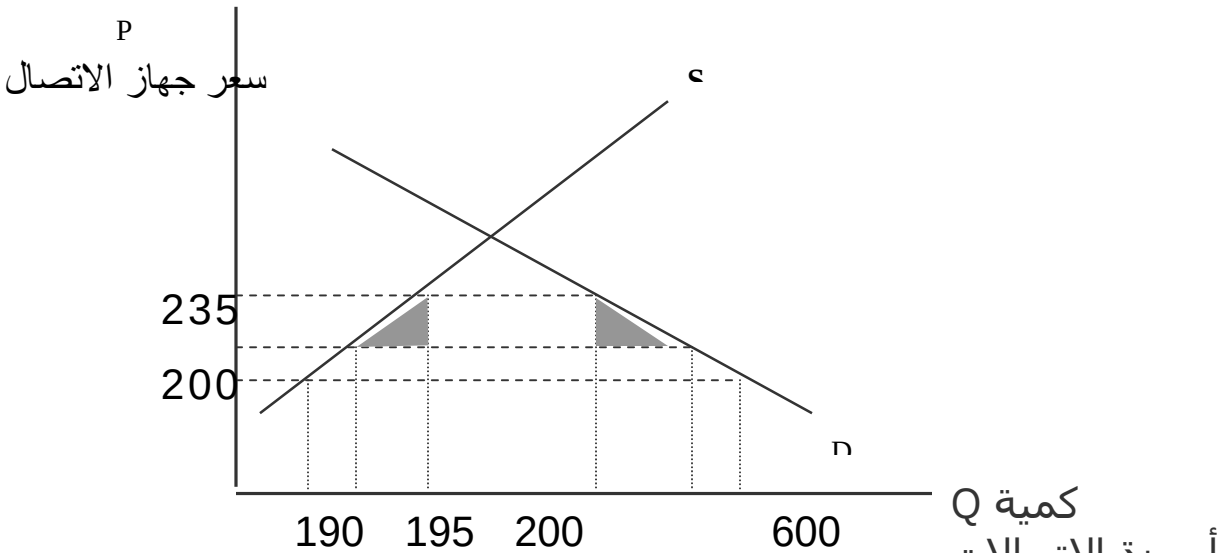

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (7) : مثال افتراضي لتوضيح تحويل التجارة

في عام 2001 بدأ تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية وبالتالي إزالة كافة الرسوم الجمركية بين الأردن والولايات المتحدة لكن الرسوم الجمركية بقيت كما هي في اليابان والتي كنا نستورد منها أجهزة الاتصال لأنها أكثر كفاءة في إنتاج هذه الأجهزة لكن بعد رفع التعرفة الجمركية عن الأجهزة المستوردة من أمريكا أصبح سعر الجهاز 220 دينار بدل من 238,5 وبالتالي أصبحت الأردن تستورد أجهزة الاتصالات من الولايات المتحدة الأمريكية لأن سعرها أصبح أرخص، فعندما يكون سعر الجهاز 220 دينار فإن الكمية المعروضة في الأردن من هذه الأجهزة ستكون حوالي 195 والكمية المطلوبة ستكون 800 جهاز وبالتالي فإن المستورد من الأجهزة عند هذا السعر سيكون 605 جهاز اتصالات مستورد من الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ انخفاض سعر أجهزة الاتصالات نتيجة استيرادها من الولايات المتحدة التي وقعت الاردن معها اتفاقية منطقة التجارة الحرة قد حقق مكاسب صافية للمستهلكين وذلك بزيادة فائض المستهلكين وهذه المكاسب الصافية تقدر بمساحة المثلثين المظللين HBC و JGF أما المساحة AMCF فهي تمثل مقدار ما ضحّت به الحكومة نتيجة إزالة الرسوم الجمركية على أجهزة الاتصالات والتي كانت تقوم بتحصيلها من قبل، وهذه المساحة يمكن تقسيمها إلى جزأين، الجزء الأول هو مساحة الشكل GBCF وهو يمثل جزءاً من الزيادة في فائض المستهلكين نتيجة انخفاض سعر جهاز الاتصال من 235 دينار إلى 220 دينار للجهاز الواحد وهو الجزء من حصيلة الرسوم الجمركية الذي ضحّت به الحكومة وتم تحويله للمستهلكين، أما الجزء الثاني فيقدر بمساحة الشكل AMHG والذي يمثل الفرق بين تكلفة سعر الجهاز في اليابان الأكثر كفاءة وهو 200 دينار للجهاز الواحد وسعر الجهاز في الولايات المتحدة الأقل كفاءة وهو 220 دينار للجهاز الواحد وهذه التكلفة تمثل التحول من منتج كفء ليس عضو في اتفاقية منطقة التجارة الحرة إلى منتج غير كفء عضو في اتفاقية منطقة التجارة الحرة. والعائد الصافي لاتفاقية منطقة التجارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرة بين الأردن والولايات المتحدة سوف يمثل الفرق بين ما يحصل عليه المستهلكون وما تضحي به الحكومة، ويمكن حساب ذلك من خلال مساحات الأشكال التالية:

أي الفرق بين مجموع مساحة المثلثين HBC و JGF ومساحة الشكل AMHG ويمكن حساب هذا الأثر كما يلي:

$$0.5\ (200 \times 15) + 0.5\ (5 \times 15) - (400 \times 20) = -6490$$

وهنا يظهرأنّ الأثر سيكون سلبياً من خلال الإشارة السالبة للناتج السابق(6490-) وهذا يعني أن هناك خسارة صافية قدرها 6490 دينار نتيجة تحويل التجارة من اليابان الأكثر كفاءة في إنتاج أجهزة الاتصالات إلى الولايات المتحدة الأمريكية الأقل كفاءة في إنتاج أجهزة الاتصالات.

من المثال الرقمي الافتراضي السابق بدا واضحا الآثار الاقتصادية المترتّبة على اتفاقيات التكامل الاقتصادي والمتمثّلة بأثري خلق وتحويل التجارة وكيفية تقديرهما بشكل كمّي، ويمكن تعميم هذا التحليل على سلع أخرى شهدت تطوّرا ملموسا في اختلاف نمط التجارة فيها نتيجة اتفاقيات التكامل الاقتصادي مع دول العالم الاخرى.

وبعد توضيح مفهومي خلق وتحويل التجارة وكيفية تقديرها من خلال الرسوم البيانية كآثار ساكنة ناتجة عن إتفاقيات التكامل الإقتصادي لابدّ من التطرق إلى الشق الآخر من الآثار المتحققة والمتمثلة بالآثار الديناميكية الأخرى وسوف يتم التطرق اليها في البند اللاحق بشيء من التفصيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-4 الآثار الديناميكية لإتفاقيات التكامل الاقتصادي:

لا تقتصر الآثار الإقتصادية لإتفاقيات التكامل الإقتصادي على أثري خلق وتحويل التجارة بل تتعدى هذه الآثار إلى آثار أخرى تُعرف بالآثار الديناميكية (الحركيّة) يمكن أن تنجم عن الاتفاقيات التي تأتي لتنظيم التدفقات بين البلدان المختلفة ، وعادةً تظهر الآثار نتيجة مايلي :

1. **زيادة المنافسة** (Increase Competition) : فالدخول في إتفاقيات التكامل الإقتصادي تجعل المنتجين المحليين في مواجهة المنافسة المتزايدة والتي تسعى إلى الإستفادة من الأسواق الكبيرة التي فتحت أمام منتجاتها وكذلك أمام منافسيها الأمر الذي يجعل حدّة المنافسة تزداد في ظل وجود إتفاقيات للتكامل الإقتصادي.

2. **زيادة الإستثمار** (Increase Investment) : حيث يشجّع التكامل الإقتصادي تدفق الإستثمارات بين الدول داخل وخارج الإتفاقيات التجارية وذلك سعياً من الشركات الكبيرة للإستفادة من إنفتاح أسواق الدول الأعضاء فيما بينها، بالإضافة إلى سعي هذه الشركات إلى التطوير الدائم للعناصر الإنتاجية فيها الأمر الذي يزيد من الكفاءة الإنتاجية.

3. **تحقيق وفورات الحجم** (Economies of Scale) : وتتحقق هذه الوفورات نتيجة إقامة إتحاد جمركي بين عدد من الدول الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض التكاليف نتيجة توسيع حجم السوق والإستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية وتطوير الإدارة بما يتناسب مع الوضع الجديد، وتزداد أهمية هذه الفائدة للدول الصغيرة من العالم الثالث والتي تفتقر الى وجود أسواق كبيرة (عوض،1995).

4. **التوزيع الأفضل للموارد الإقتصادية**(Better Utilization of Economic Resources) فالتكامل الإقتصادي قد يؤدي إلى حرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء (خاصّة في السوق المشتركة) وهذا بدوره سيؤدي إلى تعزيز الكفاءة الإنتاجية بسبب زيادة التخصّص وفقاً للميزة النسبية مما يحقق إعادة توزيع أفضل للموارد من الدول التي فيها فائض في العناصر الإنتاجية إلى الدول التي تعاني من عجز تلك العناصر.

بالإضافة إلى ماسبق هناك العديد من الآثار الأخرى التي قد تظهر نتيجة إتفاقيات التكامل الإقتصادي بين الدول، هذا ويلاحظ أنّ الآثار الديناميكية عادةً ما تفوق الأثار الساكنة الأمر الذي يجعل الآثار الصافية للتكامل الإقتصادي ذات اتجاه إيجابي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الخامس

التحليل القياسـي لأثـري خـلـق وتحـويـل التجـــارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-1 تقديـــم :

تعرّضت الدراسة في الفصول السابقة الى عدّة موضوعات اهتمّت بمجال تدفقات التجارة في السلع والخدمات بين الدول وما قد ينجم عن هذه التدفقات من آثار اقتصاديّة، حيث تمّ الحديث عن تجارة الاردن الخارجية كمقدّمة لهذه الدراسة والتطرّق الى تجارة الاردن مع الولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص ثمّ انتقلت هذه الدراسة في فصلها التالي الى الحديث عن ابرز اشكال التكامل الاقتصادي والاتفاقيات التجارية الاردنية مع العالم الخارجي والتي على رأسها اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة الامريكية بالإضافة الى تحليل بعض الآثار الاقتصادية لهذه الاتفاقيات والتي من أبرزها الآثار الساكنة للإتفاقيات التجارية متمثّلة بأثري خلق وتحويل التجارة.

ومن هنا يأتي التحليل القياسي في هذه الدراسة محاولةً للتعمّق بشكل أكبر في أثري خلق وتحويل التجارة كآثار اقتصادية ساكنة قد تنجم عن اتفاقيات التكامل الاقتصادي، وبعد التوضيح النظري لهذين الأثرين كما جاء في الفصل السابق يأتي التحليل الكمّي لهذين الأثرين بأسلوب رياضي كطريق آخر يمكن من خلاله توضيح وقياس أثري خلق وتحويل التجارة التي تنجم عن اتفاقية التجارة الحرّة التي أبرمها الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي دخلت حيّز التنفيذ في أواخر العام 2001، حيث تُعتبر طرق الاقتصاد القياسي البراهين اللازمة لإثبات صحّة ما جاء في العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية من خلال القياس الكمّي للعلاقات الاقتصادية بعد توفير البيانات اللازمة لذلـــك.

وبهدف محاولـــة التعرّف على تفسير أثري خلق وتحويل التجارة الناجمين عن اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة الامريكية فقد تمّ جمع العديد من البيانات من مصادر رسميّة مختلفة كدائرة الاحصاءات العامّة ودائرة الجمارك والبنك المركزي الاردني ، وقد تمّ التركيز على البيانات المتعلّقة بحجم التدفقات التجارية السلعية مع الولايات المتحدة الامريكية وبقية دول العالم بالإضافة الى البيانات المتعلّقة بمعدّلات التعرفة الجمركية على هذه السلع والخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استخدمت هذه الدراسة تحليل بيانات سنوية مقطعية أي أن التحليل في هذا الفصل سيقوم على أساس استخدام مزيج (خليط) من بيانات السلاسل الزمنية(Time Series Data) وكذلك بيانات تقاطعية (Cross-Section Data) وهو ما يُعرف في الاقتصاد القياسي بالبيانات الخليطة (Pooled Data)، وبالتالي فإنّ هذا الأسلوب في التحليل يتطلّب اختبارات وتحليلات أولية سوف يتم الاشارة اليها في البنود اللاحقة بعد توضيح طبيعة النموذج المستخدم في التحليل وصولاً الى نتائج التقدير للمعادلات المستخدمة.

5-2 منهجيّة وبيانات الدراســة :

ركّزت بعض الدراسات عند تحليلها لآثار الاتفاقيات التجارية على حصص التجارة قبل وبعد نشوء الاتفاقيات التجارية بهدف التعرّف على آثار تلك الاتفاقيات على أنماط التجارة على سبيل المثال (Kruger,1999) و(Brada,1994) وقد استخدمت هذه الدراسات معادلات الجاذبية (Gravity Equations) كمحاولة لتقييم الآثار الاقتصادية للإتفاقيات التجارية إلا أنّ هذه المعادلات تعاني من بعض العيوب أبرزها أن استخدام المتغيرات التأشيرية (الوهمية) (Dummy Variables) فيها لقياس آثار تحرير التجارة ليس عملياً ولا يعطي نتائج دقيقة (Clausing,2001) ، كما أن هذه المعادلات تأخذ الأرقام الاجمالية للتدفقات التجارية بين الدول دون البحث في تأثير التجارة على مستوى السلعة الواحدة أو الصناعة الواحدة، وهذا سيؤدّي بدوره الى صعوبة الوصول الى مؤشّر واضح لتحديد مقدار الزيادة في التجارة الذي يعود الى أثر خلق التجارة أو الى أثر تحويل التجارة، ومن هنا يمكن ملاحظة أن الطريقة المُثلى للوصول الى تقدير صحيح لأثري خلق وتحويل التجارة هي البحث في نماذج قياسية تأخذ بعين الاعتبار بيانات التدفقات التجارية وفقاً للتركيب السلعي للمستوردات حسب بنود النظام المنسّق على مستوى خانتين (HS-2digits) ، حيث يبلغ عدد السلع بحسب هذا المستوى 97 سلعة.

وقد جاءت هذه الدراسة لقياس أثري خلق وتحويل التجارة من خلال تحليل التدفقات التجارية بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية وبقية دول العالم على مستوى السلعة الواحدة وبحسب التصنيف الدولي للسلع والخدمات وذلك من اجل الحصول على نتائج أكثر دقة في تحديد الزيادة في هذه التدفقات الناجمة عن أثري كل من الخلق والتحويل، ولذلك فقد استخدمت هذه الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيانات السلع المستوردة من الولايات المتحدة الامريكية ومن باقي دول العالم حسب بنود النظام المنسّق على مستوى خانتين حيث استخدمت بيانات حوالي 97 سلعة خلال الفترة 1998-2003 وذلك لبناء نموذج تجميعي (Pooled)، الا أنّ وجود قيم صفرية وأخرى شاذّة تطلّب استبعاد عدد من المشاهدات وبعد استبعاد هذه القيم اصبح عدد المشاهدات الداخلة في التحليل حوالي 57 مشاهدة لكل سنة تغطّي هذه المشاهدات أهم البنود السلعية التي يتم المتاجرة بها مع الولايات المتحدة الامركية ودول العالم الاخرى.

و يتضمّن هذا النموذج أيضاً بيانات حول جداول التعرفة الجمركية على مستوى كل سلعة من البنود السابقة خلال نفس الفترة أيضاً، وقد اختيرت هذه الفترة لتكون الأساس في بناء نموذج دقيق لقياس أثري خلق وتحويل التجارة حيث تغطّي هذه السنوات الفترة التي سبقت إنشاء منطقة التجارة الحرّة (1998-2001) وكذلك الفترة التي تلتها (2002-2003)، كما وتتضمّن هذه الفترة أيضا تأثير المناطق الصناعية المؤهّلة (QIZ) والتي بدأت تأخذ مكانها منذ العام 1998، إلا أنّ هناك صعوبة في امكانية الفصل بين تأثير المناطق الصناعية المؤهلة وتأثير منطقة التجارة الحرة على حركة التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية نظراً لدخولهما حيّز التنفيذ خلال نفس فترة الدراسة تقريباً.

وبإدخال متغيّر تأشيري يقيس درجة تأثير دخول اتفاقية التجارة الحرّة حيّز التنفيذ ومتغيّر لقياس حصّة المستوردات الأمريكية من إجمالي المستوردات الأردنية سوف يتم تقدير معادلات الانحدار بالاعتماد على البيانات المتوفرة .

3-5 النموذج المستخدم :

ينطلق النموذج المستخدم لقياس أثري خلق وتحويل التجارة من الهيكل العام لمعادلتي الطلب والعرض معبّراً عنها باللوغاريتم الخطي لدالتي الطلب والعرض على المستوردات والصادرات لكل سلعة من السلع ، حيث تظهر معادلة الطلب على المستوردات كما يلـــي:

$$\ln Di = a + e \ln Pi + \beta 1 \ln Z_1 \qquad (1)$$

حيث كمية المستوردات من السلعة i (Di) هي دالـــة في الاسعار النسبية (Pi) والعوامل الاخرى (Z_1)، حيث أنّ ($e < 0$) تعبيراً عن أنّ زيادة الأسعار ستؤدي الى انخفاض في الطلب الاستيرادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

امّـــا معادلة العرض فتظهر كما يلـــي:

$$\ln Si = g + d \ln Pi + \beta 2 \ln Z_2 \qquad (2)$$

وهنـــا ($d > 0$)، حيث عرض الصادرات (Si) يزداد مع ارتفاع الأسعار.

إنّ آليّة السوق تحدد سعر التوازن من خلال توازن مستوى التجارة والذي يتحدد من خلال تساوي الطلب الاستيرادي مع العرض التصديري .

إنّ التغيّر في التوازن سيكون ناتجاً عن تغيّر في أحد العوامل المؤثّرة في الطلب والعرض والتي من أبرزها الاسعار، والعامل الاساسي الذي يمكن أن يغير الاسعار هو التغيّر في التعرفة الجمركية وبالتالي يمكن إدخال أثر التعرفة الجمركية على توازن التجارة من خلال تضمينها في عامل الاسعار في المعادلات السابقة للطلب والعرض.

إذن يتمثّل دور التعرفة الجمركية في تأثيرها على ارتفاع الاسعار التي يدفعها المستهلكون في الأردن لشراء المستوردات بينما ستقلل الاسعار التي يقبضها المنتجون لقاء صادراتهم (من خلال انخفاض الطلب عليها)، هذا بافتراض ارتفاع التعرفة الجمركية وثبات أسعار السلع والخدمات المتاجر بها، وبطريقة رياضيّة سيصبح السعر الجديد بعد ارتفاع الضريبة هو P(1+Ti) ، ومنها فإنّ معادلة الطلب على المستوردات تصبح:

$$\ln Di = a + e \ln Pi + e \ln (1+Ti) + Z_1 x \qquad (3)$$

ومن خلال معادلتي عرض الصادرات والطلب على المستوردات متضمّنة معدل التعرفة الجمركية فإنّ الكمية المتاجر بها ستعتمد على معدل التعرفة (T) وعلى باقي العوامل الاخرى(Z) وكما يلـــي:

$$\ln Di = \text{Constant} + b \ln (1+Ti) + CZ \qquad (4)$$

Where:

$$b = \frac{ed}{d-e} \quad , \quad b < 0 .$$

حيث e و d هي مرونات الطلب على المستوردات وعرض الصادرات على التوالي، واشارة b تكون سالبة لأنها تعتمد على e سالبة الاشارة و d موجبة الاشارة ، كما وتعتمد قيمة C على المرونات أيضاً (e و d).

وبما أنّ اشارة b هنا ستكون سالبة كما اتّضح مما سبق فإنّ هذا يعني أنّ المعادلة السابقة تُشير الى أنّ تخفيض أو إلغاء التعرفة الجمركية سيؤدي الى زيادة حجم التجارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبأخذ التغيّر أو التغيّر النسبي وذلك للتعبير عن التغيّر في التجارة مع الزمن تصبح المعادلة كما يلـــي:

$$\ln D_{i,t} - \ln D_{i,t-1} = b\ (\ln (1+T_{i,t}) - \ln (1+T_{i,t-1})) + C(Z_{i,t} - Z_{i,t-1}). \quad (5)$$

وهـــي تشير أيضا الى علاقة عكسية بين معدل التعرفة الجمركية وحجم التجارة ، ومن المعادلة السابقة يمكن تبيسط الشكل العام لها كما يلـــي:

$$\%\Delta Imports_{it} = a + \beta_1 \Delta Tariff_{it} + \beta_T \text{ Year Effects.} \quad (6)$$

حيث أنّ :

ΔImports: التغيّر في المستوردات

ΔTariff: التغيّر في التعرفة الجمركية

Year Effects: متغيّر تأشيري يقيس أثر الاتفاقية

حيث تمّ إدخال متغير تأشيري (Year Effects) يقيس أثر دخول اتفاقية التجارة الحرّة على التغيّر النسبي في المستوردات وذلك بإعطاء قيمة (0) للسنوات التي سبقت اتفاقية التجارة الحرة وقيمة (1) للسنوات التي اعقبتها.

وبحسب هذاالنموذج فقد تمّ استخدام متغيّر ثالث يقيس حصّة المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية من اجمالي المستوردات الاردنية لكل سلعة وذلك لقياس مدى تأثر المستوردات للتغيرات في التعرفة الجمركية حيث أن درجة خلق التجارة بسبب تخفيض التعرفة الجمركية تعتمد على مستوى تنافسية البلد الشريك في الاتفاقية قبل التخفيض في التعرفة الجمركية ، فإذا كانت الولايات المتحدة هي المصدّر المنافس للمستوردات بحسب هذا النموذج فإنّ قيام الاردن بتخفيض التعرفة الجمركية على السلع الامريكية سيؤدي الى خلق التجارة ، اما اذا لم تكن منافسة قبل التخفيض فمن الممكن ان لا تكون منافسة بعد التخفيض الأمر الذي لن يزيد من المستوردات الامريكية أيضاً، إذن وبإدخال متغيّر يقيس حصّة المستوردات الامريكية من اجمالي المستوردات الاردنية لكل بند سلعي تصبح المعادلة كما يلـــي:

$$\%\Delta Imports_{it} = a + \beta_1 \Delta Tariff_{it} + \beta_2 USMShare_{it} + \beta_T \text{ Year Effects} \quad (7)$$

حيث أنّ :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ΔImports: التغيّر في المستوردات

ΔTariff: التغيّر في التعرفة الجمركية

USMShare: حصّة المستوردات الامريكية من اجمالي المستوردات الاردنية

Year Effects: متغيّر تأشيري يقيس أثر الاتفاقية

ومن النموذج السابق يمكن تقدير معادلتي انحدار، الاولى تقيس أثر خلق التجارة من خلال قياس التغير النسبي في المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية كمتغير تابع (USMV) بحيث سيعتمد هذا المتغير على متغير يقيس التغير في التعرفة الجمركية على المستوردات من الولايات المتحدة الأمريكية (USMT) ، بالاضافة الى متغير حصّة المستوردات الامريكية من اجمالي المستوردات الاردنية(USMShare)، وأخيراً متغير تأشيري يقيس أثر اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة الامريكية على المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية(D1).

وبالرموز يمكن كتابة معادلة أثر خلق التجارة بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي تعبيراً عن التغيّر النسبي في كل متغيّر كما يلـــي:

$$\text{LogUSMV} = a + \beta_1 \text{LogUSMT} + \beta_2 \text{Log USMShare} + \beta 3\ \text{D1} + U_i \quad (8)$$

وقد تمّ استخدام مؤشّر تقريبي للتعبير عن مستويات التعرفة الجمركية على المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية وبقية دول العالم وذلك لعدم توفّر بيانات دقيقة وتفصيلية عن معدّلات التعرفة الجمركية لكل سلعة عبر سنوات التحليل حيث تمّ احتساب هذا المؤشّر من خلال أخذ رقم قياسي لأسعار المستوردات من خلال توفير بيانات حول قيم وكميات المستوردات من الولايات المتحدة وبقية دول العالم بحسب كل بند سلعي من بنود النظام المنسق على مستوى خانتين .

امّا معادلة الانحدار الثانية في هذا النموذج فهي تقيس الاحتمال الآخر والمتمثّل بإمكانية وجود آثار لتحويل التجارة ناجم عن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية، حيث تقيس هذه المعادلة أثر تحويل التجارة من خلال أخذ التغير في المستوردات من بقية دول العالم (ROWMV) كمتغيّر تابع اعتماداً على المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالتعرفة الجمركية على المستوردات من بقية دول العالم (ROWMT) وكذلك التعرفة الجمركية على المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية بالإضافة الى متغيّر حصّة المستوردات الامريكية من اجمالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوردات الاردنية (USMShare) ومتغيّر تأشيري يقيس أثر الاتفاقية على المستوردات من بقية دول العالم (D2).

حيث تقيس هذه المعادلة أثر المتغيرات السابقة على المستوردات من بقية دول العالم لتعبّر بذلك عن الآثار المحتملة لتحويل التجارة ، وبحسب النموذج المستخدم فإنّ وجود آثار لتحويل التجارة تعني ضرورة وجود علاقة إيجابية بين التعرفة الجمركية على السلع الامريكية والتغير في المستوردات من بقية دول العالم، فإذا أدّى تخفيض التعرفة الجمركية على المستوردات الامريكية الى تخفيض المستوردات من بقية دول العالم فإنّ ذلك يشير بشكل أولي الى حدوث آثار تحويل للتجارة نتيجة اتفاقية التجارة الحرّة.

ويمكن كتابة معادلة أثر تحويل التجارة بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات كما يلـــي:

$$\text{Log ROWMV} = a + \beta_1 \text{LogROWMT} + \beta_2 \text{LogUSMT} + \beta_3 \text{Log USMShare} + \beta_4 D2. + U_i \quad (9)$$

وسيتم تقدير المعادلتين(8 و9) باستخدام البيانات المتوقرة حول المتغيرات المختلفة باستخدام الرزم الاحصائية (E-Views) نظراً لتمتّعها بمزايا جيّدة في تحليل السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية.

وقبل تقدير نموذج الدراسة لابدّ من إجراء اختبار للبيانات من حيث الاستقرارية ولتحقيق هذا الهدف تمّ استخدام اختبار ديكي- فولر(Dickey - Fuller).

4-5 اختبار استقرارية البيانات:

وسيتم اجراء اختبار صفة السكون للمتغيرات من خلال استخدام اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test)، حيث تفترض معظم الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلاسل زمنية أنّ هذه السلاسل مستقرّة أو ساكنة (Stationary) مع مرور الزمن .

إنّ انتفاء صفة السكون (الاستقرارية) في المتغيرات تعكس آثاراً سلبية على نتائج الانحدار حيث يؤدي ذلك الى الحصول على نتائج غير دقيقة غالبًا ماتكون زائفة (spurious) عند تقدير معادلات الانحدار المستخدمة في النموذج ويرجع ذلك الى أن البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الإتجاه (Trend) وحتّى نتحققّ من عدم وجود (Unit Root) تمّ استخدام اختبار ديكي-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فولــر (Dickey - Fuller) حيث يتم افتراض النموذج التالي لاختبار فيما اذا كانت السلسلة الزمنية (yt) مستقرّة أم لا (Gujarati,2003):

$$y_t = \rho\, y_{t-1} + U_t$$

حيث أنّ :

ρ : معامل التكيّف الذاتي

ومن ثمّ يتم ايجاد قيمة ديكي- فولرالمحسوبة حسب العلاقة التالية $t = n(\rho - 1)$

حيث(ρ) تمثّل القيمة المقدّرة لمعامل التكيّف الذاتي و (n) تمثّل عدد المشاهدات ، ومن ثمّ يتم مقارنة هذه القيمة مع القيمة الجدولية فإذا كانت (t) المحسوبة بقيمتها المطلقة أكبر من الجدولية فإنّ السلسلة الزمنية تعتبر مستقرّة ، أمّا اذا كان العكس فإنّ هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرّة.

والجدول رقم (9) يُظهر نتائج اختبار ديكي – فولر على أساس المستوى وعلى أساس الفرق الأول لجميع المتغيرات المستخدمة في النموذج وعند مستوى معنوية 5% .

الجدول رقم (9) : نتائج اختبار ديكي – فولر للإستقرارية

المتغيّر	قيمة DF المحسوبة (المستوى)	قيمة DF المحسوبة (الفرق الأول)	النتيجة
USMV	178.150	301.791	مستقر
ROWMV	164.025	196.518	مستقر
USMT	139.981	206.573	مستقر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ROWMT	145.606	238.750	مستقر
USMShare	257.500	276.080	مستقر

للحصول على قيم DF الجدولية يمكن الرجوع الى (HAMILTON, 1994,P762)

ويلاحظ من خلال استقراء الأرقام في الجدول السابق أنّ جميع القيم المحسوبة لإختبارDF أعلى من القيم الجدولية لكل المتغيرات وهذا يعني رفض فرضية عدم الاستقرار وبالتالي فأنّ جميع المتغيرات تعتبر مستقرّة من الدرجة الصفرية I(0) وهذا يعني ان التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية يعطي نتائج جيّدة .

5-5 تقدير نموذج الدراســة :

5-5-1 نموذج خلق التجارة :

وظهرت نتائج التقدير لهذا النموذج كما في الجدول التالـــي:

الجدول رقم (10) قياس أثر خلق التجارة

المتغير التابع: التغيّر النسبي في المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية**(Log USMV)**
الفترة : (1998-2003)
عدد المتغيرات للعام الواحد : 57
إجمالي عدد المتغيرات المستخدمة : 342
طريقة التقدير : المربعات الصغرى العامّة (GLS)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Variable	Coefficient	t-statistic
Constant	14.15884	44.65633
Log(USMT)	-0.395815	-2.283879
Log(USMShare)	0.354931	4.721943
D1	0.265238	1.121618
R-squared	0.262289	
Adjusted R-squared	0.255542	
Durbin-Watson stat	2.144114	
F-statistic	38.87285	

تُظهر نتائج التقدير أنّ تخفيض التعرفة الجمركية بنسبة (1%) من المتوقع ان تؤدي الى زيادة المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية بنسبة (0.40 %) بافتراض ثبات العوامل الاخرى ، فالإشارة السالبة لمعامل التعرفة الجمركية تتفق مع النظرية الاقتصادية فتخفيض التعرفة الجمركية المفروضة على المستوردات سيؤدي بدوره الى تخفيض اسعار هذه المستوردات وبالتالي زيادة الكميات المستوردة منها .

كما وتُظهر نتائج التقدير أيضاً أنّ زيادة مقدارها (1%) في حصّة المستوردات الامريكية من اجمالي المستوردات الاردنية قبل التخفيض في التعرفة الجمركية مع امريكا من المتوقع ان تؤدي الى زيادة المستوردات منها بنسبة (0.35%) بافتراض ثبات العوامل الاخرى وهذه النتيجة تشير الى أن المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية قبل التخفيض كانت منافسة وبالتالي فمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطبيعي أن يؤدي تخفيض معدّلات التعرفة الجمركية عليها الى زيادة الكميات المستوردة الأمر الذي سيؤدي الى خلق للتجارة مع الولايات المتحدة الامريكية نتيجة اتفاقية التجارة الحرة .

أمّا أثر اتفاقية التجارة الحرة والمتمثّل بالمتغيّر التأشيري D1 فإنّ النتائج أظهرت أن هناك علاقة ايجابية مابين اتفاقية التجارة الحرة وحجم المستوردات الامريكية حيث تشير نتائج التقدير الى أن دخول الاتفاقية الى حيّز التنفيذ أدّى الى زيادة المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية بنسبة (0.27%) بافتراض ثبات العوامل الاخرى .

كما ويظهر اختبار معنوية المتغيرات (t-statistic) أن قيمة t المحسوبة كانت أكبر من الجدولية لكلٍّ من (Constant) و (USMV) و(USMShare) وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة الأمر الذي يعني وجود علاقة ذات معنوية تشير الى قبول هذه المتغيرات من الناحية الاحصائية، أمّا المتغيّر التأشيري فقد ظهر بدرجة معنوية قليلة ، ولعلّ السبب وراء ذلك هو أن اتفاقية التجارة الحرّة التي أبرمها الاردن مع الولايات المتحدة الامريكية لم تأخذ مكانها في التطبيق بعد فهي تحتاج الى المزيد من الوقت لتعطي نتائجها وثمارها، وقد كان لهذا الامر أيضا تأثير على القوة التفسيرية للنموذج والذي يظهر من خلال قيمة R-squared والتي تظهر في جدول النتائج السابق.

أمّا اختبار (F) فيشر فيُستخدم لاختبار معنوية الانحدار ككل (اسماعيل،2001) والحكم على مدى ملائمة النموذج المستخدم وذلك من خلال قسمة متوسط التفاوت المفسّر على متوسط التفاوت غير المفسّر ومن خارج القسمة هذه يتم الحصول على قيمة F المحسوبة (F-Statistic) ومن ثمّ يتم مقارنتها بقيمة F الجدولية (الحرجة) ، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية فهذا يعني ان النموذج المستخدم ملائم وجيّد، فالجزء المفسّر من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في النموذج أكبر من الجزء غير المفسّر والذي لم يستطع النموذج تفسيره، وبعد إجراء اختبار F على نموذج خلق التجارة تبيّن أن قيمة F المحسوبة تساوي (F-Statistic= 38.87) باحتمال (0.0000) ، وهذا يعني أنّ النموذج المستخدم لتحليل آثار خلق التجارة الناجمة عن اتفاقية التجارة الحرة الاردنية الامريكية هو نموذج ملائم ومقبول في التحليل.

امّا الاختبار الآخر المستخدم في هذه الدراسة فهو اختبار دربين- واتسون والذي يعتبر من الاساليب الاحصائية- القياسية للكشف عن وجود مشكلة الارتباط التسلسلي(Gujarati,2003)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومشكلة الارتباط التسلسلي (Serial Correlation) تحدث عندما تكون المشاهدات القريبة زمنياً من بعضها أكثر تشابهاً من تلك المتباعدة زمنياً (عوض،2000) ، ولهذه المشكلة أيضاً آثار سلبية على دقة النتائج والتقدير التي قد يحصل عليها الباحث، لذلك ظهرت العديد من الطرق التي حاولت الكشف عن مثل هذه المشكلة في تحليل الانحدار ومن أبرز هذه الطرق استخدام اختبار دربين – واتسون (Durbin - Watson) ، وتحسب احصائية اختبار (D-W) من بواقي انحدار المربّعات الصغرى العادية كالتالي :

$$D\text{-}W = \frac{\sum_{i=2}^{n} (e - e}{\sum_{i=2}^{n} e}$$

حيث أنّ ei : تمثل الخطأ العشوائي

حيث يتم ايجاد القيمة المحسوبة (D-W) ومن ثمّ مقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية محدّد وضمن مجال معيّن حول الوسط الحسابي لقيمة احصائية دربين - واتسون (والذي يساوي 2) اعتماداً على عدد المتغيرات وحجم المشاهدات، فإذا وقعت القيمة المحسوبة لإحصائية دربين – واتسون في هذا المجال فإنّ ذلك يعني عدم رفض الفرضية القائلة بأنه لا يوجد ارتباط تسلسلي في السلسلة الزمنية ، وكلما ابتعدت القيمة المحسوبة عن هذا المجال فإنّ هذا يعني أن امكانية وجود ارتباط تسلسلي تزداد .

وبتطبيق هذا الاختبار على النموذج المستخدم في هذه الدراسة يتّضح أنّه لا توجد مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات المستخدمة، ففي النموذج الاول والذي يقيس أثر خلق التجارة وبما انه يحتوي على ثلاثة متغيرات (k = 3) فإنّ هذا يعني أن المجال الذي يجب أن تقع به قيمة (D-W) المحسوبة هو (1.67 و 2.33) وقد كانت قيمة (D-W) المحسوبة لهذه المعادلة تساوي (2.14) الأمر الذي يعني أنها في منطقة عدم رفض الفرضية القائلة بأنه لا يوجد ارتباط تسلسلي بين المتغيرات.

2-5-5 نموذج تحويل التجارة :

وقد ظهرت نتائج التقدير لهذا النموذج ملخّصة في الجدول التالـــي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (11) قياس أثر تحويل التجارة

المتغير التابع: التغيّر النسبي في المستوردات من بقية دول العالم (**Log ROWMV**)
الفترة : (1998-2003)
عدد المتغيرات للعام الواحد : 57
إجمالي عدد المتغيرات المستخدمة : 342
طريقة التقدير : المربعات الصغرى العامّة (GLS)

Variable	Coefficient	t-statistic
Constant	16.28248	76.62540
Log (ROWMT)	-0.058567	-0.655932
Log (USMT)	-0.056044	-0.468149
Log (USMShare)	0.009342	0.185357
D2	0.085365	0.478517

R-squared	0.151390
Adjusted R-squared	0.141318
Durbin-Watson stat	1.947613
F-statistic	15.03004

في الجدول السابق تظهر نتائج تقدير نموذج تحويل التجارة من خلال قياس أثر كل من التغير في التعرفة الجمركية على المستوردات من بقية دول العالم والتغير في التعرفة الجمركية على السلع الامريكية بالاضافة الى متغير يقيس الوضع التنافسي لمستوردات الولايات المتحدة الامريكية قبل اجراء التخفيض ومتغير تأشيري يعكس أثر الاتفاقية على حجم المستوردات من بقية دول العالم ، وقد أشارت النتائج المقدّرة بداية الى أنّ انخفاض التعرفة الجمركية على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوردات من بقية دول العالم بنسبة (1%) من المتوقع أن تؤدي الى زيادة هذه المستوردات بنسبة (0.059%) وهـــي إشارة متوقعة بالنسبة لهذا المتغيّر، كما أنّ تخفيض التعرفة الجمركية على المستوردات من الولايات المتحدةالامريكية بنسبة (1%) من المتوقع ان تؤدي الى زيادة المستوردات من بقية دول العالم بنسبة (0.056%) بافتراض ثبات العوامل الاخرى وبما أنّ اشارة هذا المعامل جاءت سالبة فهذا يعني أنّه لا توجد آثار لتحويل التجارة ، فوجود آثار لتحويل التجارة بحسب هذا النموذج يقضي بأن تكون العلاقة بين التعرفة الجمركية على المستوردات الامريكية والمستوردات من بقية دول العالم هـــي علاقة إيجابية وليست سلبية ، إلا انّ مستوى الدلالة الاحصائية لهذا المعامل قليلة جداً مما يعني أن الآثار غير واضحة وكما يتّضح من اختبار (t-statistic) في الجدول السابق.

وتُظهر النتائج أيضا أنّ متغير حصة المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية والمتغير التأشيري ذات دلالة احصائية متدنية جداً الأمر الذي يعني أن النتائج المعطاة لانستطيع الأخذ بها مما يعني أن الآثار غير واضحة بالنسبة لأثر تحويل التجارة، فالنتائج السابقة تُشير الى أنه لا يوجد تأثير لتخفيض التعرفة الجمركية على السلع الامريكية على المستوردات من باقي دول العالم أي انه لا يوجد مايشير الى وجود آثار تحويل التجارة.

أمّا اختبار (F) فيشر المطبّق على هذا النموذج لقياس مدى ملائمته في تحليل آثار تحويل التجارة فقد أظهر أنّ قيمة F المحسوبة في النموذج كانت (F-Statistic = 15.03) باحتمال (0.0000) وهذا يعني أنّ النموذج المستخدم لتحليل آثار تحويل التجارة الناجمة عن اتفاقية التجارة الحرة الاردنية الامريكية هـــو نموذج ملائم ومقبول أيضاً في التحليل.

وبنفس الطريقة السابقة فيمكن اجراء اختبار (D-W) لمعادلة قياس أثر تحويل التجارة وقد تبيّن ايضا ان قيمة (D-W) المحسوبة تساوي (1.95) وهـــي تقع في منطقة عدم رفض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرض الذي يشير الى عدم وجود ارتباط تسلسلي أي انها تقع في المجال (1.7 و 2.3) ، وبذلك فإنّ هذا الاختبار أيضاً يشير الى أن المتغيرات المستخدمة في التحليل غير مرتبطة ارتباطاً تسلسلياً مما يعني ان النتائج التي سيتم الحصول عليها ستكون أكثر دقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد أن ناقشت الدراســة أبرز الموضوعات المتعلّقة بالآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقيات التكامل الاقتصادي والتي من أبرزها آثار خلق وتحويل التجارة يمكن التوصّل الى عدد من النتائج والتوصيات خلُصت هذه الدراســة الى تفصيلها كما يلــي :

6-1 النتائــج:

إنّ أبرز النتائج التي توصّلت اليها الدراســة من خلال تحليلها الذي جاء بشقّيه الوصفي والقياسي تتلخّص بالنقاط التاليــة :

1. أشارت نتائج تقدير آثار خلق التجارة الى وجود آثار واضحة لخلق التجارة ناجمة عن اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة الامريكية ، حيث أظهرت نتائج التقدير أنّ تخفيض التعرفة الجمركية الناجم عن الاتفاقية بنسبة 1% سيؤدي الى زيادة المستوردات الامريكية بنسبة 0.40% مع الأخذ بعين الاعتبار ان الولايات المتحدة الامريكية تعتبر بلداً منافساً بالنسبة للمستوردات الاردنية، وبالتالي فإنّ أي تخفيض للتعرفة الجمركية على السلع الامريكية سيؤدي الى توجّه الاقتصاد الاردني الى الاسواق الامريكية في تلبية احتياجاته بحثاً عن السلع الأكفأ وبالتالي زيادة الرفاه في الاقتصاد، وهذا يشير بدوره الى صحّة الفرضية التي أشارت الى وجود أثر خلق للتجارة مع الولايات المتحدة ناتج عن اتفاقية التجارة الحرة .

2. إنّ الدلالة الاحصائية المتدنية لمعاملات المتغيرات المستخدمة في معادلة تحويل التجارة تعني أن آثار تحويل التجارة غير واضحة بالنسبة لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية ، كمــا أنّ الاشارة السالبة لمعامل التعرفة الجمركية على المستوردات الامريكية تعني أنّه لا توجد آثار لتحويل التجارة لأنّ العلاقــة الايجابية تدلّ على وجود آثار لتحويل التجارة وبما أن الاشارة جاءت سالبة فإنّ إمكانية وجود أثر لتحويل التجارة لن تكون موجودة، الأمر الذي يعني عدم وضوح في قبول الفرض الذي يشير الى امكانية وجود أثر لتحويل التجارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. تعتبر اتفاقية التجارة الحرّة الاردنية الامريكية حديثة نسبياً مما يعني أنّ آثارها لم تظهر وتتبلور بعد ولعلّ ذلك كان سبباً في انخفاض مستوى الدلالة الاحصائية للمتغيّر التأشيري في كلتا المعادلتين ، الأمر الذي يعني أنّ الاتفاقية بحاجة الى المزيد من الوقت لقياس آثارهـــا، كما أنّ تحليل التغيرات في نمط التجارة يحتاج الى تقدير معادلات انحدار لكل بند سلعي على حدى وبسبب عدم توفر بيانات دقيقة حول معدلات التعرفة الجمركية على هذه البنود يصبح من الصعب تقدير التغيرات الحاصلة في نمط التجارة نتيجة اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة الامريكية.

4. أشـــارت البيانات التي تمّ توفيرهـــا من مصادر مختلفة حول الصادرات والمستوردات الى صعوبـــة الفصل بين آثار المناطق الصناعية المؤهلة وآثار منطقة التجارة الحرّة على حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية ، بالاضافة الى ذلك فإن هناك العديد من الاتفاقيات التجارية التي أبرمها الاردن مع العديد من دول العالم في أوقات متقاربة ومتزامنة مع اتفاقية التجارة الحرّة الاردنية الامريكية الأمر الذي يزيد من صعوبة تحديد الآثار الاقتصادية لكلٍّ منها على حدى .

5. إنّ الاعفاءات الجمركية التي تضمنتها الاتفاقية على مراحل متدرّجـــة من سنتين الى ان تصل الى الصفر بعد عشر سنوات سوف تتيح المجال للمنتجين المحليين فرصة تهيئة أوضاعهم وتحسين انتاجهم والعمل على الاستغلال الامثل لطاقة مصانعهم وصولاً الى تحسين قدرتهم على المنافســـة في الاسواق الامريكية ، حيث تساعد فترة التدرّج في التخفيض الجمركي على تقوية الصناعة الاردنية وتهيئتها للإنتقال الى مرحلة جديدة وخاصّة صناعة الادوية والملابس كما اتّضح في الفصل الثاني من هذه الدراسة والذي أظهر تمتّع الاقتصاد الاردني بميزة نسبية في هذه الصناعات على المستوى العالمي .

6-2 التوصيـــات :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد أن جاءت هذه الدراسة كمحاولة رائدة في تحليل نوع معيّن من الآثار الاقتصادية للاتفاقيات التجارية والتي تمثلت بأثري خلق وتحويل التجارة يمكن التوصّل الى التوصيات التالية :

1. توصي الدراسة أولاً بمحاولة الاستفادة بشكل اكبر من اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة الامريكية والتركيز على تكثيف الجهود نحو تنمية الصناعات التي يتمتّع الاردن بميزة نسبيّة فيها وخاصّة صناعة الادوية وصناعة الملابس ، بالاضافة الى توفير المزيد من التسهيلات للقطاع الزراعي بما يكفل للمنتجين المحليين القدرة على المنافسة بسلعهم في الاسواق الامريكية .
2. كما وتوصي الدراسة أيضاً بضرورة تسويق وترويج السلع والمنتجات الاردنية في الاسواق الامريكية قبل دخولها الى هذه الاسواق وذلك من خلال الحملات الاعلانية الضخمة والتي من شأنها جذب أكبر قدر ممكن من المستهلكين نحو المنتجات الاردنية، فعامل الدعاية والاعلان هو من أهم العوامل المحرّكة للأسواق في هذه الفترة ، بالاضافة الى التوعية الاعلامية للصناعيين المصدّرين بمزايا الاتفاقية وإعداد المزيد من برامج التوعية حول المواصفات والمقاييس العالمية وذلك بهدف تحسين نوعية الصناعات الاردنية.
3. لقد جاءت هذه الدراسة لتحليل جزء من الآثار الاقتصادية التي قد تنجم عن اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة الامريكية وبالتالي من الضروري إعداد المزيد من الدراسات الاخرى لقياس وتحليل الاجزاء الاخرى من الآثار الاقتصادية ، فالمحصّلة النهائية لأثر اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة الامريكية تعتمد على حجم الآثار الديناميكية الأخرى والتي قد تفوق أي أثار سلبية ، الامر الذي يزيد من الرفاه الاقتصادي في الاردن نتيجة مثل هذه الاتفاقيات ولذلك توصي الدراسة بضرورة إجراء دراسات أخرى حول هذه الآثار .
4. لابدّ من توفير قاعدة بيانات شاملة تتضمّن جداول التعرفة الجمركية وتخفيضاتها بحسب كل بند سلعي ومع كل دولة وخاصة عند ابرام الاتفاقيات التجارية ليتسنى للباحث الوصول الى نتائج أكثر دقة عند تحليل آثار الاتفاقيات التجارية على الاقتصاد الاردني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. توصـــي الدراســـة بعمل أبحاث ودراسات حول قياس أثر خلق وتحويل التجارة في ظل اتفاقيات تجارية أخرى بالاضافة الى تنويع الاساليب والطرق لقياس هذه الآثار .
6. دعوة المؤسسات والشركات الى وضع خطّة عمل وجدول زمني يتناسب مع التخفيضات التدريجية في معدلات التعرفة الجمركية كما نصّت عليها بنود الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع والمصادر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. باللغـــة العربيـــة

- إسماعيل، محمد عبد الرحمن،(2001). **تحليل الانحدار الخطي**. الرياض: معهد الادارة العامة، ص 159.
- الباز، محمود طنطاوي،(1994). **دراسات في الاقتصاد الدولي**. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ص271.
- البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، **التقرير السنوي**. (أعداد مختلفة)، عمان ،الاردن.
- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، **النشرة الاحصائية الشهرية**.(أعداد مختلفة)، عمان، الاردن.
- البنك المركزي الاردني،(2004). دائرة الابحاث والدراسات، **بيانات احصائية سنوية (1964-2004)**. (عدد خاص)، عمان، الاردن.
- حاتم، سامي عفيفي، (1994). **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**.ج2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- حلمي، مفيد، (1973). **التكامل الاقتصادي الاشتراكي**. دمشق: مطابع ألف باء الاديب.
- دائرة الاحصاءات العامة، **الكتاب الاحصائي السنوي**. (أعداد مختلفة)، عمان، الاردن.
- داود، سلمى،(2002). **إمكانات التكامل الاقتصادي في الدول الاسلامية ودورها في التقدم التكنولوجي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الاردن.
- درويش، زينب، (1982). **الاتحادات الجمركية وأثرها في النمو الاقتصادي**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دمشقية، نهاد، (2000). **دراسة إمكانية التكامل الصناعي السوري اللبناني**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق،دمشق، سوريا.
- الرباعي، أرقم عبد الرزاق، (1998). **محددات الصادرات السلعية في الاردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت ، المفرق، الاردن.
- السواعي، خالد محمد، (2003). **محددات التجارة الخارجية في الاردن 1973-2000**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- السواعي، خالد محمد، (2003). **آثار تحرير التجارة بين الاردن والولايات المتحدة على الصناعة الاردنية 1997-2002**. بحث مقدّم لمسابقة البحوث لطلبة الجامعات الاردنية، غير منشور، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الاردن.
- شقير، محمد لبيب، (1986). **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**. ط1، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ص176.
- عابد، محمد، (1999). **التجارة الدولية**. الاسكندرية: مكتبة الاشعاع، ص255.
- عابدين، عبد الحليم، وآخرون،(2001)، **الصادرات الصناعية ودور اتفاقية التجارة الحرة في تنشيطها(ورشة عمل)**. عمان: مركز الاردن للدراسات،ص40.
- عبابنة، عبد الكريم، (1992). **التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الاردن.
- عبد الحميد، عبد المطلب، (2002). **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**. القاهرة: مجموعة النيل العربية .
- عبد الفتاح، محمد، (1961). **اقتصاديات المجتمع العربي**. مؤسسة المطبوعات الحديثـــة، ص20.
- العرموطي، إسماعيل، (1975). **نظرية التكامل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي**. عمان: معهد الدراسات المصرفية، ص12-16 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عوض، طالب، (1995). **التجارة الدولية: نظريات وسياسات** . ط1، عمان: معهد الدراسات المصرفية.
- عوض، طالب، (2000). **مقدمة في الاقتصاد القياسي**. عمان: عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية ، ص64 .
- النعيمات، عبد السلام، وآخرون، (1999). **الاتفاقيات التجارية الدولية**. عمان: الجمعية العلمية الملكية، ص4.
- يموت، عبد الهادي، (1983). **التعاون الاقتصادي العربي**. ط3، بيروت: معهد الانماء العربي،ص126.
- قانون رقم (24) لسنة 2001، قانون تصديق اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين المملكة الاردنية الهاشمية والولايات المتحدة الامريكية، 2001 ، **الجريدة الرسميـــة** للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد 4496، ص 2704- 2749 ، عمان ، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. باللغـــة الانجليزيـــة:

- Aitken, N.D. (1973), **The effect of the EEC and EFTA on European trade**: a temporal cross-section analysis, American Economic Review, vol. 63,pp. 881-892.
- Agraer,A.M.(1989), **Measuring the Impact of Economic Integration from theory and Measurement**, tohnson, ,PP.133.
- Balassa,B. (1961), **The Theory of Economic Integration**, London, pp.1-3.
- Brada,J.C. (1994), **Regional integration in Eastern Europe**: **prospects for integration within the region and with the European Community**, in New Dimensions in Regional Integration, ed.J. De Melo and A. Panagariya (Cambridge: Cambridge University Press).
- Brown,B. H. (1994), **International Economics: Theory and Context**, Addision-Wesley Publishing Company, New York.
- Clausing,K.(2001), **Trade creation and trade diversion in the Canada-United States FTA**, Canada Journal of Economics,Vol.34,No.3,August,pp.683.
- Gujarati,D.N.(2003), **Basic Econometrics**, 4th Edition, McGraw-Hill Book Company, New York.
- Hamilton,J.D.(1994), **Time Series Analysis**, Princeton University Press,U.S.A.

www.manaraa.com

- Krueger,A.O.(1999) "**Trade creation and diversion under NAFTA**" NBER Working Paper No. 7429.
- Krugman, P.R. and Obstfeld, M. (2002**), International Economics: Theory and Policy**, 6th Edition, New York, pp.246.
- Myrdal,G.(1964), **International Economy Problems and Aspects**, A Harper International Student Reprint, Harver and Row Weather-Hill, pp.11.
- Ramasamy, B. (1995), **Trade Diversion in an ASEAN Free Trade Area**, ASEAN Economic Bulletin.vol.12, pp. 10-17.
- Salvatore,D.(1998), **International Economics**, 6th Edition, Prentice Hall International, pp.299-300.
- Tinbergen,J.(1954), **International Economic Integration**. 2nd Elsevier, Amesterdam, PP.95.
- Viner, J. (1950), **The Customs Union Issue**, Carnegie Endowment for International peace, New York.

www.manaraa.com

الملاحـــق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم(1): الأهمية النسبية للصادرا ت السلعية حسب التصنيف الدولي
(نسب مئوية)

التصنيف	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المواد الغذائية والحيوانات الحية	11.49	9.91	15.4	17	15.77	12.12	10.77	10.02	9.08	9.35
المشروبات والتبغ	0.51	0.52	0.4	0.34	0.57	0.29	0.8	1.68	1.95	2.67
المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات	26.16	25.87	27.45	24.23	25.67	25.2	23.1	18.5	16.21	15.44
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة	0.01	0.002	0.003	0.004	0.003	0.004	0.009	0.01	0.006	0.28
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	7.9	14.64	6.19	8.13	5.7	4.67	4.14	3.16	4.36	2.5
المواد الكيماوية	33.04	30.08	31.85	31.4	30.9	33.53	32.12	25.52	25.17	23.26
بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	10.82	9.62	11.42	10.31	9.57	10.33	10.51	12.48	10.26	7.89
آلات ومعدات النقل	4.97	4.57	2.36	3.25	4.33	6.47	6.41	9.08	6.5	4.6
مصنوعات متنوعة	5.1	4.8	4.92	5.34	7.48	7.38	12.17	19.54	26.47	33.88
أصناف أخرى	0	0	0.021	0.005	0	0.009	0.012	0.0001	0.002	0.13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم(2): **الأهمية النسبية للمستوردا ت السلعية حسب التصنيف الدولي** (نسب مئوية)

التصنيف	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المواد الغذائية والحيوانات الحية	17.34	16.19	22.54	18.55	19.61	18.37	16.26	15.18	14.73	15.48
المشروبات والتبغ	0.59	0.38	0.4	0.57	0.85	1.02	1.01	0.96	1.21	1.45
المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات	3.03	3.52	3.05	2.89	3.26	3.2	3.18	3.07	2.95	2.42
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة	12.73	12.99	12.24	13.2	9.28	12.11	15.61	14.34	15	16.24
الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية	3.49	3.66	2.42	3.33	2.12	1.69	1.22	1.13	1.63	1.78
المواد الكيماوية	11.85	12.27	10.81	11.63	12.75	12.68	10.73	10.99	11.18	10.93
بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	18.29	19.46	16.84	15.24	16.05	14.85	15.15	19.3	19.17	19.71
آلات ومعدات النقل	25.41	24.5	25.95	28	28.62	27.51	28.57	27.18	24.75	22.6
مصنوعات متنوعة	6.42	5.68	5.13	5.1	6.45	6.86	5.55	5.94	6.87	6.08
أصناف أخرى	0.86	1.37	0.63	1.49	1	1.71	2.72	1.92	2.51	3.29

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم(3): **الأهمية النسبية للصادرا ت السلعية حسب التوزيع الجغرافي**
(نسب مئوية)

المنطقة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الدول العربية	42.45	44.95	46.68	51.94	44.58	40.59	39.9	50.35	47.59	41.3
دول الاتحاد الاوروبي	5.14	6.27	8.29	7.29	6.6	5.79	3.28	3.68	2.88	3.41
الدول الاوروبية الاخرى	1.71	1.74	1.8	1.2	0.93	0.72	0.5	0.87	0.75	1.33
دول أمريكا الشمالية والجنوبية	1.97	1.88	1.85	0.9	0.69	0.96	4.5	12.49	19.76	28.2
الدول الآسيوية غير العربية	27.44	28.8	26.53	24.47	24.76	33.79	34.71	26.43	24.52	21.26
الدول الاخرى	21.28	16.36	14.85	14.2	22.45	18.14	17.1	6.19	4.5	4.5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم(4): الأهمية النسبية للمستوردا ت السلعية حسب التوزيع الجغرافي
(نسب مئوية)

المنطقة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الدول العربية	22.46	23.49	25	23.49	19.22	21.61	23.74	23.83	25.22	27.55
دول الاتحاد الاوروبي	35.48	33.17	31.66	32.56	32.71	31.68	32.96	31.55	28.64	25.13
الدول الاوروبية الاخرى	6.86	6.39	6	6.71	7.18	6.57	5.34	5.56	5.25	6.11
دول أمريكا الشمالية والجنوبية	12	12.5	12.39	13.37	13.48	12.91	13.26	11.53	10.79	10.05
الدول الآسيوية غير العربية	21.29	22.04	21.18	21.88	25.44	24.23	22.06	24.31	26.88	28.27
الدول الأخرى	1.85	2.41	3.73	1.99	1.99	2.99	2.66	3.21	3.23	2.89

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم(5): **المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية** (USMV)
(بالألف دينار)

obs	CH. NO.	1998	1999	2000	2001	2002	2003
1	G2	623384	996405	437345	406121	779225	1554615
2	G3	79835	88075	74603	11565	6812	13531
3	G6	30301	19100	71871	29002	45813	112106
4	G7	45532	35457	347699	259864	17283	27690
5	G8	1950446	2673790	2666576	2041444	2114707	2766309
6	G9	49479	81876	46954	136008	196181	68384
7	G10	51799966	58388778	73845914	58698456	55884880	47821206
8	G11	38580	18891	57880	53254	49235	35053
9	G12	1486402	1541868	1866293	2601027	2743521	2110850
10	G13	480	47342	51724	10791	8999	20324
11	G15	11325153	13237238	6223958	9902508	13807815	9779571
12	G17	144932	44264	172081	256182	255239	276069
13	G18	11872	50875	70889	54385	41134	64897
14	G19	266648	270835	288652	257722	260347	315101
15	G20	328330	318168	194332	189304	333701	530985
16	G21	3390909	3649794	4889836	4590744	3697310	1980816
17	G23	3182009	560528	449385	1111931	3976506	3414325
18	G24	10625499	12716809	14402826	13366471	13114579	10812015
19	G25	96695	58857	63151	121604	143013	170024
20	G28	726182	697820	993145	518999	415038	292256
21	G29	3418244	4159113	4350060	5553341	6548610	7252353
22	G30	5243726	5433527	5894376	6444688	8165874	8551951
23	G31	415495	479798	388997	326494	308878	258682
24	G32	552555	523917	1004350	770008	1501765	906541
25	G33	921205	1014100	842392	1124835	1001921	862161
26	G34	408592	334869	332177	410783	453698	537327
27	G35	363765	195532	277820	285278	222507	258479

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28	**G37**	322525	444668	212624	257670	287892	402879
29	**G38**	2362566	3123422	3218995	2264032	3127000	2360285
30	**G39**	2136699	1921869	2619452	4274644	2914574	2822984
31	**G40**	844333	1296893	683839	274474	465079	347666
32	**G42**	54793	50772	17551	41111	51234	89277
33	**G47**	5323407	3394469	11202690	12066810	5388924	5708285
34	**G48**	3687327	3465056	2515844	3036106	2842953	2347720
35	**G49**	699322	833311	741200	779252	879705	918786
36	**G51**	19099	19145	19191	19237	93228	308093
37	**G52**	35164	284676	12143	22205	3640	35620
38	**G54**	904875	588077	373147	257621	214267	245131
39	**G55**	1187864	1320326	1965322	2499777	1659148	1325790
40	**G56**	129045	172860	14406	36604	37446	27041
41	**G57**	495967	363622	263011	200431	170647	124701
42	**G60**	9067	46191	28980	250910	217799	609147
43	**G61**	392355	52945	106973	170851	564985	551500
44	**G63**	3929396	2529864	2095171	1853267	1574718	1789721
45	**G64**	85243	110279	19991	37017	66582	133417
46	**G68**	509483	279452	328716	298178	156882	177348
47	**G69**	87608	78614	329612	104798	45700	123490
48	**G70**	219955	436352	263065	455810	411642	296833
49	**G71**	12272	531191	44036	13669	1450	144249
50	**G72**	401552	344307	96601	649215	2325	93352
51	**G73**	4928817	3582559	923071	2313559	6113278	7249088
52	**G74**	166516	162314	424791	365094	248599	251932
53	**G75**	20805.5	19267	8933	33781	5856	1540
54	**G76**	766611	1589175	3050798	2254974	2878293	321289
55	**G78**	28844	14725	606	2667	4728	6789
56	**G82**	763524	653707	747116	342520	382019	446281
57	**G96**	182789	246106	269347	396183	205778	324593

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم(6): مؤشر التعرفة الجمركية على المستوردا ت من الولايات المتحدة الامريكية (USMT)
(نسب مئوية)

obs	CH. NO.	1998	1999	2000	2001	2002	2003
1	G2	0.567928	0.451235	0.370497	0.369282	0.250172	0.2049568
2	G3	0.575117	0.577777	0.577691	0.480109	0.367352	0.233081
3	G6	1.509385	1.207371	1.185645	1.075916	0.801648	0.6206344
4	G7	0.539316	0.462414	0.40805	0.39656	0.352393	0.2733325
5	G8	0.93559	0.868744	0.85961	0.835527	0.764486	0.5632569
6	G9	1.471048	1.111119	1.136878	1.093066	0.832556	0.4870434
7	G10	0.874995	0.852838	0.829702	0.800293	0.632512	0.4554572
8	G11	1.451449	1.401014	1.388692	1.187227	1.174544	1.1513391
9	G12	1.263382	0.914819	0.904537	0.68725	0.110148	0.1066252
10	G13	0.973061	0.309821	0.306504	0.193095	0.178397	0.1551692
11	G15	1.087927	0.945008	0.752147	0.676022	0.577794	0.382275
12	G17	1.035003	0.695076	0.587152	0.404182	0.328993	0.2669628
13	G18	1.157739	0.840422	0.723469	0.60868	0.534748	0.4664153
14	G19	0.709328	0.7012	0.486607	0.415176	0.358554	0.1898149
15	G20	0.979134	0.753796	0.751053	0.66929	0.603452	0.2740442
16	G21	0.930458	0.864324	0.621845	0.4315	0.430016	0.3735345
17	G23	0.756457	0.729737	0.662193	0.648379	0.645314	0.5983526
18	G24	1.078724	0.944839	0.900967	0.829114	0.816901	0.7492352
19	G25	1.311051	1.231196	0.956591	0.866817	0.665835	0.6004582
20	G28	1.177584	1.17045	1.095358	1.020607	1.015194	1.0031243
21	G29	0.826769	0.791035	0.76059	0.73927	0.633241	0.5936491
22	G30	0.640844	0.591229	0.424546	0.333008	0.175701	0.0676093
23	G31	1.138455	1.057236	0.724632	0.571903	0.351429	0.2484211
24	G32	1.084815	1.099242	0.863476	1.155725	0.753278	0.7509301
25	G33	1.110667	0.93809	0.533113	0.350896	0.243678	0.1822084
26	G34	1.029374	0.915115	0.8578	0.653305	0.335661	0.2557616
27	G35	1.028035	0.98523	0.820619	0.750812	0.628685	0.5114756
28	G37	1.058633	1.00677	0.927162	0.710789	0.355851	0.2603427

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

29	**G38**	0.651789	0.490492	0.423153	0.380105	0.264829	0.1702766
30	**G39**	0.877934	0.599827	0.508613	0.38499	0.261377	0.2303515
31	**G40**	0.878027	0.383514	0.34159	0.195551	0.177797	0.1541713
32	**G42**	0.696136	0.352296	0.353161	0.304781	0.25611	0.2371884
33	**G47**	0.882062	0.671524	0.488799	0.366688	0.276423	0.1900358
34	**G48**	0.590092	0.396955	0.251795	0.135549	0.121797	0.120876
35	**G49**	1.008374	0.695693	0.644755	0.630732	0.633224	0.4733962
36	**G51**	0.87542	0.832515	0.786001	0.761588	0.716255	0.5969752
37	**G52**	1.064288	0.753317	0.613224	0.4554	0.420469	0.3533961
38	**G54**	0.89426	0.704664	0.658233	0.521216	0.201142	0.1739713
39	**G55**	0.630893	0.33155	0.277702	0.256215	0.105121	0.0948284
40	**G56**	0.952524	0.885363	0.809309	0.624613	0.591474	0.4634258
41	**G57**	1.09003	1.055737	0.994851	0.527747	0.30863	0.1721368
42	**G60**	0.320645	0.266105	0.26011	0.259074	0.185481	0.1456847
43	**G61**	0.236687	0.194592	0.141998	0.141515	0.128829	0.1108037
44	**G63**	0.871843	0.749884	0.694043	0.685826	0.670742	0.6547223
45	**G64**	1.051589	0.726534	0.685909	0.546193	0.32791	0.3011927
46	**G68**	1.060338	1.044368	0.985718	0.972273	0.89366	0.8667722
47	**G69**	0.965495	0.602692	0.359745	0.148209	0.117932	0.1136696
48	**G70**	1.024725	0.56416	0.477547	0.557299	0.537918	0.3783321
49	**G71**	0.39103	0.263501	0.169564	0.087018	0.072712	0.0544126
50	**G72**	0.445269	0.366661	0.322625	0.326234	0.269021	0.2272676
51	**G73**	0.623062	0.30912	0.27678	0.264038	0.243632	0.1645099
52	**G74**	0.967035	0.250077	0.161906	0.137591	0.130996	0.8090145
53	**G75**	0.421037	0.380351	0.344391	0.285223	0.275675	0.220855
54	**G76**	0.810351	0.78773	0.65096	0.537949	0.475393	0.3227336
55	**G78**	0.340426	0.264205	0.248745	0.203559	0.195585	0.1437956
56	**G82**	0.756292	0.615112	0.236953	0.113915	0.089238	0.0607166
57	**G96**	0.283757	0.252196	0.246012	0.237531	0.160716	0.3640507

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم(7): حصّة المستوردا ت من الولايات المتحدة الامريكية
(USMShare)
(نسب مئوية)

obs	CH. NO.	1998	1999	2000	2001	2002	2003
1	G2	0.017120941	0.032936	0.012299	0.01228	0.022325	0.044766
2	G3	0.009666992	0.012343	0.01069	0.001727	0.000947	0.001833
3	G6	0.027446931	0.010635	0.051502	0.013645	0.023844	0.063262
4	G7	0.002729788	0.00181	0.01884	0.011258	0.000752	0.001156
5	G8	0.063387389	0.094387	0.076985	0.063991	0.06376	0.076928
6	G9	0.001832358	0.003964	0.001815	0.006923	0.00936	0.003635
7	G10	0.251271083	0.34844	0.435023	0.364116	0.333387	0.226602
8	G11	0.009047948	0.00434	0.010512	0.008406	0.008679	0.005685
9	G12	0.062371598	0.05841	0.074682	0.129375	0.154711	0.112043
10	G13	0.001352379	0.158676	0.125333	0.023723	0.022552	0.054109
11	G15	0.195977896	0.292142	0.152401	0.253608	0.238115	0.136703
12	G17	0.003589927	0.001269	0.004591	0.005284	0.006322	0.006802
13	G18	0.002380495	0.010372	0.010953	0.008167	0.005271	0.006889
14	G19	0.046828379	0.043939	0.046802	0.034102	0.023157	0.023989
15	G20	0.054491477	0.044012	0.024412	0.020914	0.031995	0.048975
16	G21	0.153558686	0.150088	0.207888	0.17613	0.136907	0.062075
17	G23	0.082139462	0.013272	0.009189	0.025362	0.101337	0.066236
18	G24	0.537843961	0.569545	0.529505	0.481742	0.409585	0.283192
19	G25	0.004790111	0.002234	0.002456	0.004973	0.003737	0.007806
20	G28	0.019872843	0.013875	0.025254	0.014522	0.012276	0.012425
21	G29	0.054343167	0.076713	0.077349	0.085329	0.094758	0.107867
22	G30	0.065557168	0.06811	0.067117	0.066749	0.07603	0.062402
23	G31	0.03814933	0.049404	0.041243	0.039648	0.036614	0.03019
24	G32	0.042984426	0.046067	0.077414	0.043798	0.080463	0.043364
25	G33	0.063966764	0.064745	0.04978	0.062932	0.048848	0.037844
26	G34	0.038847657	0.042867	0.04074	0.046141	0.037673	0.039143
27	G35	0.106616579	0.067797	0.083631	0.075744	0.063762	0.061273

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28	**G37**	0.071484631	0.089897	0.043816	0.054856	0.057641	0.071306
29	**G38**	0.066668672	0.093807	0.10115	0.073046	0.07889	0.058753
30	**G39**	0.023470101	0.02368	0.0271	0.037215	0.025319	0.021001
31	**G40**	0.027320522	0.044648	0.024254	0.010716	0.015559	0.011235
32	**G42**	0.037481086	0.029709	0.005991	0.015894	0.011861	0.024148
33	**G47**	0.692167237	0.615007	0.526322	0.6457	0.676297	0.43097
34	**G48**	0.060003504	0.065071	0.037056	0.036213	0.036127	0.028062
35	**G49**	0.017120941	0.032936	0.012299	0.01228	0.022325	0.044766
36	**G51**	0.009666992	0.012343	0.01069	0.001727	0.000947	0.001833
37	**G52**	0.027446931	0.010635	0.051502	0.013645	0.023844	0.063262
38	**G54**	0.002729788	0.00181	0.01884	0.011258	0.000752	0.001156
39	**G55**	0.063387389	0.094387	0.076985	0.063991	0.06376	0.076928
40	**G56**	0.001832358	0.003964	0.001815	0.006923	0.00936	0.003635
41	**G57**	0.251271083	0.34844	0.350227	0.364116	0.333387	0.226602
42	**G60**	0.001352379	0.158676	0.125333	0.023723	0.022552	0.054109
43	**G61**	0.195977896	0.292142	0.152401	0.253608	0.238115	0.136703
44	**G63**	0.003589927	0.001269	0.004591	0.005284	0.006322	0.006802
45	**G64**	0.002380495	0.010372	0.010953	0.008167	0.005271	0.006889
46	**G68**	0.153558686	0.150088	0.207888	0.17613	0.136907	0.062075
47	**G69**	0.082139462	0.013272	0.009189	0.025362	0.101337	0.066236
48	**G70**	0.153784396	0.156954	0.152951	0.148174	0.140959	0.283192
49	**G71**	0.004790111	0.002234	0.002456	0.004973	0.003737	0.007806
50	**G72**	0.019872843	0.013875	0.025254	0.014522	0.012276	0.012425
51	**G73**	0.054343167	0.076713	0.077349	0.085329	0.094758	0.107867
52	**G74**	0.065557168	0.06811	0.067117	0.066749	0.07603	0.062402
53	**G75**	0.03814933	0.049404	0.041243	0.039648	0.036614	0.03019
54	**G76**	0.042984426	0.046067	0.077414	0.043798	0.080463	0.043364
55	**G78**	0.063966764	0.064745	0.04978	0.062932	0.048848	0.037844
56	**G82**	0.071484631	0.089897	0.043816	0.054856	0.057641	0.071306
57	**G96**	0.037481086	0.029709	0.005991	0.015894	0.011861	0.024148

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم(8): **المستوردا ت من بقية دو ل العالم** (ROWMV)
(بالألف دينار)

obs	CH. NO.	1998	1999	2000	2001	2002	2003
1	G2	35787231	29256383	35120803	32666572	34125058	33172678
2	G3	8178680	7047627	6904401	6685293	7188905	7370168
3	G6	1073684	1776849	1323622	2096481	1875578	1659994
4	G7	16634153	19557764	18107528	22822061	22980283	23933651
5	G8	28819807	25654193	31971246	29860496	31051871	33193458
6	G9	26953427	20570771	25826711	19510472	20762813	18743719
7	G10	154351754	109183394	95905942	102509501	111742852	163214862
8	G11	4225370	4334016	5448016	6281686	5623401	6130550
9	G12	22344990	24855570	23123663	17503590	14989654	16728737
10	G13	354450	251014	360970	444087	390042	355291
11	G15	46462757	32073769	34615438	29144072	44180101	61759034
12	G17	40226914	34841177	37310941	48224276	40116157	40312141
13	G18	4975325	4853945	6401401	6604520	7762399	9355906
14	G19	5427506	5893095	5878822	7299703	10982136	12820240
15	G20	5697016	6910984	7766140	8862104	10096235	10311063
16	G21	18691261	20667924	18631658	21473735	23308754	29929460
17	G23	35557093	41672700	48457199	42730641	35263746	48133584
18	G24	9130229	9611218	12797708	14379659	18904608	27367112
19	G25	20089683	26286098	25650669	24331630	38130505	21610903
20	G28	35815242	49595694	38333588	35218690	33394122	23229793
21	G29	59482838	50057220	51889579	59528366	62560028	59981637
22	G30	74743347	74342437	81928029	90106288	99236933	128493645
23	G31	10475784	9231940	9042888	7908408	8127248	8309666
24	G32	12302217	10848919	11969482	16811061	17162341	19998792
25	G33	13480102	14648987	16079978	16749097	19509026	21919689
26	G34	10109211	7477027	7821456	8492041	11589380	13190016
27	G35	3048134	2688538	3044172	3481075	3267138	3960025

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28	**G37**	4189284	4501767	4640008	4439510	4706639	5247143
29	**G38**	33074858	30172797	28604950	28730751	36510321	37812688
30	**G39**	88902490	79238056	94039686	110589163	112197585	131597252
31	**G40**	30060384	27749919	27510856	25337908	29426524	30598582
32	**G42**	1407091	1658210	2911912	2545421	4268374	3607727
33	**G47**	2367519	2124929	10082179	6621141	2579357	7536927
34	**G48**	57764534	49785222	65377639	80805070	75849855	81313293
35	**G49**	5968163	5984274	7460993	9989197	12040403	9780260
36	**G51**	10560062	9215170	9124910	14499404	8929190	6082420
37	**G52**	8561563	5172897	10625409	17989596	27391594	58561866
38	**G54**	39030629	29853085	31205535	35776620	63328607	70288071
39	**G55**	16583416	13556340	17699756	18011174	20528863	19758247
40	**G56**	3915566	3971299	2998872	3403807	3524543	3389277
41	**G57**	3211279	3179487	4825083	4478485	6351970	6271959
42	**G60**	7451177	11179646	45860393	116820946	132611919	158594308
43	**G61**	9630924	9374819	11144521	15258868	19547320	20832508
44	**G63**	11176446	9465933	10571784	9096630	8254333	7261826
45	**G64**	6462311	7453931	8508767	7941528	10398047	12766085
46	**G68**	4442557	5086601	5714479	8231761	6282934	6957750
47	**G69**	12256943	13578287	15247963	16258371	21484407	25413486
48	**G70**	17683009	15619682	17337954	20347255	17841553	18503719
49	**G71**	28790270	19987241	19092381	24425094	30382440	52728933
50	**G72**	94606991	76401501	91294342	119993563	97609180	119010161
51	**G73**	49799343	50748772	49331832	65341427	63161607	67016777
52	**G74**	10622310	7690023	10213302	12015723	10193628	14814200
53	**G75**	33084	127179	73701	225711	120291	187920
54	**G76**	28171297	26231962	33489852	38829607	39373048	50969336
55	**G78**	1309102	1276776	873393	792981	577605	941811
56	**G82**	6407575	6098357	6367060	7128783	6623453	6839736
57	**G96**	6595430	5957755	6355006	6529163	8125907	11043462

www.manaraa.com

الملحق رقم(9): **مؤشّر التعرفة الجمركية على المستوردا ت من بقية دو ل العالم**
(ROWMT)
(نسب مئوية)

obs	CH. NO.	1998	1999	2000	2001	2002*	2003*
1	G2	0.920597316	0.87724478	0.807531527	0.743708128	0.16	0.1133333
2	G3	0.737173366	0.57179382	0.458946686	0.287190596	0.25	0.1743802
3	G6	0.559576816	0.53858014	0.494724023	0.395765477	0.24	0.1333333
4	G7	1.015017219	0.92141004	0.922813332	0.711552186	0.27	0.1394068
5	G8	0.599914318	0.53732176	0.499416918	0.408826385	0.29	0.2052941
6	G9	0.962654507	0.82575221	0.773366251	0.66087127	0.25	0.2069767
7	G10	0.816738934	0.73599742	0.719475946	0.719426625	0.6	0.05
8	G11	0.814211987	0.74037376	0.718676815	0.705679052	0.1	0.075
9	G12	0.982934676	0.7680964	0.732981469	0.68026637	0.09	0.0848485
10	G13	0.856210371	0.61741478	0.56815771	0.424504292	0.13	0.1134615
11	G15	1.15940463	0.99224306	0.687659966	0.578569374	0.13	0.1009009
12	G17	0.879717318	0.72468169	0.717384863	0.700010905	0.14	0.1137931
13	G18	1.294361217	1.02700707	0.930880693	0.813336878	0.2	0.15
14	G19	0.981934921	0.89211569	0.849491611	0.845576847	0.2	0.1621951
15	G20	0.806817213	0.79601749	0.789277893	0.686762493	0.23	0.1553398
16	G21	1.047058567	1.04442451	0.839137827	0.77192897	0.22	0.1638889
17	G23	0.761365349	0.58263698	0.536129015	0.369190592	0.04	0.0557143
18	G24	0.894312626	1.04912704	0.812196852	0.747419675	0.5	0.298
19	G25	0.947984941	0.6942321	0.919732463	0.152043568	0.13	0.1111111
20	G28	0.874482606	0.57681735	0.516002958	0.130767466	0.07	0.0403162
21	G29	0.97208663	0.92022143	0.789781525	0.409401709	0.08	0.0349165
22	G30	0.918213717	0.85918772	0.855466936	0.271199473	0.06	0.057619
23	G31	0.995843485	0.98908481	0.956289681	0.889540682	0.08	0.06375
24	G32	1.079339654	1.01409439	1.016048027	0.962997382	0.073	0.0466279
25	G33	1.012988771	0.88259586	0.875985449	0.731787545	0.095	0.0862281
26	G34	0.502654622	0.37961772	0.286942248	0.092361734	0.086	0.0802222

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

27	**G35**	1.153809635	0.53939665	0.40122244	0.097434675	0.057	0.0548387
28	**G37**	0.959922307	0.95937605	0.913117707	0.804880037	0.08	0.077377
29	**G38**	1.301212237	1.25761874	1.199184698	1.090926908	0.089	0.0814831
30	**G39**	0.835839378	0.81868645	0.809250215	0.806435482	0.068	0.0655282
31	**G40**	0.910604414	0.88074103	0.791331865	0.741720423	0.16	0.1537037
32	**G42**	0.796886969	0.78355526	0.717330202	0.63691105	0.3	0.22
33	**G47**	0.98157353	0.79400691	0.391584321	0.273560375	0.04	0.0344828
34	**G48**	0.91602332	0.83804297	0.834460266	0.809041342	0.16	0.1276786
35	**G49**	0.882107181	0.77605017	0.701503505	0.57935572	0.14	0.0909091
36	**G51**	1.142192547	1.13147993	1.12147247	0.768433996	0.056	0.035443
37	**G52**	0.779535482	0.64164719	0.340165643	0.097509675	0.0046	0.0034682
38	**G54**	0.89567164	0.47981884	0.183646688	0.081804267	0.057	0.0372671
39	**G55**	0.899292245	0.76635944	0.381025132	0.175811837	0.069	0.0460227
40	**G56**	0.922973012	0.90432065	0.827537792	0.727055919	0.127	0.0966667
41	**G57**	1.220598158	1.05617045	1.034777954	0.499909596	0.3	0.2225806
42	**G60**	0.922809959	0.77325629	0.494094187	0.282917354	0.2	0.1517241
43	**G61**	0.987729579	0.74511526	0.594197384	0.386433351	0.2828	0.2037356
44	**G63**	1.029480726	1.00938888	0.533419606	0.352315046	0.294	0.2117647
45	**G64**	0.898258237	0.72933612	0.600070151	0.590773937	0.259	0.1744186
46	**G68**	1.30742232	1.15017907	1.146625084	0.531446118	0.245	0.1769231
47	**G69**	1.035966634	0.96701751	0.830882662	0.747549044	0.2071	0.1553571
48	**G70**	0.89124898	0.87981279	0.862817315	0.829992715	0.156	0.1080508
49	**G71**	0.588421056	0.58634135	0.453799702	0.420395557	0.164	0.1027128
50	**G72**	0.088746527	0.07906949	0.077258307	0.073231827	0.06223	0.0619281
51	**G73**	0.772468085	0.59336689	0.542702382	0.530646137	0.217	0.1559184
52	**G74**	0.802408332	0.77857977	0.630336438	0.337941859	0.1036	0.0911215
53	**G75**	0.217120172	0.14726172	0.144976388	0.136818627	0.0882	0.0807692
54	**G76**	0.99959663	0.90142644	0.620033124	0.390918997	0.1315	0.0984694
55	**G78**	0.814996877	0.80273878	0.708711856	0.70427205	0.06909091	0.065625
56	**G82**	1.066918798	0.96751083	0.864469398	0.488010145	0.15733	0.1156863
57	**G96**	0.956676547	0.73009757	0.593002934	0.381822305	0.29	0.2213115

*** دائرة الجمارك العامة.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

TRADE CREATION AND TRADE DIVERSION UNDER JORDAN-UNITED STATES FREE TRADE AREA

By

Ghazi Ibrahim Al- Assaf

Supervisor

Dr. Taleb Awad, prof.

Abstract

This Study has aimed to discuss some of the economic effects resulted from economic integration agreements. Specially, the free trade agreement between Jordan and the U.S.A. The study also tried to analyze and measure the static economic results presented by the effects of trade creation and trade diversion. Those effects may be either positive effects reflected by trade creation, or negative effects, which are presented by, trade diversion. To enable this study measuring the effects of trade creation and trade diversion, an econometrics model, with two equations forecasted by the Generalized Least Squares approach (GLS), has been developed. These two equations have been differentiated from the simple model of the two equations. The first one is the demand for imports and the second is the supply of exports. To reach finally to the equation that measures the effect of trade creation represented by the relative change of imports in the U.S.A. as a dependent variable on the other side, the equation came to measure the effect of trade diversion represented by the relative change in imports from other countries in the world as a dependent variable.

The results of forecasting showed that there are strong effects from trade creation. For example, the decline of custom tariff on American imports by 1% may lead to increase those imports by 0.40%. In addition, the variable of American imports share shows that those imports are competitive.

On the other hand, the levels of significance of the variables used in the second equation were too low. This means that there are no clear effects of trade diversion.

The low level of significance of the dummy variable, which is used to measure the effect of implementing the agreement, reflects a non-appearance of effects because of the short period of implementation. So, the final result of the static economic effects related to this agreement would be on a positive side to create trade.

Finally, the study has recommended that Jordan must utilize from this agreement and its advantages more and more. Also, Jordan must offer more efforts to market Jordanian products in the U.S. markets and to illustrate global standards and metrology related to production for domestic exporters.

The study has also recommended that more studies that measure the dynamic economic effects to measure the final result of those effects must be done. In addition, the researchers must diversify the techniques, tools, and manners used in the research.

www.manaraa.com